التصدي للامبراطورية

دليل التضامن مع فلسطين: من الفهم إلى التحرك

شبكة حقوق الأرض والسكن

التحالف الدولي للموئل

التصدي للإمبراطورية
دليل للتضامن الفلسطيني: من الفهم إلى الفعل

المنتدى الاجتماعي العالمي الثالث
بورتو اليجري، البرازيل 26-27 يناير/كانون الثاني 2003

شبكة حقوق الأرض والسكن
التحالف الدولي للموئل

مكتب التنسيق
برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
7 شارع محمد شفيق، المهندسين
القاهرة ، مصر
هاتف/ فاكس:202-3474360
البريد الإلكتروني:hic-mena@hic-mena.org
Website: www.hic-mena.org

المكتب الإقليمي
برنامج جنوب آسيا الإقليمي
ب-28 شرق نظام الدين
نيودلهى- 110013
الهند
هاتف/ فاكس 91114358492
البريد الإلكتروني: hichrc@ndf.vsnl.net.in

مكتب الأمم المتحدة
8 شارع جوستاف موانيه، 1202 جنيف ، سويسرا
هاتف/فاكس +41 0 22 738-8167
البريد الإلكتروني hic-hrc@iprolink.ch
Website : www.hic-mena.org

التصدي للإمبراطورية: دليل للتضامن الفلسطيني: من الفهم إلى الفعل
المنتدى الاجتماعي العالمي الثالث، بورتو اليجري، البرازيل 26-27 يناير 2003

نشر بواسطة
شبكة حقوق الأرض والسكن (القاهرة ، مصر)

تم النشر بدعم من
مؤسسة فورد بالقاهرة
المنظمة الكنائسية للتعاون التنموي

إسهامات أعضاء ومعاونو شبكة حقوق الأرض والسكن-التحالف الدولي للموئل
عدالة: المركز القانوني لحقوق الاقليات العربية في إسرائيل(شيفا عمر، إسرائيل)، مركز المعلومات البديلة (القدس)، معهد الأبحاث التطبيقية بالقدس-أريج(بيت لحم، فلسطين)، الشبكة العربية للتنمية (بيروت، لبنان)، مركز أبحاث بيسان (رام الله، فلسطين)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (القاهرة، مصر)، المنتدى التنسيقي للمنظمات غير الحكومية العاملة في فلسطين (بيروت، لبنان)، مركز الديمقراطية وحقوق العمال(فلسطين)، المركز المصري لحقوق السكن(القاهرة، مصر)، الحق : القانون في خدمة الإنسان(رام الله، فلسطين)، اتجاه:إتحاد الجمعيات الأهلية العربية (حيفا ، إسرائيل) اللجنة العامة للدفاع عن الأرض(فلسطين)، القانون الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان والبيئة (القدس، فلسطين)

التصدي للإمبراطورية
دليل للتضامن الفلسطيني : من الفهم إلى الفعل

المنتدى الاجتماعي العالمي الثالث
بورتو اليجري ،البرازيل 26-27 يناير/كانون الثاني2003

تحت رعاية وتنظيم

شبكة حقوق الأرض والسكن التحالف الدولي للموئل

قائمة المحتويات

مقدمة
جوزيف شكلا

مصطلحات أساسية

الجلسة الافتتاحية 26 يناير/كانون الثاني: الحقائق والأخطاء الأساسية
مقدمة
جوزيف شكلا

"القضية اليهودية" والصهيونية السياسية
ميشيل وارشاوسكي

نقل السكان: اللاجئون الفلسطينيون، حق العودة ورؤى التطبيق
قاسم عينا

التمييز المؤسسي داخل إسرائيل: القانون والمؤسسات
جميل دكور

حوار

الجلسة الصباحية 27 يناير/كانون الثاني: الأراضي المحتلة 1967
مقدمة
جوزيف شكلا

نزع الملكية المستمر
حسن برغوثي

تقرير المصير الفلسطيني
عزت عبد الهادي

الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة
اياد أبو ردينه

حوار

الجلسة المسائية 27 يناير/كانون الثاني: التضامن
معاداة الابارتهايد والتضامن
راندا سنيورا

حوار حول التضامن العملي

الملاحق

مقدمة

قام مكتب التنسيق الخاص بالتحالف الدولي للموئل بالقاهرة التابع لشبكة حقوق الأرض والسكن بتنظيم ندوات التضامن الفلسطيني بالتعاون والتشاور مع عدد كبير من الأعضاء والمنظمات المحلية في منطقة الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا كخدمة ومعاونة للمشاركين في المنتدى الاجتماعي العالمي الثالث. وقد اعتبره التحالف الدولي للموئل- شبكة حقوق الأرض والسكن بمثابة مصدر لازم للمعلومات والتحليل وكذلك طريق للتضامن العملي مع فلسطين. لقد تم تخطيط وتنظيم الندوات بالتوافق مع موضوع المنتدى الاجتماعي العالمي "نظام عالمي ديمقراطي، مقاومة النزعة العسكرية وتشجيع السلام" وذات صلة بالموضوع الفرعي " كيف نتصدى للإمبراطورية والحرب." وتتفق الندوات بشكل طفيف مع كل تلك الأمور الحتمية.

وقد نبعت فكرة الندوة من تجربة المنتدى الاجتماعي العالمي السابق حيث وضح بشكل تام تضامن المشاركين مع النضال الفلسطيني بشكل معلن حتى أن ذلك مثل رمز للمنتدى الاجتماعي العالمي ذاته. إلا انه على الرغم من ذلك فقد كان التفهم، الوضوح والتحرك بشأن القضية والنضال الفلسطيني أمرا غير متساو بين الدول والمجتمعات الممثلة في المنتدى وهو ما يعد أمرا طبيعيا. إلا أننا، المشاركون في المنتدى الاجتماعي العالمي الأول والثاني، قد سمعنا تعليقات متكررة من كل مكان بشأن قيام وسائل الإعلام الأيديولوجية بالتحكم في المعلومات والصور المحزنة الواردة من فلسطين كما أن هناك صعوبة في الحصول على المعلومات الكافية محليا وبشكل ملحوظ في الأمريكتين وباللغة الأسبانية والبرتغالية.

وفي حين كان الهدف الأساسي من الندوات هو الإفصاح عن وتوفير المعلومات اللازمة في المقام الأول إلا أنها قد قامت بدور فعال في تقييم الاحتياجات الأخرى. وقد مثلت المناقشات التي دارت في الندوات خاصة الجلسة الأخيرة حول" التضامن العملي" دليلا وتوجيها حول العمل والخدمات المعلوماتية ذات المغزى للفلسطينيين ومجتمع الحقوق الفلسطينية كي يقدمونها لزملائهم وأصدقائهم في الأمريكتين ومن ثم فقد رأى المنظمون أن مثل هذا الحدث في المنتدى الاجتماعي العالمي الثالث سوف يؤدى إلى أفعال تؤيد وتدعم التضامن من اجل فلسطين بطرق مادية ملموسة.

إنه لأمر ضروري أن تتعلم النظرية المتصلة بأي مهمة معقدة من اجل تنفيذها، ولهؤلاء المشاركين الجدد بالنسبة لموضوع فلسطين ولهؤلاء المتمرسين والذين على دراية كاملة بالقضية ولكنهم حديثو العهد بالنسبة للمجتمعات الممثلة في الندوات فقد أرست المعالجة النقدية للخلفية الحقيقية أساسا ضروريا وكشفت النقاب عن اهتمامات وأولويات وأسئلة المشاركين في المنتدى. أما بالنسبة لمن يقومون بالدفاع عن القضية بالفعل فإن هذه الاكتشافات قد فرضت تحديا لسد الحاجات والفرص الآنية.

عرضت الجلستان الأولى والثانية للندوات القضية الفلسطينية تبعا للترتيب الزمني والموضوع.

ركزت الأولى على البرنامج الصهيوني ووضع اللاجئين الفلسطينيين والتمييز المؤسسي المستمر ضد المواطنين الفلسطينيين الأصليين الموجودين(كمواطنين) داخل ما يطلق عليه حاليا دولة إسرائيل، والذي دائما ما يتم إغفاله. في حين قامت الجلسة الثانية بتغطية الأراضي الفلسطينية التي احتلتها جيوش إسرائيل منذ 1967.

أما الجلسة الثالثة والأخيرة فقد تم تكريسها للأفعال العملية وسبل التعاون التي من الممكن أن تُحول التعاطف – سواء كان مندفعا أو مستندا إلى حقائق – إلى تضامن حركي فعال ومؤثر ذو نتائج يمكن قياسها. وقد اتسمت الجلسة الأخيرة بانخفاض عدد المشاركين عن الجلستين السابقتين (حيث كان هناك العديد من الأحداث البارزة والهامة الخاصة بالمنتدى الاجتماعي تتنافس في نفس اليوم والوقت). إلا انه على الرغم من ذلك فقد ركزت المناقشات العملية على المجالات التي يمكن القيام بأي عمل فيها وحددت الأدوات والاستراتيجيات اللازمة للعديد من الحملات، التبادل، برامج المعلومات المستقبلية والعلاقات الشبكية التي تشمل مبادرات فردية أو جماعية.

لقد تطلب تنظيم ندوات التضامن الفلسطيني التغلب على العديد من التحديات الخاصة بضيق الوقت وبعد المسافة وجمع المتحدثين والمشاركين في مكان واحد وقد مثل هذا ا لتنسيق جزء من النشاط الأكبر لضمان وجود إسهاما فعالا ومؤثرا وصوتا يمثل العالم العربي في المنتدى الاجتماعي العالمي وقد شارك في هذا المجهود ودعمه كل من مؤسسة فورد (بالقاهرة) و ICCO بهولندا اللتين ندين لهما بالشكر والتقدير. وقد أثمرت المجهودات المشتركة عن جمع بعض ممثلي المجتمع المدني المحليين ذوى الخبرة الطويلة بالقضية الفلسطينية من كافة جوانبها كما أثمرت كذلك عن التقاء هؤلاء بالأفراد الجدد في هذا المجال. لقد قام المشاركون في المنتدى الاجتماعي الذين شاركوا في الندوات بتمثيل المجتمع المدني العالمي والحركات الاجتماعية تمثيلا متساويا. وقد مثلت المنظمات التي انضمت إلى الندوات والبالغ عددها 125 منظمة 21 دولة من أمريكا الشمالية والجنوبية والوسطى، أوروبا، آسيا، شمال إفريقيا، إفريقيا جنوب الصحراء، الشرق الأوسط واستراليا. وسوف يساعد تسجيل المشاركين كأداة إضافية لإقامة شبكة وتضامن عملي بالإضافة إلى المصادر المتوفرة في هذا الكتيب.

إن التقرير الحالي هذا يعيد ويخلد ذكري أعمال ندوات التضامن الفلسطيني ويتحدد الهدف منه في توفير سجل حقيقي للوقائع وأداة مرجعية مستقبلية ومن ثم فقد قدمنا عرائض جانبية تشمل معلومات هامة ومفيدة بالإضافة لتلك التي تم ذكرها في الجلسة القصيرة وتهدف الملاحق الست لهذه الأعمال إلى القيام بدور الدليل للشركاء والتحركات المحتملة والحملات القائمة للانضمام إليه أو/ وتقليده. وتشمل قائمة بالعناوين والموضوعات الحديثة والتقليدية للمزيد من القراءة كما تساهم في التوسع بالنسبة للأسئلة التي أثارها المشاركون. بمعنى آخر فإن أعمال الندوات تقوم بتسجيل ما اقترحته الندوات في المنتدى الاجتماعي العالمي أما الملاحق فهي رد فعل أو استجابة للمطالب التي أثيرت.

ومن منطلق رؤية التحالف الدولي للموئل وشبكة حقوق الأرض والسكن فإن حالة فلسطين تحوى بين طياتها واحدة من اكثر الأمثلة ثراء لتدمير مساكن الأفراد تفضيلا لأهداف السلب والقنص حيث يقع المسكن والأرض في قلب النزاع حول فلسطين ويمثل الدفاع عن وإعمال حق الشعوب الأصلية في مساكنهم وأراضيهم روح ولب الحل العادل للنزاع.

إننا نأمل أن يساعد هذا الإسهام في فتح قنوات لعلاقات ، أفكار وتحركات تضامن جديدة لتحقيق هذا الهدف. إن التناقضات بين الرواية الرسمية وواقع الأفراد حول فلسطين لم تكن اكثر وضوحا مما هي عليه الآن كما لم تكن الصلة بين المخططات الإمبريالية واستعمار فلسطين.

جوزيف شكلا

منسق شبكة حقوق الأرض والسكن

التحالف الدولي للموئل

الإغلاق : إحدى ممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلي التي تم تطبيقها لأول مرة عام 1988 وبانتظام منذ 1993 وهي تمنع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من المرور في المناطق الفلسطينية التاريخية الأخرى الخاضعة للحكم الإسرائيلي. هذا الأمر يتضمن فصل سكان المنطقتين عن بعضهما البعض ويؤثر على وصول عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى أعمالهم في إسرائيل والذين يفتقرون إلى أي وسيلة أخرى نظرا للاعتماد جيد التوغل والتمكن للأراضي المحتلة على الاقتصاد الإسرائيلي . إن الإغلاق والفصل يؤثران على العديد من الحقوق تشمل إنكار حرية الانتقال والإغلاق/ الفصل كنوع من أنواع العقاب الجماعي. وقد أدت سياسة الإغلاق إلى تزايد الأمراض ووفيات المرضى الذين لا يتم استثناءهم من هذا القيد إلا في حالات نادرة. ويحرم الأطفال في ظل الإغلاق، من حياة طبيعية بما في ذلك الحياة الأسرية كما يمنعون بانتظام من الحصول على التعليم والخدمات الأساسية.

حظر التجول : منع السكان منعاً تاماً من مغادرة منازلهم أو أي مبان أخرى لفترة محددة. وعادة ما يتم فرض حظر التجول على مدن أو قرى بأكملها ويتم إجبارهم عليه بقوة السلاح. وفي الحالات التقليدية تقوم قوات الاحتلال بفرض مثل هذه التدابير الأمنية المبالغ فيها كنوع من العقاب الجماعي ويتم رفع الحظر على أساس دوري لمدة ساعة أو ساعتين للسماح بالعمليات المدنية الضرورية فقط.

الخط الأخضر: الحدود التي حددتها الهدنة مع الدول المجاورة (1948-49) التي تفصل المنطقة الخاضعة للحكم الإسرائيلي عن المناطق الأخرى في فلسطين (القدس، الضفة الغربية وقطاع غزة) وقد اصبح الفلسطينيون المقيمون داخل الخط الأخضر مواطنين إسرائيليين أما الفلسطينيون المتواجدون في مناطق أخرى فقد خضعوا لإدارة الأردن (الضفة الغربية) ومصر(قطاع غزة) حتى غزت إسرائيل تلك المناطق في حرب 67.

القدس: لقد حدد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 أن القدس سوف تخضع لنظام دولي وعلى الرغم من ذلك قامت إسرائيل باحتلال الجزء الغربي من القدس في عام 1948 محولة بذلك المدينة المحتلة إلى عاصمة لها.(يرفض المجتمع الدولي عادة هذا الوضع في ظل مبدأ القانون الدولي الخاص بعدم قبول حيازة الأراضي بالقوة معينا بذلك تل أبيب كعاصمة لإسرائيل. عند احتلال إسرائيل لباقي المدينة(القدس الشرقية) في حرب 1967 اعتبرت إسرائيل المنطقة مستوطنة يهودية وقامت بتطبيق القانون الوطني الإسرائيلي في المنطقة عام 1981 ومن ثم جعلت منها ملحق (القدس الملحقة) .

الأراضي الفلسطينية المحتلة: هي الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل نتيجة لحرب 1967. وتشمل الأراضي التي تمت السيطرة عليها بالقوة والتي تتحكم فيها إسرائيل بشكل مؤثر من خلال الحكم العسكري. وتظل هذه الأراضي هي: الضفة الغربية بما في ذلك القدس وقطاع غزة في فلسطين: والجولان السورية. وقد انخفضت نسبة حيازة الأراضي من جراء الاحتلال التدريجي في السبعينات واحتلال لبنان عام 1982 بعد ذلك في جنوب لبنان عقب انسحاب إسرائيل في يوليه 2000 ولكن على الرغم من ذلك تظل منطقة مزارع شبعا خاضعة للاحتلال الإسرائيلي والتي تعتبرها الدول المجاورة منطقة لبنانية ذات سيادة.
مناطق السلطة ا ، ب ، ج التدرج في سلطات وقضاء السلطات الوطنية الفلسطينية والإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة كما تم تعريفها في الاتفاقات التي وقعها

الطرفان منذ عام 1993. وقد تم خلق 4 مجالات للسلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال اتفاقية أوسلو تم تحديدها كما يلي:

أ- القطاع الفلسطيني المغلق (المنطقة أ) في هذه المناطق كانت للسلطة الفلسطينية السلطة النظرية والعملية المطلقة وقد انسحبت القوات الإسرائيلية بالكامل حتى نهاية 2000 وحتى ذلك الحين لم تمارس إسرائيل أي سلطات على هذه المنطقة إلا فيما يتعلق بإعادة الانتشار أو الموافقة الفلسطينية .أما اليوم فإن هذه المناطق تظل تحت السيطرة الإسرائيلية والعديد من المناطق تخضع للحصار العسكري الإسرائيلي.

ب- السلطات الإسرائيلية المركبة: حصلت السلطة الفلسطينية في هذه المناطق على سلطات شخصية ووظيفية وجغرافية وحصلت إسرائيل على سلطات أمنية مركبة ممثلة في القوات والحكومة العسكرية. وتشمل السلطات المركبة كل المكونات والأفعال التي تمثل انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان ، مثل هدم المنازل وتقع في المناطق الخاضعة بالكامل للسلطة الإسرائيلية وتمثل حوالي 10% من الضفة الغربية وقطاع غزة ويعيش بها حوالي 20%من السكان الفلسطينيين.

ج - المناطق التي تمتلك فيها إسرائيل السلطة الوظيفية والجغرافية والشخصية. وقد طالبت السلطة الفلسطينية بالحصول على السلطة الشخصية وفي انتظار انسحاب القوات الإسرائيلية والحكومة العسكرية. ومن الناحية النظرية فإن مساحة هذه المنطقة غير محددة ولم يتم تعريفها وتعد مجالا مفتوحا لتنبؤات الطرفين مع استمرار اعتبار السلطة الإسرائيلية كسلطة عليا نظرا لأنها القوة المحتلة بالإضافة إلى المنطقة " ا" (الخاضعة بالكامل للسلطة الإسرائيلية). وتمثل هذه المناطق اكثر من 73% من الأرض في الضفة الغربية قطاع غزة ويعيش بها حوالي 24% من الشعب الفلسطيني.

مناطق الوضع الأخير: هي المناطق التي تحتفظ بها إسرائيل تحت سيطرتها وسلطاتها الكاملة في انتظار تحديد وضعها من خلال المفاوضات التي كان من المخطط لها أن تبدأ في 1999 لتحديد وضعها في أعقاب نهاية المرحلة الحالية للاتفاقات التي تنتهي في 4 مايو 1999.
وهي أراضى تقع تحت السيطرة الإسرائيلية وحدها وتم استثناءها من عملية المؤقتة كأراضي الوضع الأخير أو النهائي: (1) أراضى المستوطنات، (2) أراضى القدس الملحقة، (3) أراضى المناطق العسكرية، و(4) الحدود. وتتمتع إسرائيل بكل أشكال السلطة في تلك المناطق ومن ثم فهي مسئولة مسئولية كاملة كسلطة محتلة ويظل تعريف تلك المناطق غير محدد .

المستوطنات ومستعمرات المستوطنين: تم تعريف المستعمرات لهدف هذا التقرير بأنها العلم الاجتماعي والمصطلح التخطيطي لمناطق السكنى البشرية بغض النظر عن التكوين العرقي أو الديني للسكان. وتعتبر" مستعمرات المستوطنين" المصطلح المستخدم للإشارة إلى المستعمرات غير القانونية لسكان القوات المحتلة التي تنتهك المادة رقم 49 من GIV وتعد إحدى جرائم الحرب وتمثل جزء من الممارسات الخاصة بنقل السكان والتي تعتبر أيضا في ظل تشريع روما (1998) جريمة ضد الإنسانية .

القرى غير المعترف بها أو المجهولة: هي مئات من المستوطنات الخاصة بالسكان الفلسطينيين الأصليين داخل الخط الأخضر السابقة تماما على إقامة دولة إسرائيل عام 1948. ولا تستفيد هذه القرى من الخدمات العامة التي تحصل عليها المستوطنات الأخرى المساوية في الحجم واصغر حجما من حيث عدد السكان لمجرد أن قاطنيها هم مواطنين عرب وليسوا ذوي اصل يهودي. ومن هذا المنطلق فقد تم إغفالهم من كافة الخطط الشاملة وبالتالي فإن نظام التخطيط الخاضع للسيطرة الصهيونية يعتبر وجودهم أمرا غير قانوني . وتواجه هذه القرى أزمة الهدم والسبل البيروقراطية الأخرى من الإزالة القسرية التي تصل إلى حد نقل السكان داخليا. وتنادى خطط التنمية الإسرائيلية

الإقليمية والوطنية بإزالة تلك القرى ذات السكان العرب ونقلها إلى ما يسمونه " نقاط التمركز" (المدن المخططة) التي يتم تصميمها وإقامتها في مناطق أخرى من إسرائيل حيث المناطق ذات المعدل الصفري في النمو وحيث لا يوجد أمن للملكية أو الحيازة.

27 يناير 2003 ، الجلسة الصباحية: الأصول والأخطاء الأساسية

مقدمة

جوزيف شكلا
منسق شبكة حقوق الأرض والسكن
التحالف الدولي للموئل

تعقد ندوات التضامن الفلسطيني هذه تحت رعاية التحالف الدولي للموئل- شبكة حقوق الأرض والسكن ولكنها تناج مجهود العديد من الشركاء الذين يضموا الأعضاء وغير الأعضاء، المنظمات المحلية في فلسطين، الشبكات الوطنية مثل اتجاه: اتحاد الجمعيات المجتمعية العربية (إسرائيل) والمنظمات ذات البرامج الإقليمية مثل شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية ومركز القاهرة لأبحاث ودراسات حقوق الإنسان. وقد ساهمت العديد من الأصوات في تشكيل برنامج الندوات وسوف تقوم مجموعة متنوعة بتنفيذه. إن هذا الحدث يمثل جهدا مجتمعيا حقيقيا في إطار المنتدى الاجتماعي العالمي من خلال التنظيم، الاجتماعات، اللقاءات الشخصية، التشاورات والاتصالات.

وفي ظل هذا الإطار فقد كون التحالف الدولي للموئل رؤيته ومنهجه الخاص بالنسبة للقضية الفلسطينية. وقد انخرط التحالف، كحركة عالمية تتكون من منظمات متنوعة ومختلفة تهتم بالمستوطنات البشرية والحق في السكن، في القضية الفلسطينية منذ عام 1989 وهي الحقبة التي شهدت تطور التحالف ونشأته كوكالة جماعية للفقراء ، عديمي المأوى وهؤلاء الذين حرموا من السكن الملائم. ويمثل الفلسطينيون قمة هذا الحرمان حيث انهم مثل غيرهم من مواطني كردستان والتبت قد عانوا من احتلال بلادهم والسيطرة الخارجية على مدى أجيال عديدة في حين يظل النظام العالمي غير فعال أو مؤثر في حماية والحفاظ على حقوقهم الأساسية في تلك الحالات.

وبالطبع فإن فرص، مصادر، تحالفات والدوافع السياسية للدول تجعل من تقاسم أو مشاركة استراتيجيات الحرمان حقيقة واقعة. إن الضحايا يفتقرون إلى السبل والوسائل المقارنة للمشاركة في الاستراتيجيات على الرغم من مشكلاتهم المشتركة لذا يكرس التحالف نفسه من اجل خلق سياق أو إطار للتضامن اللازم والضروري والدعم الإستراتيجي المتبادل ولكن حتى ينجح هذا الوضع يجب علينا أولا أن نحدد مدى عمومية هذا الحرمان وتطبيقاته المتماثلة سواء في فلسطين ، كردستان ،التبت أو في أي مكان آخر في العالم.

إن الاتفاق على أن الأرض هي ، كمكان يعيش فيه الأفراد، لب وقلب هذه القضايا يتعين معه فهم أن الأرض جزء مركزي وحيوي للعولمة وعرضة للضغوط الاقتصادية العالمية ولهذا نعتبر قضية فلسطين قضية محورية وذات مغزى ومعنى لنا جميعا.

إنه من المثير للاهتمام أن تتم مناقشة قضية فلسطين هنا في البرازيل . إن فلسطين قضية أمريكية، ليس فقط بسبب الوضع الجيوستراتيجي بين الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل وليس بسبب أنها تؤثر على الأمريكتين بسبب حقيقة أن تلك الجيوستراتيجية تسعى حاليا إلى الزج بالعالم كله إلى الحرب وليس بسبب دور إسرائيل العسكري الداعم لمعظم القوات المنكرة في الصراعات الأخيرة في الكرة الأرضية: في هاييتي، السلفادور، جواتيمالا، الكونتراس في نيكاراجوا، وهذه مجرد أمثلة من قائمة طويلة. وسواء وعينا ذلك أم لا فإن إسرائيل محفورة في أعماق الفكر الأمريكي خاصة في أمريكا الشمالية. فهناك وصل المستعمرون بالإنجيل في أيديهم لبناء القدس الجديدة " مدينة على التل" وهي المدينة التي قالوا أن نموذجها موجود في الوصف القديم للاحتلال العبري لفلسطين.

لقد كان المستعمرون الإنجليز الأوائل في ماساشوستس باي يشيرون إلى أنفسهم باسم "الإسرائيليين الجدد" ويشيرون إلى المواطنين الأصليين باسم : الكنعانيين الجدد" ومن ثم فقد اصبح تطابق السيناريو الموجود في الإنجيل الخاص بصك أو التعامل بعنف مع الكنعانيين هو شعار الحملة لينشر طبيعته الهادفة لاستئصال الشعوب عبر القارة بأكملها وابعد منها بعد ذلك في جزر هاواي ، الفليبين وفيتنام.

ويجب أن نعلم أن هذه الممارسات كانت ناجحة فقط عند تطبيق العنف والقوة وقد استقرت الأيديولوجيات الخاصة بها في ايرلندا لمئات السنين قبل أن تنتقل إلى العالم الجديد . بالنسبة للمستعمرين الإنجليز في ايرلندا فقد استمدوا تبريراتهم الفلسفية من المستعمرين الايبريين الذين سبقوهم إلى حيث نحن الآن. وقد كان للدارسين الجيزويت دورا كبيرا في معاونتهم على تصميم وابتداع طرق للقضاء على آدمية الشعوب الأصلية من الارواك، الاروكنعانيين، الانكا والجوارانيس ولا تزال تلك الأيديولوجية وعواقبها موجودة وفي حالة جيدة في صهيونية العصر الحالي.

لقد نشأنا كأمريكيين من البرازيل،كندا، شيلى أو الولايات المتحدة على القدسية المتعارف عليها للنموذج الإسرائيلي للاحتلال في أمريكا ونتيجة لذلك فإننا، فرديا وجماعيا، نتاج الجريمة ضد الشعوب الأصلية للمكان الذي نعيش فيه. بالإضافة لذلك فإننا عنصر متكامل للعامة (بشكل مباشر أو غير مباشر) الذين يتعاطفون و/أو يتعاونون مع تلك الجرائم في مناطق أخرى، وفي الحالة الخاصة بالاحتلال الإسرائيلي الحالي لفلسطين فإن أمريكا تسمح أيضا بقيام المنظمات الصهيونية العامة مثل المنظمة الصهيونية العالمية / الوكالة اليهودية وصندوق التمويل الوطني اليهودي والمتعاونين معهم بجمع ونقل التمويل غير الخاضع للضرائب لدولة إسرائيل بشكل مفرط ومبالغ فيه بهدف القيام بهذا الاستعمار. بمعنى آخر ومن منطلق ابعد فإن فلسطين قضية أمريكية.

إن هذه الندوة تعد أن تعيد قضية – في هذا الاجتماع في البرازيل – ليست ببعيدة إلى الأذهان.إن الهدف هنا لا ينحصر في سد فجوة المعلومات التي لا تزال موجودة عن الوضع وإنما أيضا منح المشاركين فرصة لتحويل المعرفة إلى تضامن فعلى. إن الجلسة الأخيرة سوف تعرض بعض الأدوات التي تم تطبيقها بالفعل والبدء في عملية خلق طرق جديدة لخلق التضامن بين المشاركين. إننا كلنا في ذلك سويا سواء كنا من البرازيل، جنوب أفريقيا، كوبا، فلسطين أو استادوسونيدنس

"القضية اليهودية" والصهيونية السياسية
ميشيل وارشاوسكي
مركز المعلومات البديلة(القدس)

ما هي الصهيونية؟ إن الصهيونية تفهم على أنها محاولة للاستجابة للقضية اليهودية في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر، وهي معاداة السامية. وقد كان أحد الافتراضات المتداولة والمشتركة في ذلك الوقت أن المجتمع الطبيعي هو المجتمع المتجانس وهو الأمر الذي يحمل بين عواقبه الطبيعية رفض الأقليات في المجتمع كخيار طبيعي أو حتى أخلاقي وكان الكاثوليك في أوروبا على سبيل المثال ينفرون ويرفضون اليهود تماما ومن ثم فقد كان الحل الوحيد هو إيجاد مكان يمكن أن ينفذوا إليه ويتواءموا فيه مع هذا النموذج ليصبحوا أغلبية في ظل عدم وجود أي جنس آخر.
وبالتالي فقد حددت الصهيونية لنفسها هدفا تسعى لتحقيقه يتمثل في خلق دولة يهودية من خلال جمع كل يهود العالم وذلك من خلال عملية استعمارية نظرا لعدم إمكانية تحقيقه إلا من خلال اجتياح ارض ما. وبسرعة شديدة اقترنت الصهيونية بصهيون وهو جبل في القدس ومن ثم اصبح استعمار فلسطين هو الهدف واعتبرت كل القضايا الأخرى ثانوية بالنسبة للحركة الصهيونية.

لكن كان لا بد من عدم إغفال هدف ثاني وهوخلق إنسان يهودي جديد كما عرفه تيودور هرتزل منشئ الصهيونية وقد تبنت الرؤية في الواقع كل الصور المعادية للسامية. فبالنسبة لهرتزل وبالتالي للحركة الصهيونية فقد كان المجتمع اليهودي الأوروبي ضعيفا للغاية وذو طابع أنثوي وغير منتج بالقدر الكافي في حين يجب أن يتصف الرجل اليهودي الجديد بالقوة وعدم الانشغال بالأمور الذهنية العقلية وقد يكون أشقر وازرق العينين! لقد سيطرت هذه الصور على أفكار الحركة الاستعمارية اليهودية في فلسطين وظلت هكذا حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين وبهذه الطريقة فقد ظلت الصور والبوسترات الإسرائيلية في الخمسينيات تظهر الرجل اليهودي كلاعب كمال أجسام أشقر.

ويعد من المهم جدا تفهم تلك الصورة والنمط حيث أن الصهيونية ما هي إلا أيديولوجية المتناقضات الداخلية وعلى الرغم من ادعاءها أنها استمرار للتاريخ اليهودي إلا أنها في الواقع مجرد تناقض كامل له في نفس الوقت.

إن يهود العالم العربي لم يسمعوا قط بصهيون، وهؤلاء المتواجدين في غرب أوروبا كانوا يتكاملون مع المجتمعات التي يعيشون بها ولكن انحصر الجزء الهام من مؤيدي الصهيونية في شرق أوروبا حيث كان 90% منهم هناك إما يسيطر عليهم الدين أو كانوا جزء من طبقة عاملة متحضرة وقوية.

لقد كانت الحركة الصهيونية في الواقع نوع من أنواع الأحلام الاستنكارية التي تري يهود شرق أوروبا يحفرون مستعمرة جديدة تسمى إسرائيل ولكن حولت محارق النازيين هذه المزحة إلى واقع ومشروع حقيقي. فمنذ 1930 وحتى 1940 انتقل عدة آلاف من اليهود إلى فلسطين ينقلون معهم قدر كبير من الأموال والتقنية الحديثة وقاموا بنقل هذا المجتمع الاستنكاري إلى مجتمع متحضر وعصري للغاية فيما وصف بأنه ثورة!

أما الجزء الثاني من المشروع فقد تحدد في الصراع مع الإدارة البريطانية التي كان لها سلطة على فلسطين في ذلك الوقت في ظل ميثاق عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الثانية وبفضل تحالفهم مع المجتمع الاستعماري البريطاني وكونهم اكبر سمسار في إحباط وإخماد الثورة العربية (1936-1939) سيطر اليهود في فلسطين على المنطقة وهو ما أوجد الأساس المادي لتحول الحلم إلى مشروع حقيقي واقعي.

ومذ ذلك الحين تركز بناء الكيان اليهودي في 3 حملات :

1. الاستيلاء على الأراضي من خلال شراءها بأي طريقة ممكنة[1] .
2. اجتياح سوق العمل نظرا لتفكير الصهيونية في استبعاد الشعوب الأصلية لخلق مجتمع يهودي من أوله إلى آخره. إلا انه في مجال الزراعة والبناء كانت قوة العمل اليهودية اقل إنتاجية من الفلسطينيين ولذا قامت المؤسسات اليهودية بدعم العمال اليهود نظرا لضعف إنتاجيتهم ثم قامت بتوقيع الإيذاء البدني على من يقوم بالاحتفاظ بالعمالة العربية.
3. المقاطعة الاقتصادية المصحوبة أحيانا بالعنف لعد م شراء المنتجات العربية.

وقد كان للفاشية نتائج مأساوية لليهود في أوروبا حيث تعرض 6 مليون فرد للمذابح وفقد 3-4 مليون منازلهم وأراضيهم واصبحوا بلا مأوى. ولم تجد أوروبا وسيلة افضل من التخلص من اليهود الأوروبيين ، بقايا مذابحهم، افضل من مساندة الدولة اليهودية.

وقد استمر المشروع الصهيوني عقب إعلان قيام دولة إسرائيل في بناء جيش وطني واقتصاد وقد كان المطلب الهام السابق على ذلك هو القيام بعملية التطهير العرقي للفلسطينيين الأصليين. ومن المهم هنا أن نتفهم ونفهم أن الفلسطينيين قد مثلوا للصهيونية جزء من المشكلات الخاصة بالأرض تماما مثلهم مثل البعوض.

إن هذه العقلية أسوأ من العنصرية فالعنصريين يتعرفون على ويتعاملون مع الضحايا على انهم موضع كراهيتهم
وحنقهم ولكن الوضع بالنسبة لليهود حتى الجيل الجديد من الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية لم يكن كراهية أو حنق بل كان أسوأ فقد كانوا يتعاملون مع الفلسطينيين على انهم غير موجودين في الواقع الحقيقي، انهم يتحدثون عنهم في الكتب فقط ، كما لو كانوا كائنات شفافة. ببساطة كانوا يتعاملون على أساس أنه لا وجود أساسا للفلسطينيين. لقد كان اليهود يعتقدون انهم يمنحون ارض بلا شعب لشعب بلا ارض نظرا لأنهم لم يروا الشعب الذي يعيش على تلك الأرض. وهذه هي الكيفية التي يمكن أن يدمر بها هؤلاء الذين يطلقون على أنفسهم انهم ذوى عقل متفتح ويؤمنون بالاشتراكية قرى ومدن بأكملها فقد تطلب الأمر 50 عاما حتى يبدءوا في إدراك ما فعلوا.

وقد احتفلت إسرائيل في 1998 بمرور 100 عام على الصهيونية و50 عاما على الاستعمار ولم يضم الحفل كل اليهود فقط وإنما ضم كذلك العديد من الشخصيات الشهيرة للاحتفال بنجاح دولة إسرائيل. إلا أن الوضع داخل إسرائيل نفسها كان على النقيض التام من ذلك حيث كان هذا اليوم هو اكثر الأيام الحزينة التي مرت على المجتمع الإسرائيلي فقد كان الجميع يتحدثون عن الأزمة الحادة والعميقة التي تمر بالمجتمع الإسرائيلي. هذا التناقض يمكن تفسيره من خلال الهدف الإسرائيلي المزدوج : أن تكون هناك دولة يهودية ، وهو ما تم تحقيقه بنجاح باهر من خلال اقتصاد
وجيش قوي ومحاول إملاء العملية السلمية على العالم العربي بأسره ، وبناء شعب يهودي وهو ما فشل فشلا ذريعا حيث أن المجتمع الإسرائيلي لم يكن اكثر اتحادا في 1998 عن ما كان عليه الوضع في 1948 !

لقد كان الهدف الرئيسي هو تحقيق تكامل بين جميع الأفراد وبدء أو إنشاء بؤرة ذوبان كبيرة يمكن أن تخلق اليهودي المثالي الكامل إلا أن المجتمع في واقع الأمر يعانى من الانقسام الشديد والتشتت الكامل في مجتمعات صغيرة. فهناك فجوة كبيرة تقسم المجتمع إلى كتلتين متعارضتين أو متزاحمتين:

[1] انظر شرح المصطلح في كتب إسرائيل شاهاك" أيديولوجية الأرض الموعودة " في الإطار التالي .

الإسرائيليين الحقيقيين – أي المؤسسين وأبناءهم، عصريين ومتحضرين ومتحررين - والإسرائيليين الظاهريين وهم كل الآخرين. والمجموعة الأخيرة تتمتع بقدر من التدين وبعضهم من ذوي الخلفية الثقافية العربية ولا يملكوا من الصفات ما يجب أن يتصفوا به في مجتمع أو رؤية صهيونية مثالية. وعلى الرغم من محاولات وجهود دولة إسرائيل، آلة التكامل الصهيونية، إلا أن الفجوة بين الوسطين قد زادت حدتها.

لقد مثل عام 1995 نقطة تحول حيث انتهت سلطة المؤسسين على جميع المستويات كما انتهت العملية المسماة بعملية السلام أو العملية السلمية كما انتهت أيضا محاولة تأمين إسرائيل ومحاولة خلق مجتمع غربي متحضر كما انتهت أيضا محاولات الحرية والديمقراطية مع اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين. إن إسرائيل تتحول الآن إلى أن تصبح دولة اكثر تدينا وذات هدف وعملية استعمارية لم تكن أبدا اكثر وضوحا إلى درجة تشجيع نكبة جديدة. إن الشعار الأساسي اليوم هو استعمار ال15% المتبقية من الأراضي وشن حرب شاملة مع العالم العربي.

إننا هنا نقوم بإغلاق الدوائر المتناقضة. إن الصهيونية كانت تسعى وتحاول جاهدة أن تحمي اليهود وخلقت مدينة كبيرة لليهود وحرب مفتوحة مع كل العرب والمسلمين في هذه العملية. واليوم قامت إسرائيل بتدمير غزة مرة أخرى إلا انه من المثير للانتباه الآن أن الفلسطينيين ليسوا وحدهم المعرضين لخطر البقاء ولكنهم اليهود.

انه من المعروف انه أيا كان المكان الذي يقيم فيه الفلسطينيون في العالم العربي فإنهم يعيشون في أمان وفي وطنهم بشكل أو بآخر ولكن على النقيض من ذلك فإن الوضع الإسرائيلي مختلف تماما فاليهود الإسرائيليين يصبحون غرباء طالما يعيشون في ارض أو ممتلكات الآخرين.

وتظل مشكلة البقاء قائمة: ما الذي يمكن عمله لليهود المتبقين في العالم العربي؟ وهذا يوضح كيف أن الصهيونية قد خلقت اكبر تهديد لبقاء اليهود منذ النازية.

أيديولوجية الأرض الموعودة

بقلم اسرائيل شاهاك

تقوم إسرائيل بترويج أيديولوجية منتقاة بين مواطنيها تتعلق باستعادة الأرض وهي النظرية التي يمكن في ظلها فهم الهدف من خفض عدد غير اليهود وهي النظرية والأيديولوجية التي يتم تدريسها للأطفال اليهود في المدارس. حيث يتعلم هؤلاء الأطفال أن هذه الأيديولوجية يمكن تطبيقها للحد الكامل والأقصى إما لدولة إسرائيل أو ما عرف بعد 1967 بأرض إسرائيل وطبقا لهذه الأيديولوجية فإن الأرض التي تمت استعادتها هي الأرض التي نقلت ملكيتها من ملكية غير يهودية إلى ملكية يهودية.

هذه الملكية إما أن تكون ملكية خاصة أو ملكية تابعة للصندوق الوطني اليهودي أو دولة إسرائيل. أما الأرض التي يمتلكها غير اليهود فهي ارض غير مستردة وعلى هذا فإنه إذا قام أحد اليهود الذين ارتكبوا ابشع الجرائم التي يمكن تصورها بشراء قطعة ارض من شخص غير يهودي فإن واحدة من الأراضي غير المستردة قد استردت بهذا الشكل أما إذا قام شخص فاضل ولكنه غير يهودي بشراء ارض من أسوأ شخص يهودي فإن الأرض النقية الموعودة التي كانت قد تمت استعادتها تصبح غير مستردة ثانية. إن الاستنتاج المنطقي لهذه الأيديولوجية هو استبعاد " نقل" كل غير اليهود من منطقة الأرض التي يجب أن تتم استعادتها.

وبالتالي فإن يوتوبيا " الأيديولوجية اليهودية" التي تبنتها دولة إسرائيل هي ارض مستردة بالكامل ولا ينتمي أي جزء منها بأي شكل من الأشكال إلى فرد غير يهودي ولقد أوضح قادة وزعماء حركة العامل الصهيونية تلك الفكرة بكل وضوح وصراحة. ويشرح والتر لاكير، وهو صهيوني مخلص ومتحمس، في كتابه تاريخ الصهيونية كيف حدد الأب الروحي ا.د. جوردون الذي توفي عام 1919 أن هناك اعتراض على مبدأ العنف وأن ما يمكن أن يبرر ويسمح به هو فقط الدفاع عن النفس في حالات الضرورة القصوى إلا انه يرغب هو وأصدقاءه ألا تكون هناك شجرة أو عشب أو جزع في ارض وطن اليهود قد زرعت بيد غير يهودية وهذا يعنى انهم يريدون من أي فرد غير يهودي أن يرحل ويغادر الأرض ويتركها حتى تتم " استعادتها " بواسطة اليهود. إلا أن من أتوا بعد جوردون قد أضافوا المزيد والمزيد من العنف الذي لم ينو هو أن يفعله إلا أن مبدأ الاستعادة أو الاسترداد قد ظل باقيا ...

إنها تلك الأيديولوجية الاستبعادية وليس كل الحاجات "الأمنية الأخرى" هي التي حددت مبادئ الاستيلاء على الأرض في إسرائيل بالتعاون مع والمساندة من وسائل الدعاية في الخمسينيات ومنتصف الستينيات من القرن العشرين وفي الأراضي المحتلة بعد 1967. وقد أملت هذه الأيديولوجية أيضا الخطط الإسرائيلية الرسمية لتهويد الجليل وهذا المصطلح المثير يعني تشجيع اليهود على الاستقرار في الجليل من خلال منحهم مزايا مادية (واني لأتساءل عن موقف اليهود

الموجودين في الولايات المتحدة إذا تقرر اقتراح خطة لتحويل نيويورك أو حتى بر وكلين إلى مدينة مسيحية في بلدهم) ولكن استعادة أو استرداد الأرض يشمل ما هو اكثر من مجرد التهويد الإقليمي حيث يقوم الصندوق الوطني اليهودي بدعم ومساندة قوية من وكالات دولة إسرائيل (خاصة البوليس الإسرائيلي السري) بإنفاق كميات كبيرة من الأموال العامة من اجل استعادة أي أرض يبغي أي فرد غير يهودي بيعها في منطقة إسرائيل بأكملها ولإحباط أي محاولة يقوم بها يهودي من اجل بيع أرضه إلى غير يهودي من خلال دفع ثمن أعلى.

السيد شاهاك الراحل كان يعمل أستاذا للكيمياء في جامعة الخليل ومؤلف للعديد من الأعمال الناقدة للصهيونية والقضية الفلسطينية. والنص الحالي ظهر كفصل أول " يوتوبيا مغلقة" من كتاب التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية. وزن ثلاثة آلاف سنة، بلوتو للنشر، إنجلترا 1994

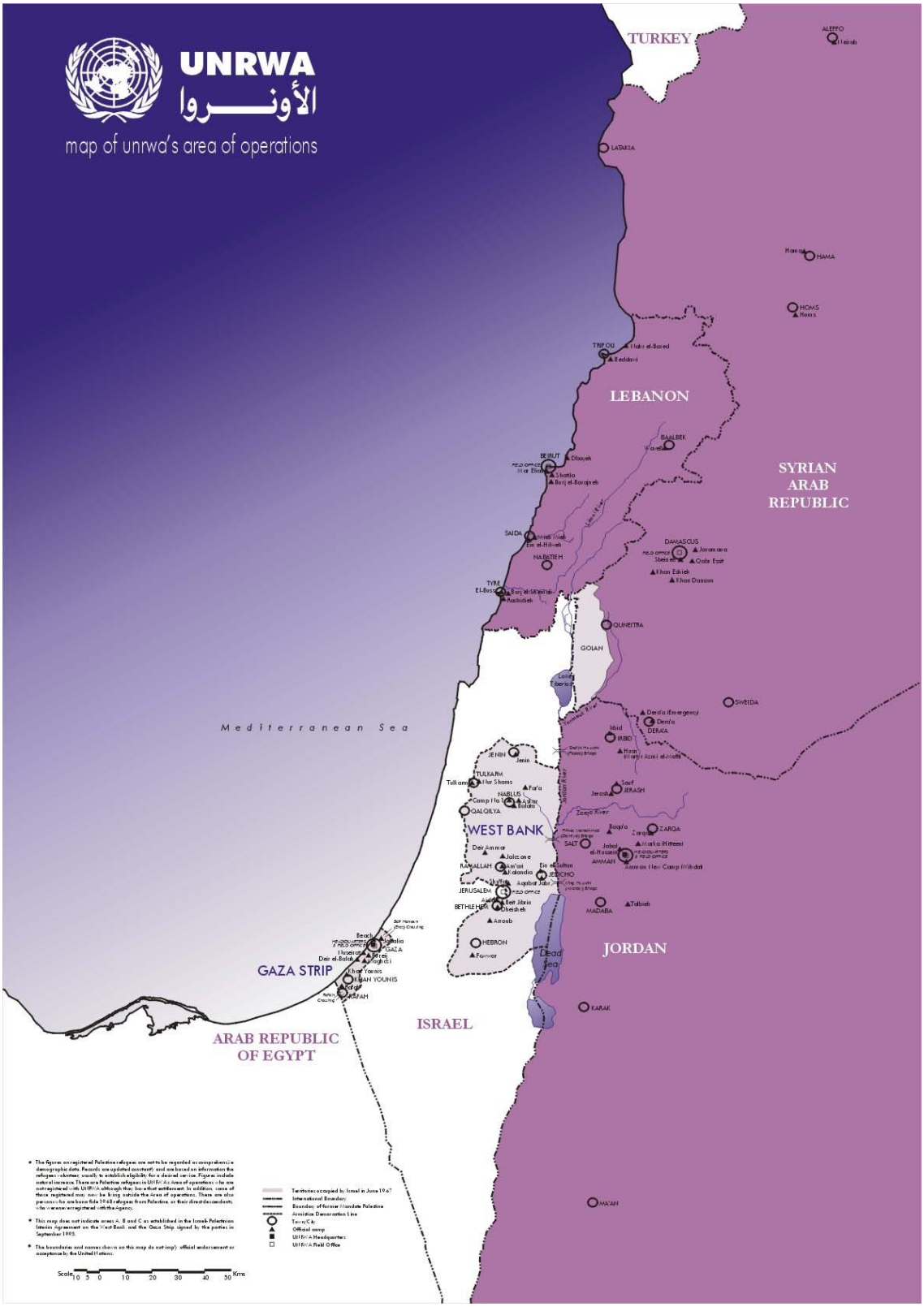
UNRWA
الأونـــروا
map of unrwa's area of operations
TURKEY
ALEPPO
LATAKIA
HAMA
HOMS
TRIPOLI
LEBANON
BAALBEK
BEIRUT
SAIDA
NABATIEH
TYRE
SYRIAN ARAB REPUBLIC
DAMASCUS
QUNEITRA
GOLAN
SWEIDA
DERAA
IRBID
JENIN
TULKARM
NABLUS
QALQILYA
WEST BANK
SALT
ZARQA
AMMAN
RAMALLAH
JERICHO
JERUSALEM
BETHLEHEM
MADABA
HEBRON
Dead Sea
JORDAN
KARAK
GAZA STRIP
KHAN YOUNIS
RAFAH
ISRAEL
ARAB REPUBLIC OF EGYPT
MA'AN
Mediterranean Sea
Territories occupied by Israel in June 1967
International Boundary
Boundary of former Mandate Palestine
Armistice Demarcation Line
Town/City
Official camp
UNRWA Headquarters
UNRWA Field Office
Scale
Kms

نقل السكان[2] : اللاجئون الفلسطينيون[3] ، حق العودة[4] ورؤى التطبيق

قاسم عينا
هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية - لبنان

يمثل اللاجئون الفلسطينيين في فلسطين التاريخية والشتات حوالي ثلثي لاجئ العالم. واللجوء الفلسطيني هو الأطول في التاريخ الحديث. لذلك فهم يمثلون المشكلة الكبرى التي لم ينجح المجتمع الدولي في حلها حتى الآن، انطلاقا من مبادئ القانون الدولي.

عندما وضعت عصبة الأمم فلسطين تحت الإدارة البريطانية عام 1917 مثل اليهود حوالي 10% من الشعب الفلسطيني. ومنذ عام 1922 حتى 1947 هاجر اليهود من شرق أوروبا وأدت موجة الاستقرار الصهيونية إلى جلب 82000 يهودي إلى فلسطين في الفترة من 1924-1929 الذين هاجر منهم 23000 في فترة لاحقة وفي خلال 4 سنوات (1933-1936) استقر 174000 يهودي في البلاد. وخلال - وخاصة عقب- محرق الهولوكوست النازي ازدادت الهجرة بشكل حاد وبحلول عام 1940 كان قد وصل 250000 يهودي إلى فلسطين (رحل منهم 20000 لاحقا) ووصل عدد المجتمع اليهودي في فلسطين إلى 450000. وقد وصل عدد المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين إلى 480000 ومنهم 90% من أوروبا وحدها وقد ازداد المجتمع اليهودي ليصل إلى 650000 في توقيت ادعاء أو طلب إقامة دولة إسرائيل.

وقد أدت مطالبة الفلسطينيين بالاستقلال ومقاومة الهجرة الإسرائيلية والسيطرة الإسرائيلية على موارد الدولة إلى قيام المقاومة والثورة من قبل الفلسطينيين عامي 1929 و 1936-39 إلا أنها قد باءت بالفشل نتيجة للدعم والمساندة البريطانية للقوات والجيوش الإسرائيلية.

ويمثل يوم 29 نوفمبر اليوم العالمي للتضامن مع شعب فلسطين وهو اليوم الذي تبنت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 181 عام 1947 الخاص بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ويهودية. فقد قامت الجمعية العامة بتخصيص نسبة 46% من الأرض لدولة إسرائيل مما أدى إلى تصعيد العنف وانسحاب بريطانيا في الخامس عشر من مايو 1948. كما أدى ذلك أيضا إلى نكبة أو كارثة[5] تميزت بطرد ثلثي العرب خاصة من 538 قرية قامت إسرائيل بطرد سكانها أو تدميرها.

وفي الخامس عشر من مايو 1948 انتهى الانتداب البريطاني مع احتلال القوات الصهيونية للأراضي الفلسطينية بما يتعدى المناطق المحددة للدولة اليهودية بموجب القرار 181 وطرد ثلثا الشعب الفلسطيني وقد جاء هؤلاء اللاجئين من 538 قرية فلسطينية تم إخلاءها من السكان وتدميرها بعد ذلك ومن المدن الكبرى مثل يافا، حيفا، صفاد وليده.

وفي إلحادي عشر من ديسمبر 1948 أكد قرار الجمعية العامة رقم 194 حق جميع اللاجئين في العودة إلى منازلهم

والتوطين والحصول على التعويض الملائم وقد تكررت مبادئ وخطابات هذا القرار ما يزيد على 55 مرة حتى عام 2000 كما أكدت الأمم المتحدة في العديد من المواقف أحقية وملكية وتكامل الأراضي والممتلكات الفلسطينية كحق لا يمكن إنكاره في القانون كما يتحمل المجتمع الدولي المسئوليات لضمان تطبيق الحقوق الأساسية المتضمنة في هذا القرار .

ويعيش الآن اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية المختلفة وجزء منهم يعيش داخل دولتهم أي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة

---

[2] انظر تعريف "نقل السكان" في القانون الدولي في الإطار التالي.
[3] تعريف و حماية اللاجئين الفلسطينيين، انظر الملحق رقم 4.
[4] حق العودة للاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، انظر الماحق رقم 4.
[5] لحصول على معلومات عن النكبة، طرد السكان و المذابح ، انظر النقاش التالي.

اللاجئون الفلسطينيون المسجلون في UNRWA (ديسمبر 2002)

دولة المنفى	السكان المسجلون	% في المخيمات
لبنان	389233	56
سوريا	405601	30
الأردن	1698271	17
الضفة الغربية	639448	27
قطاع غزة	893141	53
المجموع	4025694	32

ملحوظة : يقوم الجدول السابق بتفصيل السكان اللاجئين المسجلين في وكالة الأمم المتحدة لأعمال الإغاثة. ويمثل اللاجئون المسجلون حوالي 89%من السكان اللاجئين في مناطق عمل. UNRWA

المصدر: UNRWA (2002)

وبالإضافة إلى هذه الأعداد الرسمية فهناك حوالي 50000 لاجئ فلسطيني في العراق. وتستضيف مصر حوالي 50000 واكثر و850000 في دول أخرى (انظر الجدول)

إن شدة الحرمان التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون تعتمد على المكان الذي يعيشون فيه ويتحدد الموقف الأسوأ في لبنان نظرا لأنهم لا يملكون أي حقوق إلا الحياة هناك في حين يتمتع هؤلاء الذين يعيشون في الأردن
وسوريا بنفس حقوق المواطنين في تلك الدول. ويتواجد الحجم الأكبر والتأييد الأكبر للاجئين الفلسطينيين بالنسبة للسكان الأصليين في لبنان فهم يمثلون 11% من السكان اللبنانيين حيث يعيش 55.8% من اللاجئين الفلسطينيين في 12 معسكر رسمي مما يزيد عن نسبة غزة 54.8% ويتراوح حجم معسكر اللاجئين بين 40متر مربع و2.2 غرف وتصل الكثافة بها إلى 5.6 سكان في الوحدة[6]. وتحصل ما نسبته 57% من المعسكرات على وسائل الصرف الصحي[7] ونصف المنازل فقط تحصل على مياه للشرب تصل للمنازل في حين تكون 70% من المنزل شديدة البرودة ويصعب تدفئتها في فصل الشتاء.

وتصل نسبة الأمية بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى 13% بين الرجال، 26% بين النساء وحوالي 21% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و18 لم يلتحقوا بالمدارس. وتصل نسبة التسرب من المدارس التابعة ل UNRWA إلى 6% في المرحلة الابتدائية و14.8% في المرحلة الإعدادية وهي معدلات ضعف المعدلات الموجودة في مناطق عمل UNRWA الأخرى. وتنحصر نسبة الفلسطينيين الذين يلتحقون بالمدارس الثانوية في 21% فقط من هؤلاء المقيمين في المعسكرات وينهي تلك المرحلة 10% فقط من الرجال و7% من الإناث.

وتعد وكالة الأمم المتحدة لأعمال الإغاثة للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى كيانا خاصا تم إنشاءه للفلسطينيين بقرار الجمعية العامة رقم 194 لتقديم خدمة ولكن على الرغم من ذلك فإن التاريخ يفرقهم عن كل اللاجئين الآخرين الذين تحميهم اتفاقية اللاجئين 1951 وتتركهم خارج

[6] مركز الدراسات اللبنانية (1995).
[7] وكالة الأمم المتحدة لأعمال الإغاثة للاجئين الفلسطينيين (2002) .

الإطار العام وميثاق المفوضية السامية لشئون اللاجئين وبلا أي وكالة مسئولة عن الدفاع عن حقوقهم وحمايتهم.

وعلى المدى الطويل فإن النظام الحالي لا يقدم أي نوع من الحلول أو الإغاثة للاجئين الفلسطينيين. وقد كانت وكالة الإغاثة التابعة للأمم المتحدة تمنح 200 دولار شهريا لكل لاجئ عام 1951 وأما الآن فقد وصل المبلغ إلى 7 دولار فقط ولهذا فإننا نطالب ممثلي المجتمع المدني أن يقوموا بالدفاع عن ومساندة حقنا في العودة ، إن لدينا حلم بالعودة ولكن الأهم من ذلك أن هذا حقنا.

وينقسم اللاجئون الفلسطينيون في الدول التالية :

اللاجئون الفلسطينيون على مستوي العالم (31 ديسمبر 2000)

لاجئو1948

مكان اللجوء	اللاجئون	اللاجئون المسجلون	اللاجئون في المعسكرات
إسرائيل	258750	--	--
غزة	820690	824622	452186
الضفة الغربية	699354	583009	157676
الأردن	18658561	1570192	280191
لبنان	437068	376472	210715
سوريا	476610	383199	--
مصر	43350	--	--
المملكة العربية السعودية	295332	--	--
الكويت	36818	--	--
دول الخليج الأخرى	113098	--	--
العراق وليبيا	79575	--	--
الدول العربية الأخرى	5939	--	--
الولايات المتحدة الأمريكية	185378	--	--
دول أخرى	236057	--	--
الإجمالي الصافي	5552875	3737494	1211480

ملحوظة: إن تجميع الإحصاءات الدقيقة أمر صعب نتيجة لغياب نظام التسجيل الشامل ومواضع الضعف في النظام التسجيل القائم . يستند نظام التسجيل الخاصUNRWA إلى حاجات الإعانة اكثر مما يستند إلى وضع اللاجئ .

أعداد اللاجئين : سلمان أبو ستة ، النكبة الفلسطينية ، المحليات المسجلة التي تم إخلاءها من السكان في فلسطين . لندن: مركز العودة الفلسطيني، 1998. تم التحديث من 1998 إلى 2000 بناء على 3.5% من النمو الطبيعي للسكان . لا يشمل التعديلات أو الهجرة.

أعداد اللاجئون المسجلون : مركز المعلومات العامة ، UNRWAالحق – غزة ، 30 يونيو 2000

لا يوجد نظام للتسجيل للفلسطينيين المشردين داخليا في إسرائيل . وتستند الأرقام المستخدمة هنا إلى تقديرات لعام 2000 وتم تحديثها استنادا إلى 3.5% من النمو السكاني الطبيعي

المصدر http://www.badil.org/Statistics/Population/pop9.htm

جوزيف شكلا يقوم بعرض خريطة توضح القرى التي تم هدمها. انه من الهام أن نستوعب وأن نفهم مصدر الخوف الذي يصيب الفلسطينيين وهو ما نعني به الخوف والأعمال العسكرية في المقام الأول. وتوضح الخريطة 33 حالة من حالات المذابح والتي شملت قري بأكملها[8] في بعض الحالات وتتم الإشارة إلى هذه الممارسات مؤخرا باسم التطهير العرقي وهو المصطلح الذي تمت استعارته من مصطلح صربي تم تطبيقه في البوسنة والهرسك. إلا أن هذه الممارسة لها سوابق تاريخية عديدة منذ الحرب العالمية الثانية وبالنسبة للمحاكم العسكرية الدولية فإن " نقل السكان " قد تم تحديده على انه جريمة من جرائم الحرب وجريمة ضد الإنسانية.

[8] للحصول على المزيد من التفاصيل، انظر "النكبة: المذابح و إخلاء السكان" في الإطار التالي.

نتيجة لمبادرة من اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات التابعة للأمم المتحدة (المعروفة حاليا باسم اللجنة الفرعية لدعم

وحماية حقوق الإنسان) قام اثنان من المقررين الخاصين بإجراء دراسة حول أبعاد نقل السكان في ظل القواعد القانونية التي تم تطويرها حتى اليوم. وقد تم عرض التقرير المبدئي للسيد ا. س. الخاسواني والسيد ر. هاتانو حول أبعاد حقوق الإنسان في نقل السكان بما في ذلك التطبيق على المستوطنين" في الجلسة الخامسة والأربعين للجنة الفرعية (1993) وهو ما مثل المحاولة الأولى لدراسة شاملة وتعريف الظاهرة الخاصة بنقل السكان في أحد كيانات الأمم المتحدة. وقد وجد المقررون أن ظاهرة نقل السكان هي ظاهرة غير شرعية وغير قانونية وهو الأمر الذي تم ذكره في التقرير المبدئي 1993[9]. إن المصطلح ذاته" نقل السكان" يوجد في المحاكم العسكرية الدولية (نورم برج وطوكيو)[10] وفي إعلان روما 1998 الخاص بمحكمة العدل الدولية[11] ضمن قائمة من جرائم الحرب والجرائم اللاإنسانية. ومن الملاحظ أن المادة 49 والمادة 146من اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب (1949) ترمز إلى النقل غير الشرعي للسكان على انه جزء أساسي وهام من الاتفاقية. واستنادا إلى التعريف القانوني في القانون الدولي كما ورد وطور في تقرير المقرر الخاص فإن ظاهرة نقل السكان تضم النواحي التالية:

" إن نقل السكان وزرع المستوطنين يوحي بنية الدولة ووكالات الدولة ومن ثم فهي تعبير عن الإرادة السياسية ونتاج عمليات أو إجراءات سياسية واقتصادية. وعملية نقل السكان هي عملية منظمة ومتلاحمة وتؤثر على مجموعة كاملة من الأفراد نظرا لأنها عملية قائمة على التمييز والتفرقة في المقام الأول ولكنها يمكن أن تزيد عن ذلك".

يمكن أن يحدث نقل السكان في ظل العديد من الظرف المختلفة: وقت السلم أو الحرب، في أوقات النزاعات أو الصراعات الداخلية أو الدولية، في ظل الاحتلال، التغييرات الإقليمية، اتفاقيات تبادل السكان (والتي تعتبر اليوم خرقا لحقوق الإنسان ولا أساس لها من الناحية القانونية).

يمكن أن يتم تنفيذها بهدف التحكم أو السيطرة الديمغرافية مع وجود الهدف الأكبر وهو حرمان الشعوب الأصلية من فرصتهم في ممارسة حق تقرير المصير. ويمكن إضفاء الطابع العقلاني من خلال مصطلحات التنمية الوطنية أو التكاتف الوطني ومن ثم فرض التحكم على منطقة أو إقليم واستغلال مواردها أو سكانها الأصليين. وفي ظل هذه الأهداف يمكن القيام بعمليات نقل السكان تحت مظلة الأمن القومي، الوازع العسكري أو هدف آخر من الأهداف العامة.

يمكن أن تتم عملية نقل السكان بشكل مباشر من خلال العمليات العسكرية، عمليات الترحيل أو الإبعاد (وتعتبر في هذه الحالة عمليات نقل عقابي، طرد، إخلاء، أو زرع مستوطنين ويمكن أن تكون غير مباشرة من خلال المعايير الإدارية، الإفقار، الانحدار البيئي، أو غير ذلك من الحوافز الاقتصادية(خاصة تمييز الغرباء، السكان الجدد) كما يمكن أخيرا أن تكون نتيجة أعمال جماعية ونتائج مساوية لها.

[9] وثيقة الأمم المتحدة E/CN.4/Sub.2/1993/17, para.376.

[10] قدمت المحاكم العسكرية الدولية الجرائم ضد السلام و جرائم الحرب و الجرائم ضد الإنسانية للقانون الدولي. و قد عرفت جرائم الحرب على أنها" القتل، المعاملة السيئة،

[11]

الفلسطينيون منزوعو الملكية .... من أين أتوا ؟

خمسون عاما بعد النكبة : القرى والمدن التي تم إخلاءها من سكانها بواسطة الصهاينة[12]

المنطقة القرى والمدن	إخلاء السكان 1948	نزع ملكية	السكان 1998
اكري	30	47038	288863
رام الله	64	97405	598171
بسان	31	19602	120375
بئر شبعا	88	90507	555811
غزة	46	79947	490960
حيفا	59	121196	744269
الخليل	16	22991	141190
يافا	25	123227	756743
القدس	39	97950	601519
جنين	6	4005	24598
نازاريث	5	8746	53712
صفد	78	52248	320855
تيبرياس	26	28872	177307
طولكرم	18	11333	67746

تم نزع ملكية 85% من ملكية أصحاب الأرض التي أصبحت إسرائيل لاحقا

أين ذهبوا؟

المحليات	طبقا للمؤرخين الإسرائيليين
122	طرد بواسطة القوات الصهيونية/ اليهودية
270	اعتداء عسكري من القوات الصهيونية/ اليهودية
49	الخوف من الهجمات الصهيونية/ اليهودية أو من التعرض للحبس من جراء سقوط القرى المجاورة
12	الحرب النفسية
6	الهجرة بناء على القرارات العربية
34	غير معروف
531	المجموع

[12] تم اقتباس هذا الجزء من سلمان أبو ستة، نهاية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي : من لاجئين إلى مواطنين في الوطن (لندن: جمعية ارض فلسطين و مركز عودة الفلسطينيين2002).

أي أن 90% .... قد هاجمتهم القوات الصهيونية / اليهودية

..وتم إرهابهم بالمذابح في ...

القرية/ المدينة	التاريخ
العباسية	48-5-4
أبو شوشة	48-5-14
عين الزيتون	48-5-2
بلد الشيخ	48-4-25
بيت داراس	48-5-11
بئر شبعا	48-10-21
برایر	48-5-12
الدوايمة	48-10-29
دير ياسين	48-4-9
الآبون	48-10-29
حيفا	48-4-21
هاوشا	48-4-15
الحسينية	48-4-21
ايجزيم	48-7-24
اسدد	48-10-28
جيش	48-10-29
الكبري	48-5-21
الخصاص	48-12-18
خبيزة	48-5-12
ليدا	48-7-10
مجد الكرم	48-10-29
منصورة الخيط	48-1-18
خربت نصر الدين	48-4-12
قزازة	4-7-9
قيصرية	48-2-15
سعسة	48-10-30
صفصااف	48-10-29
صليحة	48-10-30
عرب السمنية	48-10-30
التنتورة	48-5-21
التيرة	48-7-16
الوعرة السوداء	48-4-18
وادي عرة	48-2-27

أين أراضيهم ؟

1682 كم مربع	خاضعة للسيطرة اليهودية قبل عام 1948
1465 كم مربع	أراضي الفلسطينيين المتبقين[13]
17178 كم مربع	أراضي الفلسطينيين الذين تم طردهم أو نفيهم

[13] وهي ارض الغائبين الحاليين و الفلسطينيين الذين اقتلعوا من جذورهم و الذين يعتبروا حاليا مواطنين في إسرائيل.

20325 كم مربع	إجمالي فلسطين (إسرائيل حاليا)

أي أن 92% من الأراضي التي أصبحت إسرائيل كانت فلسطينية

متى رحلوا ؟

	عدد المحليات	عدد اللاجئين
خلال فترة الحماية البريطانية (قبل قيام إسرائيل)	213	413794(52%)
خلال حرب 1948	264	339272(42%)
بعد توقيع اتفاقيات السلاح التي تشمل تواريخ غير معروفة	54	52.001(6%)
الإجمالي	531	805067(100%)

تم طرد اكثر من نصف اللاجئين بواسطة القوات الصهيونية/: اليهودية قبل قيام دولة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية.

بعد خمسين عاما من نزع ملكيتهم أين اللاجئين الفلسطينيين اليوم ؟

مكان اللجوء عام 1998	إجمالي الشعب الفلسطيني	اللاجئون
فلسطين المحتلة / إسرائيل	953497	200000 داخليا
قطاع غزة	1004498	766124
الضفة الغربية	1596554	652855
الأردن	2328308	1741796
لبنان	430183	408008
سوريا	465662	444921
مصر	48784	40468
المملكة العربية السعودية	274762	274762
الكويت	37696	34370
دول الخليج الأخرى	105578	105578
العراق، ليبيا	74284	74284
دول عربية أخرى	5544	5544
الأمريكتين	203588	173050
دول أخرى	259248	220361
الإجمالي	7788186	4942121

إن ثلثي الفلسطينيين لاجئون غير مسموح لهم بالعودة في ظل القانون الإسرائيلي لأنهم ليسوا يهود في نفس الوقت الذي يتوافد فيه المهاجرون الآخرون من غير اليهود واليهود من روسيا وأثيوبيا وغير ذلك.
هل هناك مكان للمزيد من الفلسطينيين للعودة إلى وطنهم ؟

نعم فهناك 78% من اليهود يعيشون في 15% من فلسطين المسماة حاليا بإسرائيل . 22% من اليهود يعيشون في 85% من فلسطين، حاليا إسرائيل، وهي كلها ارض فلسطينية. وتعيش الأغلبية العظمى من هؤلاء في ما لا يزيد عن 12 مدينة تقريبا. ويستغل 2.7% من اليهود كل الأرض الفلسطينية. وبالتالي فإن 154000 يهودي ريفي يتحكمون في 17325 كم مربع من الأرض التي تمثل المأوى والوطن والميراث لعدد 4942000 لاجئ فلسطيني.

المصدر : معهد الأبحاث التطبيقية بالقدس 2000

التمييز المؤسسي داخل إسرائيل: القانون والمؤسسات

جميل دكور
كلية الحقوق-جامعة نيويورك[14]

[14] للمزيد من التفاصيل حول القوانين و مصادرة الأراضي انظر الملحق رقم 5.

يحتاج كل الناس إلى ارض ملائمة للسكن وتتصل هذه الحقيقة اتصالا وثيقا بالوضع الديمغرافي وقضية استخدام السكان للأرض فلكل شعب الحق الكامل في السيطرة على أرضه كما هو منصوص عليه في القانون الدولي العام وهو ما يتطلب خلق وتطبيق نظام.
وقد كان أسلوب مصادرة الأراضي أسلوبا تكميليا لقضية احتلال فلسطين حيث يتأثر الهيكل الكامل لقضايا حقوق الأرض والسكن في فلسطين (في داخل حدود 1948 لإسرائيل) بالأيديولوجية السياسية للصهيونية، من قضية الأرض إلى قضية الوضع الديمغرافي والسيادة السياسية. إن تبرير مصادرة الأراضي كان موضوع من أولى الموضوعات القانونية لإسرائيل ويظل من أهم الأولويات. وتماشيا مع ذلك فإن كل أنواع مصادرة الأراضي بواسطة اليهود تعد قانونية لما لها من اثر في إقامة الدولة الإسرائيلية.

ولهذا السبب فإن الإسرائيليين عادة لا يفهمون ما هي المشكلة المتعلقة بالأرض فهم يتقبلون بلا أي انتقاد كافة القوانين التي يتم سنها لدعم الأغلبية اليهودية بغض النظر عن الضحايا الآخرين الناتجين عن ذلك.

وفيما يتعلق بقضية مؤسسية سرقة أو الاستيلاء على الأراضي، فإننا لا نتحدث فقط عن القوانين الإسرائيلية
وإنما أيضا القوانين الفلسطينية قبل 1948 فقد استغلت إسرائيل مبدئيا حقبة الانتداب البريطاني فيما يتعلق بالأرض (قانون مصادرة الأراضي لأغراض عامة، 1943) وخولت الحكومة الإسرائيلية لنفسها عن طريقه الحق في مصادرة الأراضي الخاصة مقابل اقل تعويض. وفي أول التدابير اللاحقة على الاستقلال تبنى الكنيست (البرلمان) القانون التكميلي الخاص بملكية الدولة (1951) الذي يدعم نقل كافة الممتلكات التي كانت مملوكة لإدارة الانتداب البريطاني إلى إسرائيل. وكما سيطرت إسرائيل على كل المناطق المخصصة للدولة الإسرائيلية بالإضافة إلى ما يقرب من 50% من الأراضي المخصصة للدولة العربية في فلسطين في ظل خطة تقسيم الأمم المتحدة 1947 فقد حصلت أيضا على ما مجموعه 15025000 دونم باعتبارهم "أراضي خاصة بالدولة"[15] . كما قامت الدولة كذلك بتطبيق قواعد ومعايير ومررت عدة قوانين تشرع نقل ملكية الأراضي
والممتلكات الفلسطينية إلى الوكالات والمستعمرات اليهودية.

وطبقا لقانون حيازة الأرض في ظل الانتداب البريطاني فإن الدولة يمكن أن تحصل على ارض من اجل خدمة الأغراض العامة وهو ما تم استخدامه بشكل مكثف بعد عام 1948 لمصادرة الأراضي الفلسطينية بما أن الدافع العام الأساسي كان فرض الأغلبية اليهودية على تلك الأرض ولهذا أراد مؤسسو الدولة تحويل الواقع السابق لعام 1948 إلى واقع جديد وهو ما تم تنفيذه من خلال وسائل كثيرة.

لقد قرر الإسرائيليون الصهاينة، خاصة هؤلاء الذين يصنعون القوانين، منع الفلسطينيين الذين تم إبعادهم عن البلاد من العودة مرة أخرى إلى أراضيهم ومنازلهم في فلسطين وبالتالي فقد اصدر الكنيست عام 1953 القانون الخاص بالوصاية على الأرض والمعروف باسم قانون الملكية الغيابي الذي يقنن مصادرة كل الأراضي والممتلكات الخاصة بالذين تم تشريدهم سواء كان أصحاب تلك الممتلكات خارج البلاد أو داخلها.

[15] صبري جريس، العرب في إسرائيل (نيويورك و لندن: Monthly Review Press , 1973).

وقد كانت من الوسائل الأخرى توفير أو إضفاء الطابع الرسمي على المنظمات الصهيونية. فالمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة الصهيونية (لأرض إسرائيل)[16] كانتا المنظمتان الرئيسيتان اللتان تحصلان على وتطالبان بأرض لخلق دولة إسرائيل.

وقد أنشئت الوكالة اليهودية، والتي تم تسجيلها أولا في بريطانيا وتعمل حاليا في العديد من الدول الأخرى، خارج فلسطين لتشجيع الاحتلال اليهودي لفلسطين من قِبل من هم في الدول الأخرى ومن اجل الوصول إلى هدف خلق الدولة اليهودية اعد المؤسسون قانون المواطنة أو الجنسية وقامت الدولة أيضا بخلق ما يسمى " المواطنة العليا " وهي الجنسية اليهودية والتي تمنح مميزات خاصة لليهود دون غيرهم. وتقوم الدولة بالتلاعب والتحكم في الجنسية أو المواطنة على حساب المواطنين الفلسطينيين سواء كانوا اللاجئين المتواجدين خارج البلاد أو الفلسطينيين الذين بقوا في بلادهم ليصبحوا مواطنين إسرائيليين.

وفي تطبيق عملية المواطنة والجنسية لليهود، لاحظ أحد المحامين في المحكمة الإسرائيلية العليا أن القوانين الخاصة بالوضع المدني لليهود تضمن ما يلي:

1. إن لليهود الحق الكامل في العودة لإسرائيل والحصول على الجنسية والحياة كمواطنين
2. تحافظ إسرائيل على الصلة مع المواطنين اليهود
3. يجب على إسرائيل أن تحافظ على أغلبية يهودية في الدولة

بالإضافة إلى ذلك فقد تبنى الكنيست بعض القوانين في الخمسينيات والستينيات لتسهيل وتشريع عملية مصادرة وحصول الدولة على الأراضي الفلسطينية وتم إنشاء نظام إداري لتيسير العملية برمتها وتسيطر الدولة حاليا على 93% من الأراضي داخل إسرائيل (2 مليون هكتار). وقد قامت المنظمات والقوانين الوطنية المختلفة بخلق علاقة رسمية وطيدة مع اليهود حول العالم وعرضت عليهم الجنسية اليهودية والتمتع بالأرض والممتلكات الفلسطينية كجزء من المميزات. ويتمتع هؤلاء المهاجرين اليهود بوضع أعلى من الشعوب الأصلية ليس فقط فيما يتعلق بالأرض والممتلكات ولكن كذلك بالنسبة لمعظم حقوق الإنسان الأخرى.

وقد قررت الدولة والمؤسسات الصهيونية بناء مدن إسرائيلية جديدة ومنذ 1948 تم بناء المئات من المستوطنات لليهود في حين فقد 76% من العرب الفلسطينيين أراضيهم وما يزيد على 500 قرية ولم يقتصر الأمر فقط على عدم بناء أي مدن أو قرى جديدة منذ 1948 وإنما تعدى ذلك لتصبح العديد من القرى والمدن الفلسطينية الموجودة من قبل غير معترف بها قانونيا ومعرضة للهدم والتدمير العقابي ونقلها ومن فيها. وبالإضافة إلى ما سبق فهناك حوالي 200000 "غائب" من الفلسطينيين المشردين داخل الحدود الإسرائيلية وفقدوا ملكيتهم في عام 1948 وهؤلاء يتم الاعتراف بهم جسديا وهم مواطنين للدولة ولكنهم " غائبون " قانونيا في ظل قانون الملكية الغيابي الصادر عام 1953.

ونظرا لأن الوقت يسمح بذلك فإننا يمكن أن نتحدث إلى حد ابعد عن العديد من الوسائل الأخرى للدولة مثل الوسائل التي تم تطويرها نحو استكمال النزع المستمر لملكية الفلسطينيين البدو ومن الكافي أن نقول أن المشروع الصهيوني لديه ما يكفي من الإصرار والتعقيد والتشابك والتصميم والاستمرارية.

[16] كما تم الإشارة إليه في النسخة العبرية لهذا الموضوع.

انه من المستحيل أن نتحدث عن استخدام الأرض في إسرائيل دون الحديث عن الشروط القانونية التي تساعد على تقدم الشخصية اليهودية للدولة والتمييز المؤسسي الذي يصاحبها. بالإضافة لذلك فإنه من المستحيل أيضا أن نفكر في المناطق الأخرى من فلسطين وبوجه خاص المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس دون فهم تلك العملية التي يتم تطويرها وتنقيتها داخل دولة إسرائيل. فقد تم نقل نفس الوسائل المستخدمة أثناء الحكم العسكري 1948-1966 إلى باقي فلسطين التي تم الاستيلاء عليها بالقوة في 1967 وتظل وسائل مؤسسية في الحكومة العسكرية لإسرائيل التي تحكم تلك المناطق. أما في داخل إسرائيل، كما هو في الأراضي الفلسطينية المحتلة[17]، فإن هذه الوسائل تظل موجودة في الاستخدام المعاصر ممثلة استمرار غير منقطع لنزع ملكية وحرمان السكان الفلسطينيين أيا كان مكان إقامتهم حاليا.

نقاش

قام السيد عيسى سمندر (لجنة الدفاع عن الأرض، الضفة الغربية، فلسطين) مع الرجوع إلى عرض السيد وارشاوسكي بإيضاح أن الفلسطينيين يعتبرون في موطنهم في فلسطين ولكن لاجئو 1948 و1967 لا يمكن اعتبارهم "في موطنهم" إلا إذا كانوا في فلسطين أما المتبقين في فلسطين فهم مصممون على ألا يصبحوا لاجئون مرة أخرى.

وقد أوضحت فرانسواز كليمن (باحثة مستقرة في مصر وناشطة مع لجان التضامن الدولي في فلسطين) إننا لا يمكن أن نعلم ولا يجب أن نتوقع أن المجتمع الإسرائيلي مهدد بالفعل من المجتمع المضيف الذي قام هو باحتلال أرضه. فقد يضعنا هذا في مصيدة توجيه أو نسب العنصرية إلى الفلسطينيين ومجتمع الشرق الأوسط تجاه اليهود كيهود. مثل هذا التكهن يماثل المثال الأوروبي (محارق النازية) والتي لا تجد لها مثيل أو خلفية في العالم العربي ومن اجل تجنب مثل هذا السيناريو فإن المشكلة الهامة التي تواجهنا الآن هي أن إسرائيل مستمرة في النمو كدولة فاشية عنصرية وخارجة عن القانون تنشر مبادئها الاغتصابية للأجيال القادمة في المدارس.

وقد وجه أحد المشاركين السؤال التالي للسيد وارشاوسكي : هل ترى حركة تنمو حاليا داخل إسرائيل في ظل التحليل الذي شاركتنا إياه والتي يمكن أن تتيح فرصة لإبداء بعض التنازلات؟

سؤال أحد المشاركين للمتحدثين: كيف يرى الرأي العام الإسرائيلي الوضع الآن ؟

السيد وارشاوسكي: إنني اتفق مع عيسى . إن الفلسطينيين تمتد جذورهم بالفعل في هذا العالم ولكن اليهود ليسوا كذلك فهم إذن يمثلون المشكلة الحقيقية.

ولكنني لا اتفق مع فرانسواز لأنني حينما أتحدث إلى الإسرائيليين يجب أن أوضح إلى أين تقود الصهيونية الآن. إن عدم تكامل إسرائيل قد لا يحدث أبدا وهذه حقيقة. فعدم توازن القوى بين إسرائيل وفلسطين واضح وجلى للعيان والنكبة الثانية (التطهير العرقي) قد يكون ناجحا! وكما حدث في المرة الأولى فإن 10% سوف يكون خطأ العالم العربي و90% خطأ إسرائيل.

[17] تماشيا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر عام 1998فان مصطلح الأراضي الفلسطينية المحتلة يتم الإشارة إليه بشكل فردي و ذلك حتى يتسنى أن ينعكس مبدأ إعلان المبادئ لعام 1991 و الذي اعتبرت فيه عملية أوسلو كل من قطاع غزة و الضفة الغربية و القدس المحتلة " منطقة واحدة". أما الأراضي المحتلة الأخرى الموجودة في لبنان و سوريا فيتم التعامل معها بمعزل عن السابقة نظرا لأنها جزء من وحدات تقرير المصير خارج حدود فلسطين.

انه لأمر غير منطقي على الإطلاق أن يقوم 6 ملايين فرد بإملاء رغباتهم على العالم العربي بأكمله. ومن هذا المنطلق فإن الصهيونية قد فشلت بشكل أو بآخر فمن المستحيل أن تستمر إسرائيل بهذا الأسلوب ولا شك أن بعض التغيرات الإيجابية سوف تحدث ولكن لسوء الحظ فقد لا أرى العديد منها وقد لا يراها الجيل القادم هو الآخر.

لقد تمكن الرأي العام الإسرائيلي من قيادة وإحداث نوع من التكامل والارتقاء خلال العشرين عاما الماضية ولكن منذ 1995 لم يقتصر الأمر على توقف هذا الارتقاء وإنما سارت الأمور في الاتجاه المعاكس أو المضاد وقد كان اغتيال رابين مجرد إشارة ففي هذه اللحظة كان هناك مجالا للاختيار لليسار وقد قرر كل أعضاءه تقريبا أن وحدة المجتمع هي القيمة العليا حتى لو تطلب الأمر هذا تنصيب المتشددين على رأس الدولة لحمايتها.

إنني اشعر بتشاؤم شديد اليوم، لا بسبب أن إسرائيل لا يمكن أن تتغير ولا بسبب انهيار اليسار بعد كذب رئيس الوزراء السابق ايهود باراك ولا بسبب الاعتقاد الغبي السائد لدي الإسرائيليين انهم يمكن أن يحتموا خلف جيشهم وأسلحتهم ولكن لأن من كانوا يحاربون ويناضلون في إسرائيل كانوا على استعداد أن يستسلموا وهو ما جعلنا ندرك آنذاك أن وضعهم كان اكثر سطحية مما كنا نعتقد فقد جاءت كل الافتتاحيات اقل واقعية مما توقعنا ولذا لزم أن يأتي التغيير من داخل المجتمع ولكنني مع ذلك لا زلت متشائما جدا اليوم.

وقد أشار أحد المشاركين (طالب من شبكة العمل لفلسطين حرة (الولايات المتحدة الأمريكية) وهي حركة جامعية) إلى مدي حيوية وأهمية الدعم والمساعدة العسكرية الأمريكية لإسرائيل بالنسبة للوضع القائم وقد طالب أن يقوم أحد المتخصصين بمخاطبة هذا الموضوع.

وقد ذكر مشارك من باراجواي أن الأخبار والتحليلات دائما ما تأتى من الولايات المتحدة وهو ما يمنع الناس من أن يفهموا بشكل حقيقي ما يحدث وقد يقوموا بدعم القضية الفلسطينية بشكل قاطع إن علموا ما يحدث. والوضع تقريبا مماثل لذلك في باراجواي وتركيا فبسبب الأيديولوجية الأمريكية والوضع الجيوستراتيجي فإن وسائل الإعلام لا تتيح تفهم الطرق التي يعامل بها الأكراد في تركيا ولكن يقال الكثير عن معاملتهم في العراق فقط.

وقد تساءل أحد المشاركين "لماذا لم يتعلم اليهود من الهولوكوست النازي في إقامة دولتهم"؟

جوزيف شكلا: إن المنظمة الصهيونية العالمية/والوكالة اليهودية اللتان أشار إليهما جميل مسجلتان محليا في كل دول المشاركين هنا كمنظمات خيرية لنقل المساهمات المعفاة من الضرائب إلى إسرائيل ويتحدد هدفهم الهام في إجراء عمليات نقل السكان ولهذا السبب أيضا فإن فلسطين تعد قضية أمريكية نظرا لأن الكثير من الأموال يتم جمعها هناك.

جميل دكور: يصل عدد الطلبة العرب في حيفا إلى ما نسبته 25% ولكن لا توجد جامعة هناك ليلتحقوا بها ولا شيء بالعربية ليتواءم مع ثقافتهم وفي كل عام يذهب حوالي خمسة طلاب إلى المحكمة التأديبية نظرا لنشاطهم المعارض للوضع القائم وبعيدا عن القضية الرئيسية الخاصة بالأرض فإن انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالسكان الفلسطينيين تؤثر على معظم مجالات الحياة.

وفيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة فإننا نوضح باختصار أن الولايات المتحدة مؤيدة بشكل شديد لإسرائيل نظرا لاعتبارها الحليف الأول في المنطقة ومن الصعب توقع أمر مختلف من الولايات

المتحدة- والتي تعتبر نفسها دولة استعمارية – أن تقوم بعارضة الاستعمار أو الاحتلال. ولكن الولايات المتحدة تعتبر إسرائيل النموذج الوحيد للاستقرار في المنطقة بغض النظر عن مدي صحة ذلك فهي الدولة الأولى و الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية في المنطقة[18].

انه من الممكن جدا أن نقوم بتحليل المعاملة التي يتلقاها الفلسطينيون من الإسرائيليين والشعوب الأصلية في الأمريكتين فقد اعتبرهم المستعمرون سلالة همجية لا تستحق السكن أما الآن فهناك بعض المؤسسات التي قامت بإيجاد أماكن جديدة للحفاظ على الثقافات الأصلية و هو ما يحدث مع الفلسطينيين الذين يتم تصويرهم على انهم إرهابيين همجيين.

و لدي قصة شخصية تثبت من هم الهمجيين الحقيقيين فقد قتل جدي بسبب قنبلة تم زرعها في سوق في حيفا بواسطة عصابة إسرائيلية و كان أحد المسئولين هو إسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل و لم يقم أحد بتوجيه أي سؤال له حول ما حدث أو أي جريمة أخرى. انه من الضروري أن تتم معاقبة منفذي مثل هذه الأفعال و يجب أن تتم مساءلة الجميع.

و لا تعتبر القضية الكردية بعيدة عن القصة الفلسطينية فلديهم العديد من النواحي المشتركة معنا في نضالنا و باعتباري محامي فإنني اربط حالتنا بالقضية الكردية نظرا لقيمتها و أهميتها في الوضع القانوني. على سبيل المثال فإن الحكومة التركية قد قامت بحظر الأحزاب السياسية المعارضة و هو الأمر الذي وصل إلى محكمة حقوق الإنسان الأوروبية و أدى إلى إحداث تغييرات في الدستور التركي و إنني استخدم هذه الحالات كنموذج و سابقة لمثل هذا الحظر في إسرائيل.

و يجب أن نتذكر أن الحركة الصهيونية قد رفضت قرار الجمعية العامة رقم 181 الخاص بفلسطين لأنه قد ضم فلسطين بأكملها و نظرا لأن نسبة 46 % التي تم تخصيصها لدولة إسرائيل ضمت من بين سكانها 40% من العرب و من ثم فقد تم اعتباره معارضا لمبادئ الصهيونية و نشأتها.

لقد أتى معظم اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين من ظروف و خلفيات مختلفة و ليس فقط بسبب الهولوكوست.
و هذا جزئيا هو السبب في أن الإسرائيليين لم يتعلموا منها فقد بنى الصهاينة على ذلك و اعتمدوا عليها لخلق القبول العاطفي لتبرير برنامجهم و من ثم فقد اصبح الفلسطينيين ضحايا الضحايا. انه من غير المقبول أن توجد هناك منافسة لتخصيص معاناة الناس و الأفراد و لكن لبناء السلام و العدالة.

قاسم عينة: إن الفلسطينيين شعب واحد و أمة واحدة أينما كانوا. إننا جميعا نريد وقف التدمير و القتل في اقرب وقت و أن نحصل كفلسطينيين على دولتنا المستقلة تماما. يجب أن يحصل اللاجئون على الحق في العودة إلى منازلهم داخل إسرائيل حيث يتمكنوا من الحياة دون تمييز. إننا ننظر إلى السلام و العدالة كحل.

سؤال من أحد المشاركين: من الذي يقوم بتمويل التكلفة المرتفعة للمهاجرين العائدين ؟
جميل دكور:هناك العديد من الوسائل نذكر منها الضرائب ، بما في ذلك الضرائب الخاصة بي. كما يتم جمع مبالغ طائلة من الأموال حول العالم بواسطة المنظمة الصهيونية العالمية / الوكالة اليهودية كما تعتبر مليارات الدولارات من المعونة الأمريكية مصدرا هاما آخر و من المثير للسخرية

[18] للمزيد من التفاصيل حول المعونة الأمريكية لإسرائيل، انظر الملحق رقم 6 .

و التهكم أن هذا الاستعمار و الاحتلال يتم دعمه من قبل العديد من الأفراد حول العالم ليس اليهود فقط.

جوزيف شكلا : إن الأموال التي يتم جمعها كتعويض عن المحارق النازية عادة ما يتم نقلها لدولة إسرائيل
و المؤسسات الصهيونية و لا يتم جمعها لتعويض الضحايا. على سبيل المثال فقد قامت ألمانيا بدفع تعويضات بلغت قيمتها حوالي 55 مليار دولار لإسرائيل حتى عام 1974 في حين تم تحويل أي مبالغ أخرى من الصناعات الألمانية و البنوك السويسرية للمؤسسات الصهيونية و حصل معظم ضحايا الهولوكوست على مبالغ رمزية كتعويض و منهم من لم يحصل على أي شيء على الإطلاق[19]..

و قد سال أحد المشاركين " هل هناك أي إمكانية لإقامة دولة متحدة تضم الشعبين؟"
إن الحل الخاص بإقامة دولة تضم الشعبين يعد حلا غير قابل للتطبيق في ظل عدم العدالة الرسمي للنظام الإسرائيلي خاصة إذا شمل ذلك سيادة الابارتهايد في إحدى تلك الدول.

كما أن الحل الخاص بإقامة دولتين يعد حلا غير قابل للممارسة على أية حال بما أن معظم الأراضي تقريبا تعتبر محتلة و بالتالي فإن الدولة الفلسطينية سوف تكون مقسمة تماما و معتمدة اعتمادا كليا على الدولة الإسرائيلية و هذا يعني أن الدولة الفلسطينية كما كنا نراها في الأربعينيات لن تصبح ممكنة بعد ذلك . إن الصهاينة طالما رفضوا فكرة إقامة دولة فلسطينية واحدة نظرا لان هذا يشمل مشاركة شيء ما مع الفلسطينيين. أما في إسرائيل فإن فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة مع إسرائيل تلاقي قبولا متزايدا يوما بعد يوم و لكن ليس كدولة علمانية نظرا لان هذا الوضع سوف يفقدهم ميزاتهم المادية هذا بالإضافة إلى أن إقامة دولة واحدة في فلسطين يثير الخوف الإسرائيلي من أن يصبحوا أقلية مرة ثانية.

جوزيف شكلا: إننا نقوم بالكثير من التحليل المقارن في التحالف. في جنوب أفريقيا تسبب الاحتلال في نقل 78% من السكان إلى ما يقرب من 14% من الأرض و الفارق الكبير بين هذا الوضع و الوضع في فلسطين هو أن هذا النقل أو الإزالة تمت داخل الدولة أما في فلسطين فقد قام الإسرائيليون بطرد الأغلبية العظمى من الشعوب الأصلية خارج الحدود.

و قد كان المحور الأساسي في نظام الابارتهايد هو قانون تسجيل السكان الذي قام بتعريف هيراركية الوضع المدني القائم على لون البشرة. أما في إسرائيل فإن العنصر الأساسي في النظام الصهيوني الخاص بالتمييز المؤسسي هو" الجنسية اليهودية" كوضع أعلى من المواطنة. و إذا لم تكن تتمتع بهذه الجنسية الفريدة فإنك يمكن أن تعامل كمواطن (على أساس المولد، الإقامة، الزواج أو الهجرة) و لكن لا يمكن أن تحصل أبدا على حقوق كاملة خاصة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

إننا إذا كنا نرغب بحق في إقامة دولة فلسطينية مستقلة في قطاع غزة و الضفة الغربية و القدس فلا بد من وجود بديل ديمقراطي في إسرائيل و إلا سوف يستمر هذا التمييز المؤسسي داخل الخط الأخضر.

[19] انظر نورمان فينكلشتاين ، صناعة الهولوكوست:انعكاسات على استغلال المعاناة اليهودية (نيويورك، فرسو، 2001)

27 يناير 2003 ، الجلسة الصباحية، الأراضي المحتلة عام 1967
المقدمة

جوزيف شكلا ،
منسق شبكة حقوق الأرض و السكن
التحالف الدولي للموئل

لقد تم تخصيص الجلسة الأولى و الثانية للموقف المتصاعد داخل إسرائيل أما الهدف اليوم، مثل الأمس، فهو إظهار استمرار السياسة الإسرائيلية مع الوقت و المكان. و في هذه المرة سوف نوجه انتباهنا نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة بالقدس و الضفة الغربية و قطاع غزة.

إعلان بلفور
2 نوفمبر 1917

المكتب الخارجي
2 نوفمبر 1917

وزارة الخارجية

في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1917

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته:

"إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".

وسأكون ممتنا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علما بهذا التصريح.

المخلص
آرثر بلفور

و في حين يتجه تنظيم ومنهج هذه الندوة إلى الترتيب الهجائي فإننا نثير بشكل متتابع القضايا و التطورات الرئيسية في القضية الفلسطينية. و في هذه الجلسة سوف نتمكن من إظهار التطابق
و الفروق و الاختلافات بين المجالين و سوف يتم إثبات التطورات من خلال الخرائط التوضيحية.

الأسئلة الافتتاحية: ابدي أحد المشاركين من البرازيل رغبته في الاستماع إلى تحليل حول التلاعب بالأديان في الصراع حول فلسطين و الخطوات العملية لبناء تضامن من اجل الحقوق الفلسطينية. كما طالب مشارك برازيلي آخر المشاركين بالتطرق لموضوع وسائل الإعلام و كيف يظهر ذلك على المستوى السياسي.

نزع الملكية المستمر

حسن برغوثي
مركز الديمقراطية و حقوق العمال (الضفة الغربية و قطاع غزة ، فلسطين)

كانت فلسطين كلها خاضعة للانتداب البريطاني حتى عام 1948 بديلا عن الإمبراطورية العثمانية كقوة إدارية التي كانت موجودة عام1922. و قد مثل الفلسطينيون الأغلبية العظمى للمقيمين في الدولة و سادت علاقات جيدة مع المجتمع اليهودي صغير الحجم كمواطنين فلسطينيين. حينما فكرت الحركة الصهيونية في إقامة "وطن لليهود في فلسطين" وجد الفلسطينيون أنفسهم في صراع ضد الهجرة اليهودية و السيطرة الأجنبية المزدوجة خاصة بعد إعلان بلفور و وضوح النوايا البريطانية لدعم هذا الهدف.

في 1947-48 أدت الهجمات و المذابح الاستراتيجية الصهيونية ضد القرى الفلسطينية إلى انتفاضة المقاومة الوطنية الفلسطينية في كل أنحاء فلسطين بما في ذلك الضفة الغربية و قطاع غزة .

و كما ناقشنا و ذكرنا سابقا فإن هناك ما يقرب من مليون فلسطيني يعيشون داخل الأراضي الإسرائيلية كمواطنين و لكن بدون حقوق متساوية و على الرغم من ذلك فقد أصبحت الأراضي الفلسطينية المحتلة ارض مستوطنة للعديد من اللاجئين من نكبة عام 1947-49 و التي اتسمت بقيام إسرائيل بطرد العديد من سكان فلسطين الأصليين سواء من الحضر أو الريف. و طبقا لأرقام السكان لعام 2001 فهناك 2102360 فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية و حوالي 1196591 في قطاع غزة مما يجعل الأخيرة واحدة من اكثر المناطق السكانية كثافة في العالم.

لقد قامت إسرائيل باحتلال ما يزيد عن 76% من فلسطين قبل حرب الأيام الست عام 1967 و التي قامت فيها باحتلال باقي (الضفة الغربية و القدس و قطاع غزة) بالإضافة إلى مرتفعات الجولان السورية. و تغطي الضفة الغربية 5800 كم مربع، القدس 75كم مربع و قطاع غزة 365كم مربع[20]. و يصل تعداد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حوالي 3.5 مليون.

و قد كان للاحتلال العسكري الإسرائيلي 3 أهداف أساسية:

1. تحويل الدولة بأكملها إلى سوق للمنتجات الإسرائيلية
2. العثور على عمالة رخيصة للعمل داخل إسرائيل
3. زرع المزيد و المزيد من المستوطنين اليهود من الخارج داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة كوسيلة لامتلاك المنطقة .

و لتحقيق تلك الأهداف قامت إسرائيل بمصادرة ما يقرب من 73% من الأراضي في شرق القدس و الضفة الغربية و حوالي 40% من الأراضي في غزة. كما صادر البرنامج الصهيوني بشكل متسارع أراضي لبناء المستوطنات و البنية الأساسية و بشكل خاص الأراضي المملوكة للمزارعين الفلسطينيين حيث تمثل الزراعة القاعدة الأساسية للاقتصاد .

[20] قامت قوات الاحتلال بتوسيع حدود القدس الشرقية العربية في أعقاب حرب 1967 لتضيف 6.5كم إلى 70كم إضافية لتصبح ملحق لأراضي القدس الشرقية و حوالي 28 قرية محيطة إلى ارض إسرائيل(الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة العلاقات الدولية –PASSIA، 2002)

و كما يحدث داخل إسرائيل فإن مصادرة و إغلاق و تجريف الأراضي الزراعية المنتجة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة يتزايد في أوقات الأزمات أو الصراعات. و خلال الانتفاضة الحالية (سبتمبر 2000-فبراير 2002 قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بتدمير 30389 دونم من الأراضي بهذه الطريقة.

لقد أدت سرقة و تدمير الأراضي إلى تحويل العمالة الفلسطينية من أنشطة تقليدية قائمة على الأرض إلى أنواع من العمل تعتمد بشكل متزايد على الاقتصاد الإسرائيلي. و في هذه الأثناء تظل الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت مستوي النمو و في غزة حاليا هناك ما يقرب من 69% من كل العمال منخرطون حاليا في أعمال الصناعات الصغيرة (ورش عمل يعمل بها 4-5 أفراد) و 36% في أعمال زراعية و 2.3% في القطاع الصناعي.

و بالنسبة للاجئي النكبة أو الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة فإن العديد من الفلسطينيين تم إجبارهم على العمل في سوق العمل الإسرائيلي حتى يتمكنوا من المعيشة بعد مصادرة إسرائيل لأراضيهم.

و قد مارست إسرائيل ضغوطا اقتصادية و إدارية رهيبة و هائلة على الفلسطينيين على مدى 35 عام من الاحتلال حتى يغادروا بلادهم. على سبيل المثال تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلية بفرض عوائق لا يمكن التغلب عليها أمام الأسر الفلسطينية التي تسعي إلى لم شملها مرة أخرى خاصة في القدس .كما انه غير مسموح لنا أن نقوم ببناء غرفة إضافية لمنزلنا بدون الحصول على إذن أو تصريح من الحكومة العسكرية لإسرائيل أو الوحدة المحلية للقدس. و حتى الآن يقوم الفلسطينيون بتقديم الطلبات و انتظار تصاريح البناء التي نادرا ما يتم الحصول عليها و إذا ما تطلبت حاجات الأسرة بناء غرفة إضافية بدون تصريح تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلية بهدم المنزل بأكمله و قد قامت إسرائيل بتدمير 26039 منزل فلسطيني حتى أغسطس 2002 في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يقوم الإسرائيليون بمعاملة العمال الفلسطينيين كعبيد وهناك الآلاف من الرجال في غزة يضطرون إلى الاستيقاظ في الثالثة فجرا حتى يتمكنوا من الوصول إلى أعمالهم في أوقاتها نظرا لأنهم يجب أن يمروا بإجراءات مهينة و طويلة عند نقطة عبور اريز حتى يصلوا إلى إسرائيل. فهم يقفون في طابور فرددي و يمرون الواحد تلو الآخر من خلال أسوار شائكة تشبه تلك الخاصة بالماشية و هؤلاء يمكن أن يعتبروا من المحظوظين نظرا لأنهم يمتلكون على الأقل التصريح و البطاقة الممغنطة المطلوبة للمرور.

إن أي احتلال يعتمد على نظام من المتعاونين و يعتبر العمال الفلسطينيين هدفا أساسيا في ذلك إذ تقوم إسرائيل بتهديد و الضغط على المئات من هؤلاء العمال حتى يتعاونوا معها و يتجسسوا لحسابها و حساب السلطات الخاصة و السرية و في حالة رفضهم القيام بذلك تهددهم السلطات بإلغاء تصاريح المرور الخاصة بهم.

لقد قامت إسرائيل بإغلاق حدودها منذ بدء عملية أوسلو و قاموا بحرمان الفلسطينيين من حقهم في العودة إلى أماكن عملهم و قد قامت إسرائيل في الفترة من مارس 1993 و يونيو 2002 بإغلاق الحدود و منع الدخول إلى المدن اكثر من 700 يوم

إن مثل هذه السياسات الاستعمارية تقوم بمعاقبة سكان الحضر بأكملهم. و لقد عانت مدينة نابلس من حظر التجول لما يزيد على سبعة اشهر حيث تم السماح للمقيمين بالتجول في المدينة لمدة وصلت إلى 40 ساعة فقط على مدى سبعة اشهر.

لقد وصلت نسبة البطالة، والتي كانت قد توقفت عند 9% في سبتمبر2002، إلى 50% أو 60% أو حتى 70% في بعض المناطق. كما وصل معدل الفقر، و الذي يتم تعريفه بأنه الحياة بأقل من 2$ في اليوم للفرد، إلى 70%

و يتلقى حاليا ما يقرب من 1.8 مليون فلسطيني المعونة الغذائية و أشكال أخرى من المساعدات العاجلة من العديد من المصادر مثل برنامج الغذاء العالمي و اللجنة الدولية للصليب الأحمر و UNRWA هذا بالإضافة إلى قيام المستوطنين اليهود بسرقة محصول الزيتون في العديد من المناطق.

لقد أثر الاحتلال الحالي بشكل سلبي على كافة مظاهر حياتنا، إننا نعاني من نقص في المواد الغذائية الأساسية، التدخل في الخدمات الطبية من خلال منع الوصول إلى الأطباء و المستشفيات، منع وصول أفراد الأسر و التدخل في المحادثات و الاتصالات و منع التعليم . كما تم إنهاء الخدمات المحلية من مياه، كهرباء، هاتف، و إزالة المخلفات وخدمات الإصحاح و قامت القوات الإسرائيلية بمنع السماح بإصلاح وحدات الإمداد و الخدمات المحلية.

كما أن هناك وقف تام تقريبا للنشاط الإنتاجي في الصناعة و البناء و التجارة بالإضافة إلى الخدمات العامة والخاصة مما كان له آثار ضارة و خطيرة على حياة معظم أفراد الشعب الفلسطيني.

إن الإسرائيليين يسعون إلى ممارسة الضغط و التحكم في كل الموارد الطبيعية للفلسطينيين فقد قامت قوات الاحتلال بحرمان الكثير من المدن و القرى من مياه الشرب و هو الأمر الذي اصبح شديد الخطورة على المجتمعات الفلسطينية في اشهر فصل الصيف شديدة الحرارة.

كما يُترك ما يزيد عن 20000 فلسطيني من هؤلاء الذين يعتمدون على عربات المياه بلا ماء نقي لفترات طويلة بسبب الإغلاق و حظر التجول الذي تفرضه قوات الاحتلال. و بالإضافة إلى مشكلة الدخول فإن قوات الاحتلال الإسرائيلية قد قامت بتدمير نظم المياه (الآبار و مضخات المياه و مواسير المياه)خلال عملية الدرع الواقي و إعادة احتلال مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.

و قد قامت الأمم المتحدة بالإبلاغ عن تدمير، إلحاق الضرر أو منع الوصول إلى عدد من الآبار و الخزانات بالمناطق الحضرية نتيجة لأعمال العنف و يعاني عدد من قرى الضفة الغربية الموجودة بمحاذاة المستوطنات الإسرائيلية من الإغلاق المتكرر لشبكات المياه الرئيسية الخاصة بها[21].

[21] خطة العمل الإنسانية 2003 للأراضي الفلسطينية المحتلة بواسطة بعثة التقييم الفني التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر 2002 http://domino.un.org/#bmk24

كما يعانى ما يقرب من 22% من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد أو المتوسط في حين يعاني 20% من نقص الحديد (أنيميا). كما ازدادت حالات الأمراض العقلية بشكل يثير القلق بين الأطفال. إن النظام الصحي يعاني من أزمة حادة نتيجة لنقص الدواء و عدم تمكن الفلسطينيين من الوصول إلى المراكز الصحية[22] و كالعادة فإن معسكرات اللاجئين تعاني من وضع صحي بائس و قذر و مهمل.

و قد كانت آخر تطورات الفن العسكري للإغلاق هي "حائط الابارتهايد" و الذي يتم بناءه حاليا لفصل إسرائيل عن معظم الضفة الغربية بهدف منع الفلسطينيين من دخول إسرائيل و لكن على الرغم من ذلك فسوف تتم محاصرة 11000 فلسطيني بين الحائط و الحدود الفلسطينية و يخشون من أن يكونوا هدف أولى موجات التطهير العرقي مع اتخاذ الحائط كذريعة.

[22] تقرير المقر الخاص للجنة حقوق الإنسان، السيد حون دوجارد، حول الوضع في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ 1967 و الذي تم تقديمه تماشيا مع القرار رقم 1993/2A , 20002/8, E/CN.4/2003/30

"الجدار العازل" [23]

قامت الحكومة الإسرائيلية في الثالث و العشرين من يونيو 2002بالموافقة رسميا على خطة بناء "حائط أمني" بطول الضفة الغربية بأكملها
و من المتوقع أن يتم الانتهاء منه في يونيو 2003. و سوف يضم الحائط الأجزاء الثلاث : القسم الشمالي، قسم خاص بالقدس و القسم الجنوبي و من المقرر أن يمتد الحائط بطول الضفة الغربية أي 360كم بجوار سالم و هي قرية غرب جنين إلى منطقة الخليل في الجنوب
و سوف يشمل الحائط أسوار كهربائية، خنادق و دوريات أمن.

لقد قامت حكومة شارون ببدء بناء حاجز في الضفة الغربية و تشمل المراحل الأولى للبناء ما يزيد عن 100كم من الحوائط الصلبة المرتفعة، أسوار، حواجز، خنادق و أبراج مراقبة أمنية و تأمل خطط المدى الطويل في مد الحائط بطول الضفة الغربية كلها أي 340 كم.

و تدعي الحكومة الإسرائيلية أن هذا الحائط يتم بناءه لأسباب أمنية و تؤكد أنها لا تهدف أن تجعل منه حاجزا سياسيا أو حتى وضعا دائما و لكن على الرغم من أن الأوامر العسكرية الخاصة بمصادرة الأراضي لبناء الحائط سوف تستمر في الاستيلاء على الأراضي حتى عام 2005 فقط إلا انه من المتوقع أن يتم تجديد تلك الأوامر إلى اجل غير محدد. و يجادل الفلسطينيون اعتراضا على هذا التفسير مؤكدين أن البناء سوف يقوم بتأكيد الاحتلال و خلق المزيد من الوقائع الصلبة على الأرض.

[23] الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان و البيئة (اقتباس). للحصول على صورة مفصلة حول الموضوع و القضايا المتصلة به انظرwww.lawsociety.org/wall/wall.html

و من الناحية الأمنية فإن المرء قد يتوقع أن يتم بناء هذا الحاجز على أحد الجبال حتى يتسنى النظر على المناطق الأخرى المنخفضة إلا انه على الرغم من ذلك يتم البناء في اكثر مناطق الأودية الزراعية خصوبة و كثافة زراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. و يوضح أسلوب و نسق البناء انه اكثر استراتيجية للحصول على الموارد الطبيعية لا لتحقيق أهداف أمنية للمواطنين الإسرائيليين.

و سوف يقوم الحائط باقتلاع المزارعين من أراضيهم ، ففي محافظة قلقيلية وحدها سوف يمر هذا الحائط بمزارع 330 مزارع و سوف يفقد حوالي ألف مزارع أجزاء مؤثرة من أراضيهم لصالح الجانب الغربي من الحائط كما ستؤدي خسائر الآبار إلى حرمان الأراضي الباقية من المياه اللازمة للزراعة بينما تفرض المراقبة الحثيثة للحراس الإسرائيليين تهديدا على المزارعين اللذين يزرعون ما يتبقى من الأرض.

إن الخطط الإسرائيلية لا تقوم فقط بوضع الحائط موقع أراضي زراعية مطلوبة و مميزة و لكنها تقوم أيضا بإتلاف المياه الجوفية و الصخور الغربية و هو ما يعد مصدرا متجددا للمياه الجوفية يوفر ما يزيد على 50% من احتياجات الضفة الغربية. و طبقا للإدارة الزراعية لقلقيلية فإن هذا الحائط سوف يتلف 14 بئر ارتوازي في منطقة قلقيلية وحدها و من المتوقع أن يتم استهلا ك العديد من الآبار الأخرى مع تطور الخطط.

تقرير المصير الفلسطيني[24]

عزت عبد الهادي
مركز أبحاث بيسان (رام الله، فلسطين) و الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية (بيروت ، لبنان)

إن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني هو قضية ذات بعد قانوني و بعد سياسي و لسوف نركز هنا على البعد السياسي.

إن حق تقرير المصير حق لا يمكن إنكاره للشعوب و يتمتع بموجبه كل الأفراد بالحرية في تقرير وضعهم الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و العلاقات الخارجية.

و قد تم حرمان الفلسطينيين بشكل تدريجي من هذا الحق و تتحمل الأمم المتحدة و المجتمع الدولي مسئولية الفشل في تطبيق هذا الحق الأساسي و قد طالبت قرارات مجلس الأمن رقم 242 و 338 بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة و اقر القرار رقم 236 بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير و لكن طالما تم إنكاره في الممارسة الواقعية مع استمرار حرمان الشعب الفلسطيني من الاستقلال الوطني و السيادة الفعالة.

إن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، خاصة في أشكاله العنيفة، يعد غير قانوني إلا أن فشل المجتمع الدولي في تطبيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني يمنح الاحتلال قانونية واقعية. إن إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره يرتبط ارتباطا وثيقا بالاعتراف بدولة إسرائيل وهو نفس الأمر الذي يتعارض مع التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في ظل الميثاق بتطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها.

لقد بدأت نسبة كافية من الرأي العام الإسرائيلي في تقدير أهمية هذا الحق الفلسطيني وهو ما يمكن رده إلى النضال الفلسطيني خلال الانتفاضة الأولى والتي بدأت عام 1987. لقد آمن الفلسطينيون في الأراضي المحتلة و في مناطق أخرى أن نتائج الانتفاضة سوف تتركز في خلق دولة فلسطينية انتقالا من خيار تاريخي إلى خيار واقعي ملموس في الوقت الحاضر.

لقد قامت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 إلا أن إسرائيل فشلت في احترام التزاماتها و احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و بدلا من ذلك تم تأجيل ما يسمى بالاتفاق " الأخير" حتى عام 1999.

[24] In General Assembly Resolution 2625 (24 October 1970), the principal of equal rights and self-determination of peoples is defined as follows: "By virtue of the principle of equal rights and self-determination of peoples enshrined in the Charter of the United Nations, all peoples have the right freely to determine, without external interference, their political status and to pursue their economic, social and cultural development, and every state has the duty to respect this right in accordance with the provisions of the Charter.…Every state has the duty to refrain from any forcible action which deprives peoples referred to above in the elaboration of the present principle of their right to self-determination and freedom and independence. In their actions against, and resistance to, such forcible action in pursuit of the exercise of their right to self-determination, such peoples are entitled to seek and to receive support in accordance with the purposes and principles of the Charter." *Source*: W. Thomas Mallison and Sally V. Mallison, *The Palestine Problem in International Law And World Order* (London: Longman, 1986), Appendix 14 (extracts).

و تم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة المؤقتة التي تم تخصيصها كمرحلة بناء ثقة و طبقا للتفسير الفلسطيني فقد كان من المفترض أن تتم المفاوضات بين الجانبين منذ عام 1999 لإقامة دولة فلسطينية و تطبيق الحق في تقرير المصير.

و كان من المفترض أن تكون المفاوضات النهائية هي التوقيت لحل خمس قضايا أساسية تم تأجيلها حتى محادثات الوضع الأخير. إحداهم هي قضية القدس والتي تعتبر قضية هامة و حيوية للجميع.
و من وجهة نظرنا فإن القدس هي جزء مهم من أراضينا و هي عاصمتنا المحتلة إلا انه في عام 1980 أعلنت إسرائيل بشكل منفرد و من جانب واحد أن القدس هي العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل في حين يعتبر معظم الفلسطينيون أن القدس هي قلب فلسطين.
بالإضافة إلى ذلك فقد ألزمت اتفاقيات 1993 كلا الجانبين بالابتعاد عن أي تصرف من شأنه التأثير على وضع الأراضي أو الأقاليم التي تركز عليها العملية السلمية و على الرغم من ذلك استمرت إسرائيل في استعمار فلسطين بلا أي رادع لها فيما تفعل و هو ما تسبب في المزيد من الإحباط و فشل لعملية أوسلو و المعروفة مسبقا باسم " عملية السلام ".

أما القضية المحورية الثانية التي تم تأجيلها إلى 1999 فهي وضع اللاجئين الفلسطينيين فهم لا يتمتعون بأي حق في تقرير المصير أو أي حق على الإطلاق في لبنان و ترفض إسرائيل بشكل مستمر السماح لهم بالعودة و قد اتفق الفلسطينيون على التفاوض في أوسلو و لكن لم يتفقوا على التفريط في حقوقهم و لا يزال اللاجئون الفلسطينيون يطالبون بتطبيق قرار الجمعية العامة رقم 194.

و القضية الثالثة هي المستوطنات اليهودية، حيث يزيد عدد المستوطنين اليهود على 400000 في الأراضي الفلسطينية المحتلة بدون حساب 200000 في القدس. و تعد قضية الأراضي الشاسعة التي يسيطرون عليها اكثر تأثيرا من عددهم كسكان سواء عن طريق الانتزاع الفعلي للأراضي أو السياسات التخطيطية.
و يسيطر ما يقرب من 5000 مستوطن يهودي على 33% من أراضي غزة و الوصول إلى الآبار الأساسية في حين يعيش 1.2 مليون فلسطيني على الجزء الباقي و هو ما يشبه وضع الابارتهايد في إفريقيا و يتطلب الاستيطان السلمي حل المستوطنات الاستعمارية.

أما قضية تقرير المصير المحورية الرابعة فهي قضية الحدود حيث حدد العرض الإسرائيلي في كامب ديفيد أن يحصل الفلسطينيون على 65% من أراضيهم في حين يحدد تفسير حزب الليكود أن الفلسطينيين يمكنهم الحصول على 42% فقط
لقد تم تأجيل تلك القضايا حتى عام 1999 نظرا لأنها اكثر القضايا تعقيدا و صعوبة و طالما أدت إلى تعقيد المفاوضات عن غيرها من القضايا التي يمكن إيجاد حل سريع لها و في حين يعتبر حل تلك القضايا مطلبا أساسيا لعملية السلام فإنهم أجزاء رئيسية لتكامل الحق في تقرير المصير .
انه من الضروري أن نوضح الجدل فيما يتعلق بالمفاوضات الأخيرة في كامب ديفيد (يوليو 2002) حيث تدعي إسرائيل أنها قدمت عرضا كريما في كامب ديفيد و أنها كانت على استعداد لنقل السلطة على ما يزيد عن 95% من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلا أن الوفد الفلسطيني لم يتلق أي مستندات أو وثائق تتعلق بهذا الشأن كما لم يتضح لهم ما إذا كانت هذه النسبة تشمل المستوطنات أم لا كما لم يتم نشر وقائع الاجتماع.
و بوجه عام فقد اتسم المفاوضون الفلسطينيون بالصبر و احترموا الجزء الخاص بهم في الاتفاقية إلا أن الوضع "الأخير" لإسرائيل دمر كل شيء و هو ما يرجع إلى فشل المجتمع الدولي أيضا بما في ذلك الأمم المتحدة في ممارسة الضغوط على إسرائيل كي تحترم الالتزامات الدولية.

و بعد تلك التجربة شعر العديد من الفلسطينيين انه لم يعد هناك بديل عن المقاومة النشيطة و أن المفاوضات ما هي إلا مضيعة للوقت و شعروا بقدر كبير من الإحباط من ردود أفعال المجتمع السياسي الدولي الفاترة تجاه جرائم إسرائيل و ثقتها في عدم وجود رادع أو عقاب لها على أفعالها و من ثم قرروا أن يناضلوا مرة ثانية و أن تطرح آمالهم مع الحركة الاجتماعية الدولية. إن الفلسطينيين لا يزالون يؤمنون بالسلام و لكن لا بد من حدوثه في إطار احترام القانون الدولي و هو مكون أساسي افتقدته عملية أوسلو.

الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة

اياد أبو ردينه
معهد الأبحاث التطبيقية بالقدس –أريج (بيت لحم، فلسطين)

تستند المعلومات في هذا العرض على الأبحاث و المراقبة الميدانية لمعهد الأبحاث التطبيقية في القدس(أريج) و هي منظمة في بيت لحم تهتم بشكل خاص بالبيئة و قضايا المياه و اثر الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة. و سوف نبدأ بسرد للخرائط و التي تحكي بالرسم قصة الاحتلال و الاستعمار.

ما الذي بقى من فلسطين التاريخية: نظرة تاريخية

خطة التقسيم 1947

توضح الخريطة التالية فلسطين من وجهة نظر قرار الجمعية العامة رقم 181 (تقسيم فلسطين)

في حرب الأيام الست عام 1967 احتلت إسرائيل نسبة 22% المتبقية للفلسطينيين و الخاضعة لإدارة الأردن و مصر و على الرغم من النداءات المتكررة للجمعية العامة الموجهة لإسرائيل و المطالبة بانسحاب القوات الإسرائيلية لكن على الرغم من ذلك لا تزال القوات العسكرية الإسرائيلية تحتل تلك الأراضي.

و منذ ذلك الحين ازدهرت المستعمرات في الأراضي الفلسطينية و تخطط الدولة للتوسع في معظم تلك المستوطنات (الخطة الرئيسية)

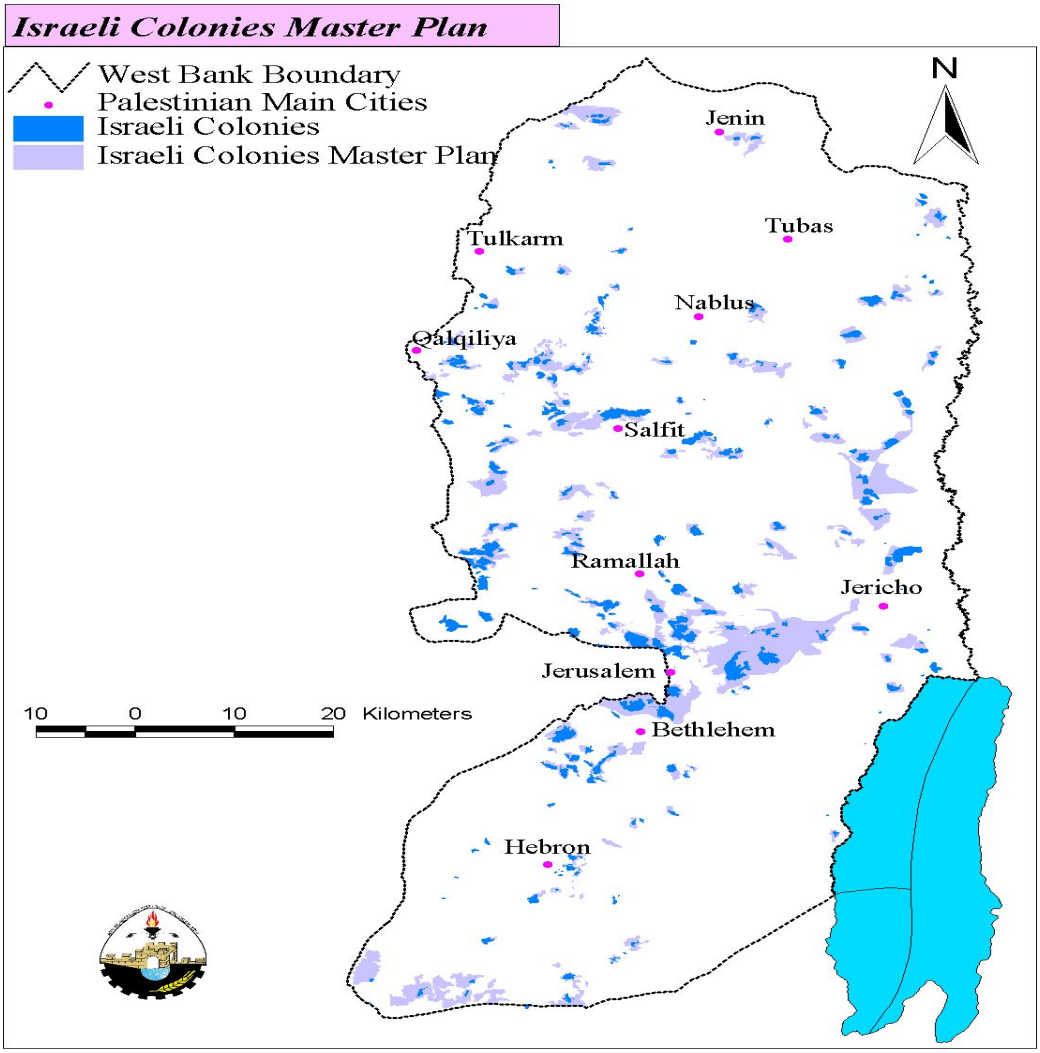

انخرطت الحكومة الإسرائيلية و منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1993 و حتى الآن فيما يسمى بالعملية السلمية و التي بدأت بتوقيع اتفاقية أوسلو الأولى و التي كان من المفترض أن تؤدي إلى المحادثات النهائية عام 1999 إلا أن كل المحاولات و المفاوضات ذات الصلة التي تمت خلال هذه العملية و بعدها قد باءت بالفشل (غالبا دون وجود إرادة سياسية صادقة)[25]. وقد كانت

[25] للحصول على خريطة توضح كل من هذه الاتفاقات (أوسلوا 4 مايو 1994 و أوسلو II28 سبتمبر 1995، بروتوكول الخليل 17 يناير 1997، مذكرة واي ريفر 23 أكتوبر 1998، شرم الشيخ 4 سبتمبر 1999 و مرحلتها الثانية 5 يناير 2000.) يمكن الرجوع إلى www.arij.org/atlas/table.htm

إحدى القضايا الدائمة و التي لم يتم حلها خلال هذه المفاوضات هي الطبيعة الحقيقية للعروض المقدمة من كلا الجانبين خاصة الممثلين الإسرائيليين و يوضح الرسم التالي ما يسميه الفلسطينيين " فقدان الذاكرة السياسي". و يقوم بتفصيل نسبة الأراضي "الممنوحة" من الجانب الإسرائيلي على مدى المراحل المختلفة للمفاوضات.

تصنيف اراضي الضفة الغربية طبقا للاتفاقيات

West Bank Land Classification According to Agreements

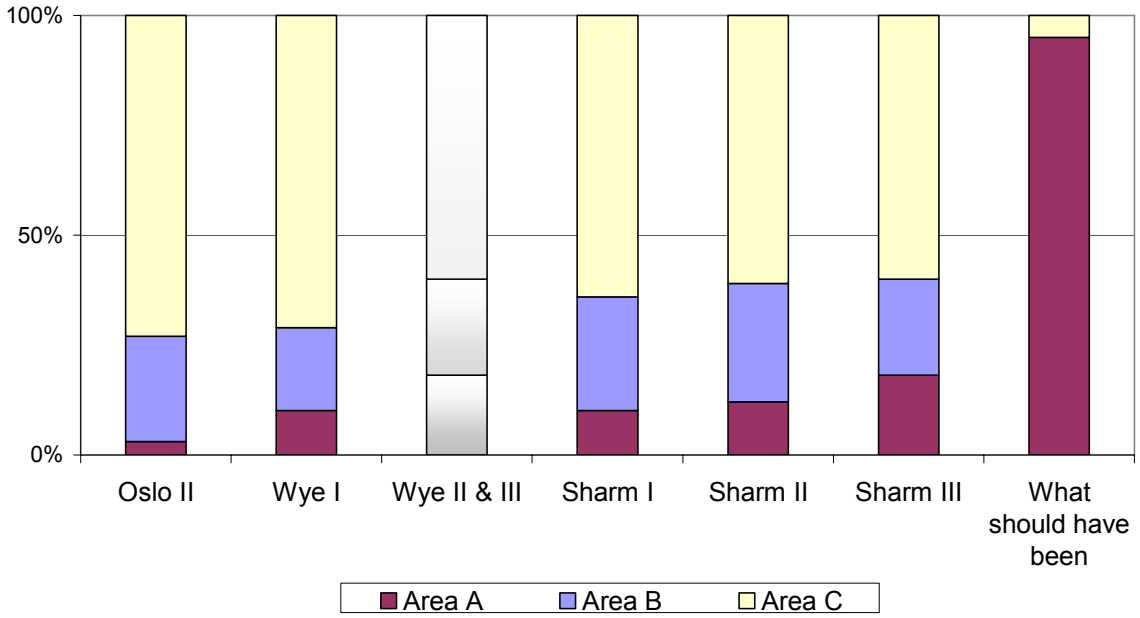

الاتفاقية	التاريخ	المنطقة		
		أ	ب	ج
اوسلوII	مايو 1994	%3	%24	%73
واي I	أكتوبر 1998	%10.1	%18.9	%71
واي IIوIII (لم يتم تنفيذها)		%18.2	%21.8	%60
شارم I	سبتمبر1999	%10.1	%25.9	%64
شارم II (تنفيذ مؤجل)	يناير 2000	%12.1	%26.9	%61
شارم III(تنفيذ مؤجل)	مارس 2000	%18.2	%21.8	%60
ما الذي كان يجب فعله	1997	>%95	%0	<%5

التكنيكيات و التطورات الأخيرة

كما وضح من الجلسة السابقة فإن حيازة إسرائيل و استعمارها للأراضي الفلسطينية قضية متعددة الجوانب و المعايير المتداخلة مكونة قالب أو شبكة لنزع الملكية. وتمثل الخطة الرئيسية في ظل "إدارة المدنية" للحكومة الإسرائيلية تكتيكا إداريا للتوسع في التركيبات الإسرائيلية بكافة أشكالها في الأراضي المحتلة للاستخدام المستقبلي. إن عواقب و تبعات مثل هذا التخطيط من خلال

القوة العسكرية تؤدي إلى تفكك الأراضي الفلسطينية إلى الحد الذي تمنع معه وحدة الدولة الفلسطينية بأي شكل كامل.

و من التكتيكات التخطيطية الإسرائيلية الخاصة الاتجاه إلى إغلاق الأراضي أمام الاستخدام الفلسطيني و ادعاء أن تلك الأراضي هي موارد طبيعية لا يجوز للفلسطينيين البناء عليها. و بنفس الأسلوب يتم تحويل تلك المناطق العامة الاعتبارية إلى مناطق للمستوطنات خلال عدة سنوات و يقوم المطورون الإسرائيليون بعد ذلك بقطع الأشجار و بناء مستوطنات تعوق الحياة الطبيعية للشعوب الأصلية من الفلسطينيين و تؤدي إلي تدهور البيئة المحلية.

و تمثل إقامة المناطق العسكرية المغلقة أداة إسرائيلية أخرى لإغلاق و الاستحواذ على مناطق شاسعة من الأراضي الفلسطينية حيث يتم حظر سكن الفلسطينيين داخل المناطق الإسرائيلية المغلقة و تقوم القوات الإسرائيلية بهدم المنازل و القرى الفلسطينية هناك و منع النشاط الاقتصادي بما في ذلك الأنشطة الرعوية التقليدية .

و تعتبر الأيديولوجية قوة هامة في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية حيث أن المعتقدات الدينية تعد دافعا هاما محركا لأشد المستوطنين اليهود تشددا الذين يستندون أو يعودون إلى نقطة ما في التاريخ الفلسطيني ترجعها التوراة إلى إقامة الإسرائيليين القدامى في الضفة الغربية في فلسطين. إن المستوطنين اليهود ينظرون إلى الضفة الغربية بنظرة مختلفة عن تلك الخاصة بالفلسطينيين فهم لا يتحدثون عن بيت لحم على سبيل المثال و إنما يتحدثون عن حوش اتزيون و هي مجموعة من المستوطنات المقامة في بيت لحم.

لقد بدأ النسق الخاص بالمستوطنات كنقاط أو مواقع منعزلة للسكن اليهودي ذات خاصية عسكرية ثم بدأت تنتشر على هيئة أحياء متصلة داخليا مكونة مساحات واسعة تتصل بطرق و بنية أساسية لتحول و بشكل فعال الأراضي الفلسطينية إلى مدن إسرائيلية هائلة.

و تقوم شبكة المواصلات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعزل القرى و المدن و الفلسطينية الأصلية و تعتبر طرق المستوطنين شرايين يهودية فقط تعمل على تكامل المستوطنات غير القانونية مع بعضها البعض و إسرائيل و فصل المجتمعات و الخصوصيات الفلسطينية و تقوم باستهلاك أقصى مساحة ممكنة من الأراضي و منع مالكيها من الفلسطينيين من استخدامها.

و تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلية الخاصة بتخطيط المستوطنات الإسرائيلية و الطرق بحظر كل أعمال البناء في إطار أو مجال واسع و تقوم بفرض هذا الحظر باستخدام العنف ضد المنازل الفلسطينية و المباني الأخرى بما في ذلك تلك السابقة على وجود المباني الإسرائيلية

شبكة الطرق و خطط التقسيم

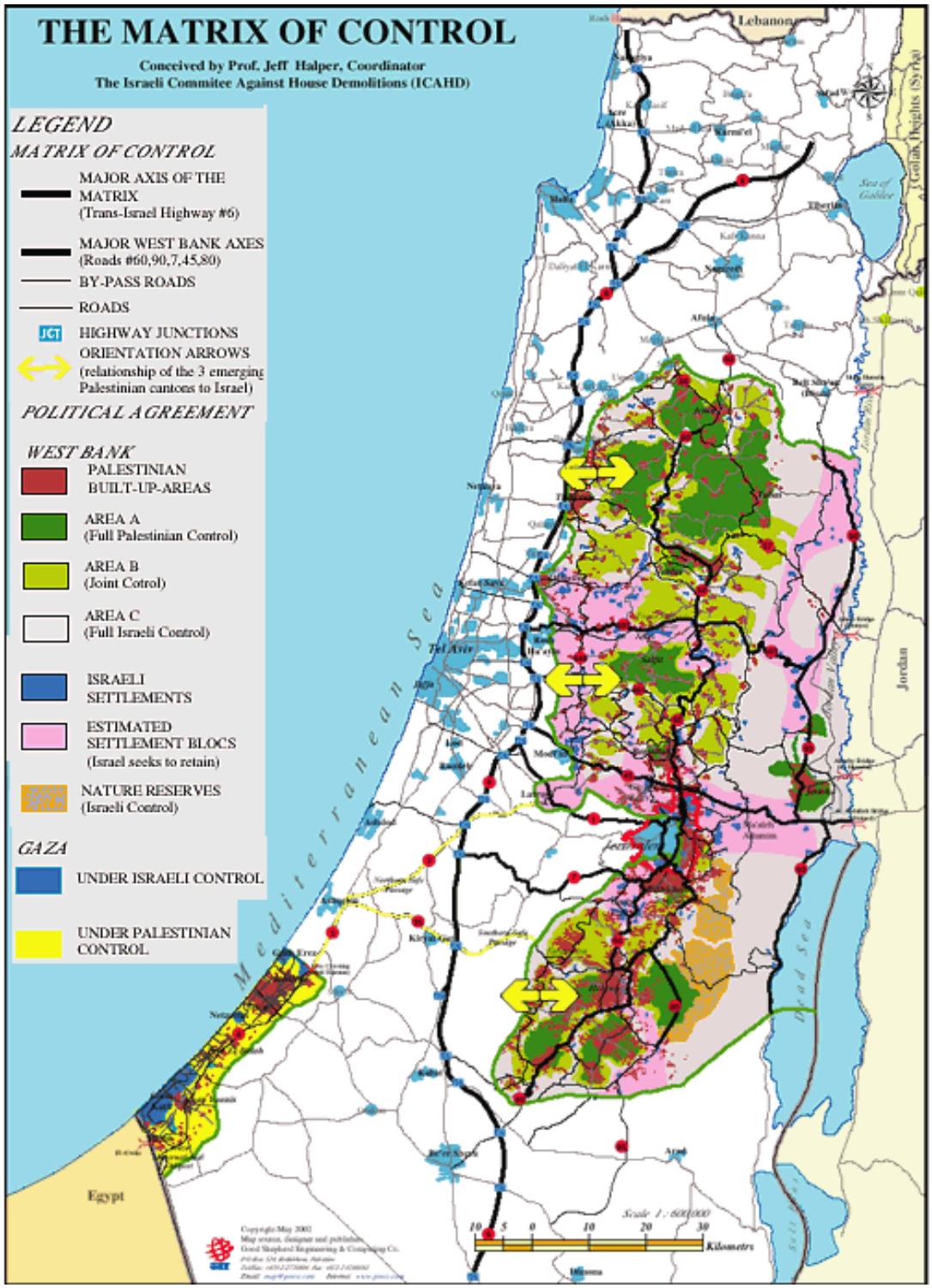
THE MATRIX OF CONTROL
Conceived by Prof. Jeff Halper, Coordinator
The Israeli Commitee Against House Demolitions (ICAHD)
LEGEND
MATRIX OF CONTROL
MAJOR AXIS OF THE MATRIX (Trans-Israel Highway #6)
MAJOR WEST BANK AXES (Roads #60,90,7,45,80)
BY-PASS ROADS
ROADS
HIGHWAY JUNCTIONS
ORIENTATION ARROWS (relationship of the 3 emerging Palestinian cantons to Israel)
POLITICAL AGREEMENT
WEST BANK
PALESTINIAN BUILT-UP-AREAS
AREA A (Full Palestinian Control)
AREA B (Joint Cotrol)
AREA C (Full Israeli Control)
ISRAELI SETTLEMENTS
ESTIMATED SETTLEMENT BLOCS (Israel seeks to retain)
NATURE RESERVES (Israeli Control)
GAZA
UNDER ISRAELI CONTROL
UNDER PALESTINIAN CONTROL
Lebanon
Golan Heights (Syria)
Sea of Galilee
Mediterranean Sea
Tel Aviv
Jordan
Dead Sea
Egypt
Kilometers

1. قامت دولة إسرائيل في إطار عملية الاحتلال المستمرة بالسماح و/أو بتنظيم بناء 24 مستوطنة جديدة و 113 مقر عسكري و توسيع 45 مستوطنة قائمة بالفعل في الفترة من 2000 إلى 2002

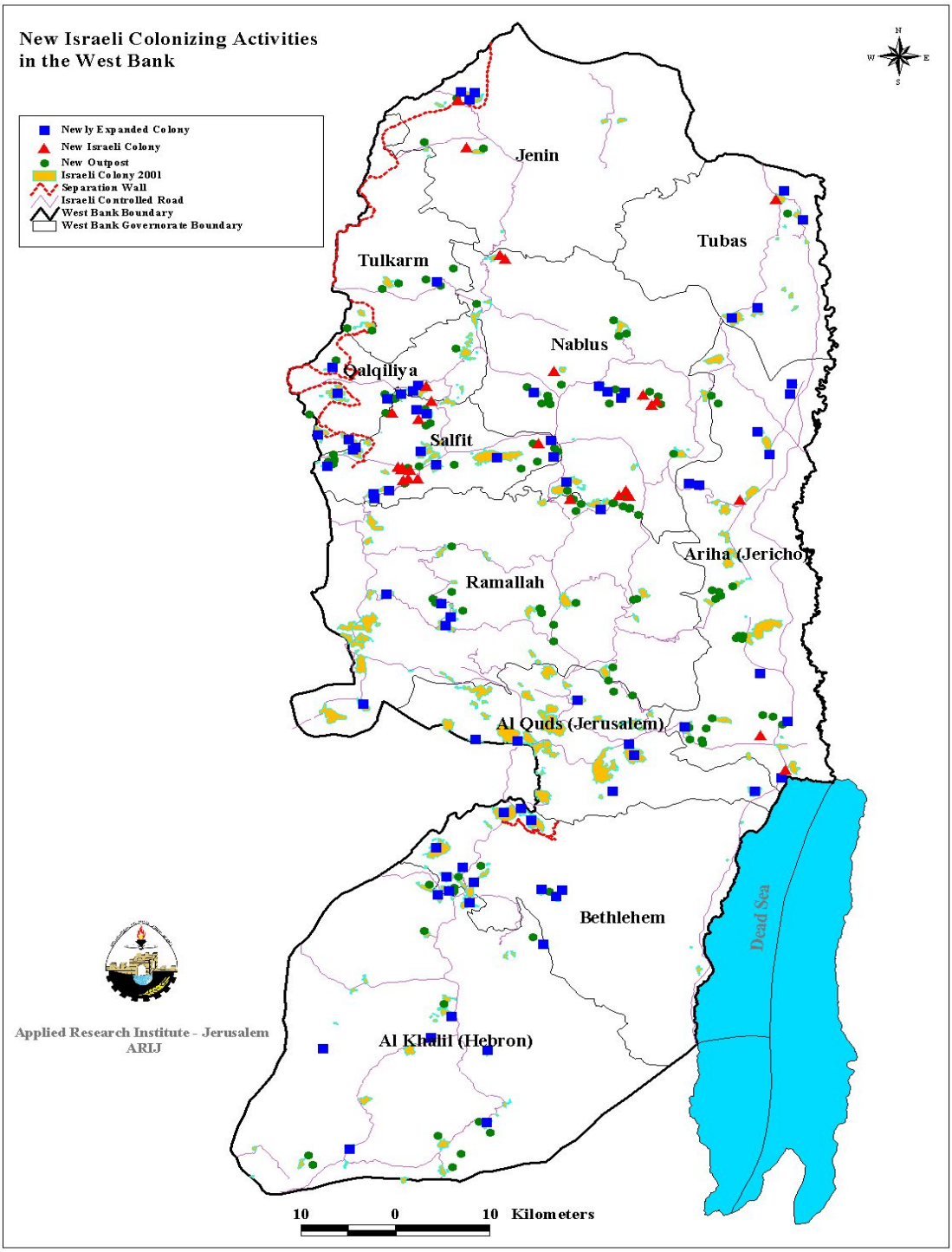

7- ويعتبر النمو الديمغرافي الإسرائيلي أحد الأسباب الرسمية للاحتلال المتزايد و التوسع في عدد المستوطنات و لكن على الرغم من ذلك فإن الرسم البياني التالي يظهر بوضوح أن النمو السكاني بالمستوطنات الإسرائيلية غير طبيعي بل أمر مفتعل على نطاق واسع حيث تتعاون المنظمة الصهيونية العالمية و الوكالة اليهودية و صندوق النقد اليهودي الوطني و مؤيدوهم حول العالم لتعبئة المزيد من اليهود للهجرة إلى مستعمراتهم .

بالإضافة إلى ذلك فإن الميزانية الإسرائيلية الرسمية للمستوطنات بلغت عام 2003 2 مليار شيكل (47 مليون دولار) و هي مجرد نسبة بسيطة من الاستثمار الكلي في تلك المستوطنات غير القانونية كما يضاف إلى ذلك جزء كبير من المعونة الأمريكية السنوية و البالغة 4 مليار دولار و الذي يتم تخصيصه لدعم تلك المستوطنات و كذلك المساهمات غير الحكومية و مساهمات المنظمة الصهيونية العالمية و الوكالة اليهودية. إن هذه الأموال تدعم جريمة الحرب – نقل السكان- و تمد المستوطنات بنطاق واسع من الخدمات و التي تجعلها مكان جذاب للمستوطنين الجدد .

9- توضح صورة القمر الصناعي2001 كيف اجتاحت قوات الاحتلال الإسرائيلي و المستوطنون مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية لبناء الطرق

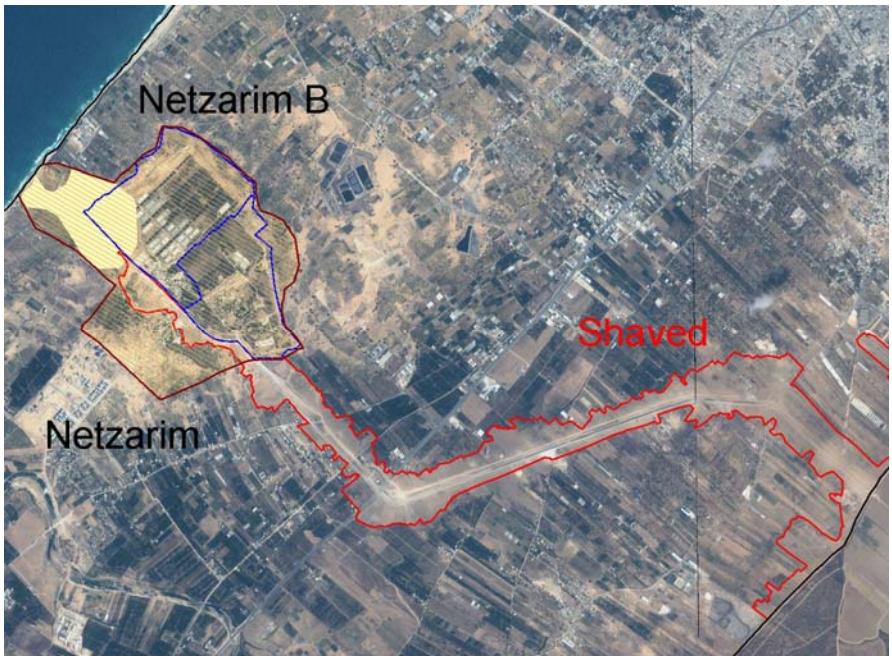

يمكن ملاحظة نفس أسلوب التدمير في الصورة التي التقطها القمر الصناعي لمخيم جنين في ظل الاستعمار (أبريل 2003)

10- تعد القدس في قلب النزاع الجغرافي و السبب في كل تلك الأساليب لطرد الشعوب الفلسطينية الأصلية و منع بناء المساكن الضرورية و معاقبة من يقومون ببناء المنازل من الفلسطينيين بهدم ما يتم بناءه .

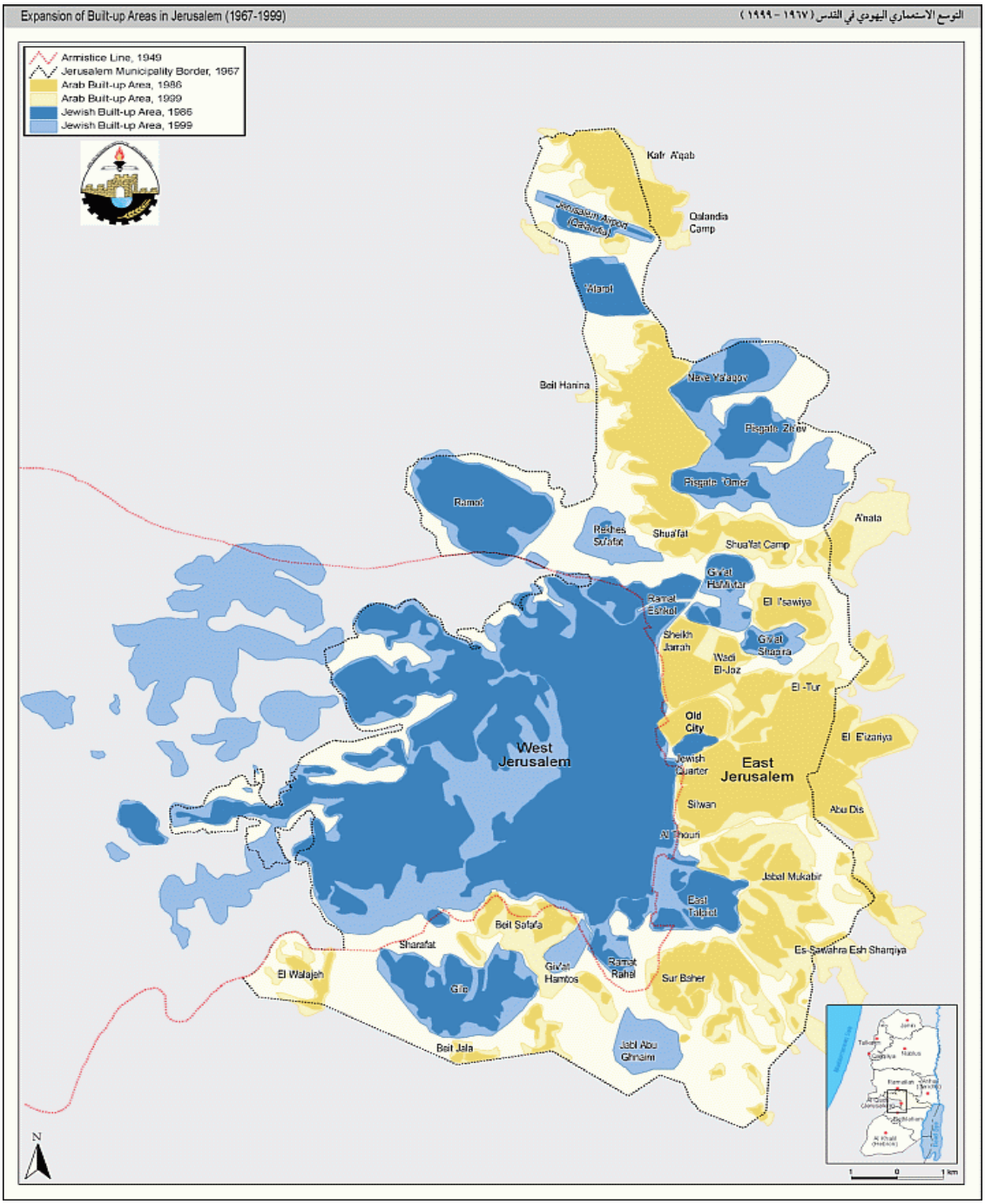

11- قامت بلدية القس بشكل فردي بإعلان توسيع الحدود لضم اكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية مع اقل عدد من السكان الفلسطينيين. و تغطي خطط تقسيم القدس حاليا معظم الضفة الغربية الوسطى و شرقا وصولا إلى الأطراف المترامية لأريحا في وادي نهر الأردن .

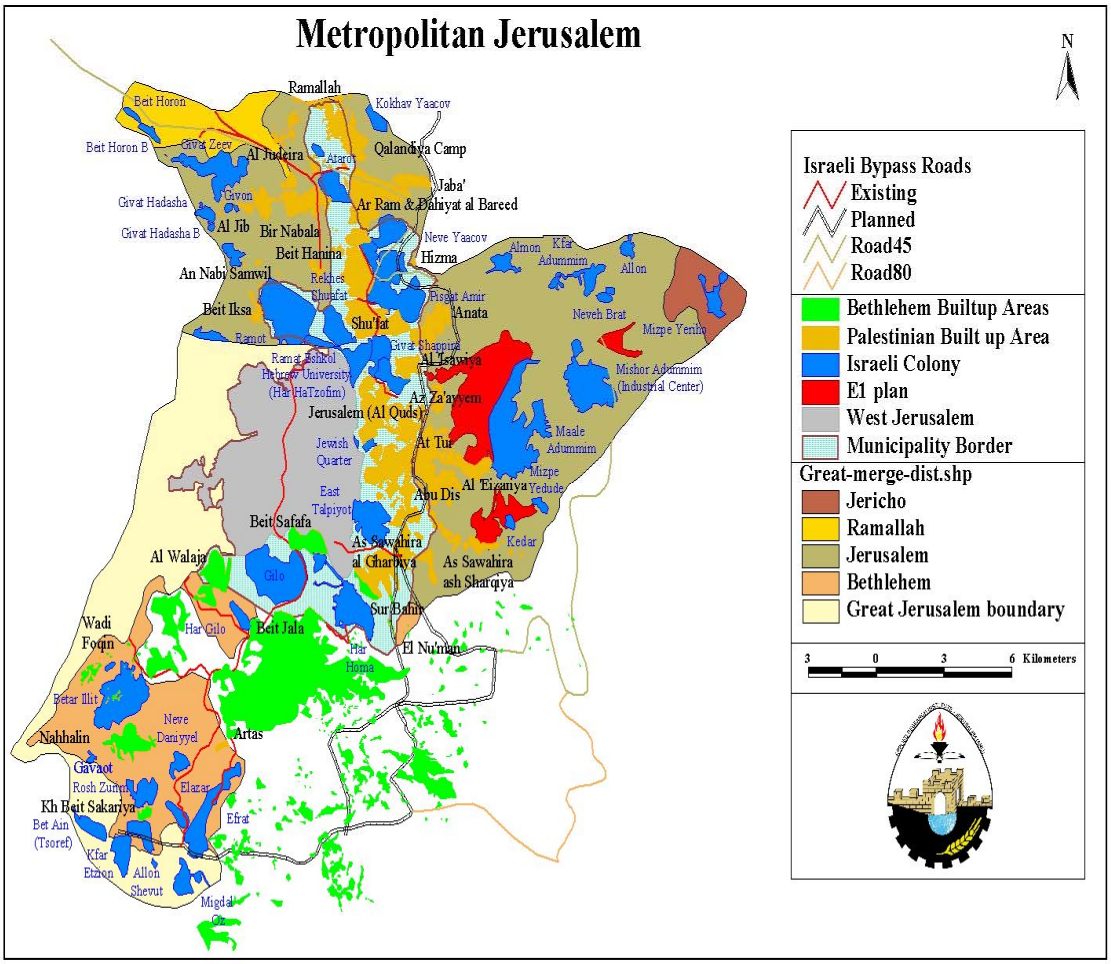

12- توضح هذه الخريطة صورة كاملة للأدوات الحديثة التي تستخدمها إسرائيل لمصادرة المزيد من الأراضي في إطار الأمن. و يرمز حائط الابارتهايد نهاية أي احتمال للسلام في المستقبل.

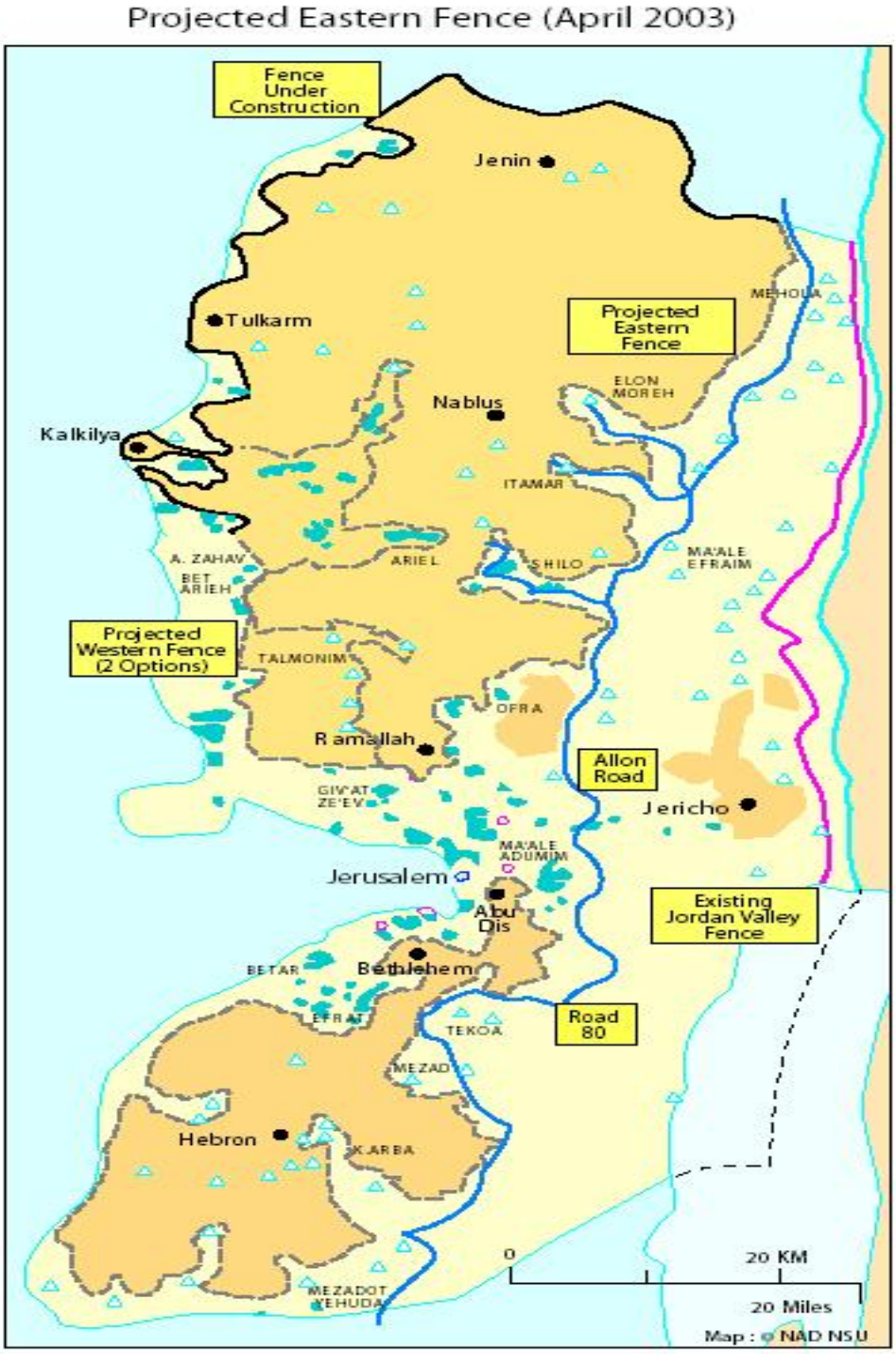

13- و في النهاية فإن أريج تقترح المكونات الأساسية للسلام الحقيقي و تتحدد هذه المكونات في:

الوصايا العشر للسلام

1. يقدر للشعبين الحياة سويا في هذه الأرض كجيران لا كسيد و عبد،
2. إن الاحتلال شر لا بد من إنهاءه و قيام إسرائيل بالاستيلاء على الأرض و الأعمال الأخرى يعد من أعمال إرهاب الدولة،
3. يجب أن يستند السلام الدائم على العدالة و المساواة،
4. لن يرفع الفلسطينيون الراية البيضاء أو يستسلموا أبدا فالقهر يولد التطرف،
5. السلام العادل يوفر الأمن للجميع،
6. يجب أن يتحدد الهدف النهائي في تحقيق سلام شامل و ليس الوقوف عند معاهدة أو اتفاقية لوقف الحروب،
7. صنع السلام يمثل تحديا كبيرا بين الزعماء و لكن بناء السلام بين البشر و الشعوب يمثل تحديا اكبر،
8. التنمية الاقتصادية، كمكون أساسي لبناء السلام، تحتاج بيئة تمكنها على البقاء، إن الحوائط و الحدود و الأسوار تسقط في جميع أنحاء العالم لأنها تعوق التنمية الاقتصادية،
9. يجب أن تحصل الدولة الفلسطينية على ما يكفي من الموارد حتى تتمكن من الاستمرار والحياة،
10. كما يجب أن يتضح أن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره أمر غير قابل للتفاوض أو النقاش.

نقاش

ف كليمون (بعثة التضامن الدولية):

مع اتباع سياسة النقل اليمينية الجديدة لاقتلاع المدنيين من القرى الصغيرة سوف يكون هناك جريمة حرب جديدة و سوف يؤدي ذلك إلى تعقيد كل الأمور. إن واحدة من مهماتنا هي التضامن من خلال التدخل في موقع الأحداث و الحيلولة دون وصول القوات العسكرية إلى المدنيين لحمايتهم.

مشارك من أوروجواي: إننا بحاجة إلى المزيد من المعلومات الجيدة و الوثائق باللغة الأسبانية نظرا لأن حزب اليمين واليهود في أوروجواي يسيطرون على وسائل الإعلام بالكامل.

و قد تساءل أحد المشاركين " ما هو دور الرئيس ياسر عرفات في المستقبل القريب ؟"

و تساءل آخر عن ظاهرة الدعاية الإعلامية في الجانبين و وجه سؤال للمتحدثين عن الأعمال المتطرفة مثل العنف السياسي ؟

و في سؤال عن الرئيس ياسر عرفات تساءل أحد المشاركين عما إذا كان يمثل موضع اتفاق عام أو يتمتع بتأييد واضح بين كل الفلسطينيين.

جميل دكور: لقد أغفلت إسرائيل في إعلان المبادئ عام 1933 حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و اعترفت فقط بمنظمة التحرير الفلسطينية كالممثل الوحيد و الشرعي للفلسطينيين في حين اعترف الجانب الفلسطيني بدولة إسرائيل و لا شك أن عدم التوازن هذا يمثل خطأ في جانب القيادة و السلطة الفلسطينية الأمر الذي أدى إلى اعوجاج عملية أوسلو برمتها.

و قد طالب أحد المشاركين أن يقوم المتحدثون بتحديد سمات دور و وضع الدول العربية .

السيد عبد الهادي: لقد تم انتخاب الرئيس ياسر عرفات بواسطة الشعب و تعرض للكثير من النقد و لكن عندما شعر الشعب انه في خطر التف حوله و أحاط به و على الرغم من صفات أي قائد فرد فإن المجتمع الفلسطيني مجتمع ديمقراطي و الشعب الفلسطيني مستعد للتغيير و لكن يظل السؤال كيف يمكن أن نغير قيادتنا من خلال الانتخابات؟ هناك جدل داخلي حول التفاصيل و لكننا متحدون في رفضنا لوجود ديكتاتور دائم بدون انتخابات كما هو الحال في مصر و سوريا و كافة الدول العربية الأخرى. إننا لا نريد أن نقلدهم فالرئيس عرفات ليس إلها كما أن لدينا جدل داخلي يدور حول الجماعات المتطرفة و هناك العديد من السياسات و الاستراتيجيات و لكنها للأسف ليست مناسبة أو ملائمة.

و من اجل أن نفهم الظاهرة فمن المهم أن نحدد السبب في العنف السياسي ألا و هو الاحتلال ، الإذلال و الحظر فحماس على سبيل المثال تعد واقعيا جزء من حركة الأخوان المسلمين و هي جماعة سلمية رشحت نفسها للانتخابات في مصر و سوريا و كذلك فهي تتحدث عن دولة فلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة .

التضامن في العمل: التخطيط الإستراتيجي

مقدمة

جوزيف شكلا

شبكة حقوق الأرض و السكن (القاهرة)

التحالف الدولي للموئل

لقد وصلت الندوة إلى مرحلة تبادل المعلومات حول الاستراتيجيات الخاصة لتطبيق التضامن مع الفلسطينيين و هي المهمة الضرورية لأي شبكة

و تتحدد أهداف الجلسة الأخيرة في الاتصال بشركاء جدد، تحديد مجالات جديدة للعمل المحتمل، عرض الأدوات و الاستراتيجيات التي سوف تسمح لنا بتحويل فهمنا للقضية الفلسطينية إلى خيارات و أفعال يمكن أن تحدث فرقا إيجابيا

و يوجد بين أيدينا أمثلة للتغيير و الإصلاح من مناطق النزاع الأخرى التي من الممكن أن نتبناها و نقوم بتطبيقها على فلسطين و العديد منا مشاركون في تلك الحركات محليا.

و في إطار روح الترابط التي سادت المنتدى الاجتماعي العالمي فإننا ننتظر أسئلة و أفكار و حاجات و العروض الاستراتيجية للمشاركين حتى نتمكن من الخروج بها من هذا المنتدى و إدماجها في برامجنا في دولنا.

معاداة الابارتهايد و التضامن

رندا سينيورا
الحق: القانون في خدمة الإنسان (رام الله ، فلسطين)

إن استكشاف القضية الفلسطينية عادة ما يثير التساؤل الخاص بما إذا كانت الممارسات الإسرائيلية تمثل ابارتهايد أم لا. و عادة ما يربط الفلسطينيون بين صراعهم و نضالهم و نضال شعب جنوب إفريقيا. إننا لا نتحدث فقط عن التمييز و الابارتهايد و إنما عن الابارتهايد داخل نظام غزو متكامل يعرف باسم الصهيونية. إننا نتحدث عن سبل قيام مجموعة من المستعمرين باحتواء الشعوب الأصلية و نزع ملكيتهم لأراضيهم و ممتلكاتهم، عزلهم و ممارسة مختلف أنواع التمييز ضدهم .
لقد تحدثنا عن فلسطين و قد وجدت الحركة الصهيونية الحل للعنصرية التي واجهها اليهود في أوروبا عن طريق الاستيلاء على فلسطين بأكملها كأرض لهم و أقامت دولة في فلسطين عام 1948 و قامت القوات الإسرائيلية بطرد آلاف الفلسطينيين من منازلهم و خلق مشكلة اللاجئين و تم احتلال الجزء الباقي من فلسطين بعد عام 67 و خلق المزيد من اللاجئين و نزع ملكية عدد آخر من الفلسطينيين.
لقد نشأت في الضفة الغربية و قضيت ما يقرب من عمري كله في ظل الاحتلال و في ظل السياسة الإسرائيلية التي تنتهك كافة اوجه حقوق الإنسان. و قد تعرض الفلسطينيون للعديد من جرائم الحرب قبل بدء الانتفاضة الأولى و الثانية بفترة طويلة.
و تستقر مستعمرات المستوطنين اليهود أعلى التلال لترى القرى الفلسطينية و قد أقام الاحتلال نظام من شبكات الطرق السريعة و طرق المرور لمنع دخول الفلسطينيين إلى القرى أو المدن الإسرائيلية و هو ما شرعت إسرائيل في بناءه بعد عام 1993 أي خلال حقبة عملية أوسلو. و من ثم فإننا نرى و نعايش نظام و سياسة ابارتهايد و نعيش في قرى معزولة. و يتمتع المستوطنون اليهود بالحرية في الذهاب لمنازلهم من خلال أراضينا.

و يتحرك المحتلون اليهود الذين يقومون بانتهاك القانون الدولي بحرية في حين نحيا نحن كشعوب أصلية بشكل مقيد و حرية محدودة و قد أصبحت الحياة الطبيعية معقدة للغاية بسبب الحائط الذي تحدثنا عنه من قبل و الذي نطلق علية حائط الابارتهايد. إن هذا الحائط يدمر المزيد من الأراضي و يفصل المزيد من الأسر و المجتمعات كما يدمر و يصادر آبار المياه الحيوية.
و على مستوى الضحايا من الأفراد فيمكن أن نتحدث باستفاضة عن أعمال القتل المتعمد و المستهدف للنشطاء الفلسطينيين و قيام القوات الإسرائيلية العسكرية بإحداث عاهات و إصابات

تؤدي إلى العجز الدائم هذا بالإضافة إلى الحبس التعسفي و التعذيب لآلاف السجناء بما في ذلك الأطفال.
و في هذه الأثناء تم عرض القضية الفلسطينية في جميع المنتديات الدولية و تم اتخاذ العديد من القرارات لصالح قضيتنا و تم الإقرار و الاعتراف بحقنا في تقرير مصيرنا سياسيا و اقتصاديا بشكل لا يحتمل التحويل أو التغيير.
إلا أن المشكلة لا تزال تتمحور في تطبيق القانون الدولي و الذي تم إيجاده لكافة الأسباب التاريخية الهامة التي نعلمها. و يرجع الفضل لتضامن الحركات الاجتماعية حول العالم الذي أدى إلى حصولنا على الاهتمام و الاعتراف و الوصول إلى القرارات لصالح قضيتنا.
كيف يمكن أن تصبح دروس من حالة جنوب أفريقيا ذات أهمية بالنسبة لنا ؟ لقد كان العالم بأكمله ضد نظام الابارتهايد في جنوب أفريقيا، فكيف سقط؟ إن الفضل في ذلك يرجع إلى الدعم الاجتماعي الدولي و عزل نظام الابارتهايد و لكن الولايات المتحدة الأمريكية ضدنا بسبب الأيديولوجية الإمبريالية الخاصة بها التي تطبقها في المنطقة.
إن من الدروس التي يمكن الاستفادة منها في حالة جنوب إفريقيا هو أن إسرائيل سوف تقوم بإضفاء الصبغة الديمقراطية على الابارتهايد في حالة عزلها على جميع المستويات و حتى يحدث ذلك في حالتنا يجب أن يتم وقف كل أنواع التجارة و العلاقات الدبلوماسية و الاتصالات مع إسرائيل.

إننا كنشطاء من حول العالم في المنتدى الاقتصادي العالمي جئنا إلى فلسطين لتقديم دعمنا و مساندتنا خاصة خلال الانتفاضة و في حين إننا نتمتع بقدر ضئيل من الحماية من المنظمات الدولية و الحكومية البينية فقد أتى الأفراد العاديين للدفاع عنا بأجسادهم. إننا لا نطالب الناس أن يخاطروا بحياتهم من أجلنا و لكن كل فرد يمكن أن يتحرك في مجال حكومته / حكومتها.

إن معظم دولنا تعد أطراف عليا في اتفاقية جنيف الرابعة. إن الحرب ذاتها لها قوانين و تلتزم حكوماتكم باتفاقيات تملي عليها التزامات بدعم و حماية الشعب الفلسطيني. إن واجبات حكوماتنا لا تقتصر على احترام القانون الدولي في تصرفاتها و لكن أيضا الانخراط في علاقات دولية مع دول أخرى التي تنتهك الحد الأدنى من القواعد و أن تقوم باتخاذ التدابير اللازمة و الخطوات القانونية للقضاء على تلك الانتهاكات. إن دعمك و مساندتك أمر مؤكد و جذري في القانون الدولي حين تضع ضغطا على حكومتك للتضامن مع الشعب الفلسطيني.
كذلك تقوم دولتك باستيراد منتجات من إسرائيل، حاول أن تحدد ما يمكنك مقاطعته[26] منها و اضغط على حكومتك و المستهلكين الآخرين ليقوموا بمثل هذا الضغط كلما أمكن .
إن هذا الأمر في صالحك نظرا لأنك تدفع الضرائب و لك الحق و المسئولية في مساءلة حكومتك على سياستها الخارجية و الحماية من الاحتلال في صوره القديمة و الحديثة
إن الهدف من حديثنا لا يتحدد فقط في مساعدة الشعب الفلسطيني لأنهم ببساطة أصحاب حق و إنما يتحدد في مساعدة بعضنا البعض في إنجاز تلك المهمة كوظيفة و مسئولية جماعية.

[26] انظر "دليل المستهلك" ، الملحق رقم 5

الابارتهايد في الأرض المقدسة

بقلم رئيس الأساقفة : ديسموند توتو

لقد كان معظم مؤيدينا في صراعنا ضد الابارتهايد من اليهود الذين وقفوا في صف هؤلاء المظلومين المحرومين من حقوقهم عديمي الصوت الذين يدافعون الظلم و عدم العدالة و القهر و الشر و لقد ظللت اشعر بقوة بشعور اليهود لأنني مواطن في مركز الهولوكوست في جنوب أفريقيا و اعتقد أن من حق إسرائيل أن تقوم بتأمين حدودها.

إلا أن الأمر الذي لا يمكن فهمه أو تبريره هو ما قامت بفعله نحو الأفراد الآخرين حتى تضمن بقاءها لقد شعرت بإحباط و ضغوط شديدة في زيارتي للأرض المقدسة حيث ذكرتني بما حدث لنا نحن السود في جنوب أفريقيا فقد رأيت الإهمال و عدم الاحترام الذي يعامل به الفلسطينيون عند نقاط التفتيش و الطرق و يعانون كما عانينا نحن عندما قام أفراد البوليس من الشباب ذوي البشرة البيضاء بمنعنا من الحركة.

و لقد كنت أقود السيارة في إحدى زياراتي للأرض المقدسة بصحبة القس الإنجيلي في القدس و الذي شعرت بالدموع في نبرات صوته و هو يشير إلى المستوطنات الإسرائيلية و فكرت مليا في رغبة إسرائيل في الأمن و لكنى فكرت كذلك في وضع الفلسطينيين الذين خسروا أراضيهم و منازلهم.

لقد رأيت فلسطينيين يشيرون إلى ما كان سابقا منزلهم و التي يحتلها الإسرائيليون اليهود حاليا و قد كنت أسير بصحبة نعيم عتيق (مدير مركز سبيل) في القدس عندما أشار إلى مكان ما قائلا " لقد كان منزلنا هناك و تم طردنا منه و يحتله الآن اليهود الإسرائيليون

إن قلبي يتألم عندما أفكر أو أقول " لماذا ننسى ذكرياتنا بهذه السرعة؟" هل نسى إخواننا و أخواتنا الإسرائيليون الإهمال و اللامبالاة التي عوملوا بها ؟ هل نسوا العقاب الجماعي و هدم المنازل في تاريخهم بهذه السرعة ؟ هل تنكروا لتقاليدهم الدينية النبيلة ؟ هل نسوا أن الله يهتم بشدة بأمور المقهورين و المغلوبين على أمرهم؟

إن إسرائيل لن تحصل أبدا على الأمن و الأمان الحقيقي من خلال قمع الآخرين. إن السلام الحقيقي لن يتم بناءه إلا على العدالة التامة . إننا ندين العنف و أعمال العنف و التفجيرات الانتحارية و ندين فساد العقول الصغيرة التي تعلمت الكراهية و لكنا ندين أيضا عنف العدوان العسكري في الأراضي المحتلة و التصرفات اللاإنسانية التي تمنع سيارات الإسعاف من الوصول إلى المصابين و الجرحى .

إنني على يقين أن الأعمال العسكرية في الأيام الأخيرة لن توفر السلام و الأمن الذي يريده الإسرائيليون و إنما سوف تؤدي إلى تعميق الكراهية فقط .

ديسموند توتو هو رئيس الأساقفة في كيب تاون و رئيس لجنة الحقيقة و التصالح لجنوب أفريقيا و قد القي هذا الخطاب في مؤتمر " إنهاء الاحتلال " الذي انعقد في بوسطن ، ماساشوستس في أبريل 2002 كما تم نشره كمقال في الجارديان يوم الاثنين الموافق 29 أبريل 2002

إن إسرائيل لديها 3 اختيارات: العودة إلى الموقف الراكد السابق، اغتيال و القضاء على كل الفلسطينيين أو – أتمنى- السعي لتحقيق السلام القائم على العدالة و الانسحاب من كافة الأراضي المحتلة و إقامة دولة فلسطينية قابلة للاستمرار و الحياة على نفس تلك الأراضي جنبا إلى جنب مع إسرائيل مع ضمان حدود آمنة للدولتين .

لقد تمتعنا بمرحلة انتقالية سلمية إلى حد بعيد في جنوب أفريقيا. فلو أمكن أن ننهي جنوننا كما حدث لأمكن أن يحدث ذلك في كل مكان في العالم . فلو أمكن أن نزرع السلام في جنوب أفريقيا فمن المؤكد إمكانية ذلك في الأراضي المقدسة.

لقد أوضح أخي نعيم عتيق قائلا ما كنا نقول سابقا: " إنني لا اقف أو أؤيد هؤلاء أو هؤلاء إنني مع العدالة و الحرية. إنني ضد عدم العدالة و الظلم و القهر" .

و لكنكم تعلمون كما اعلم أن الحكومة الإسرائيلية تستند إلى حد ما إلى قاعدة (في الولايات المتحدة) و انتقاد ذلك يعني حتما انك تعادي السامية و كأن الفلسطينيين ليسوا أبناء السامية. إننا حتى لا نعادي ذوي البشرة البيضاء على الرغم من جنون تلك المجموعة ثم كيف حدث في المقام الأول أن إسرائيل قامت بالتعاون مع حكومة الابارتهايد فيما يتعلق بالإجراءات الأمنية ؟

إن الأفراد يشعرون بالخوف في هذا البلد (الولايات المتحدة) حيث لا يمكن وصف شيء ما بأنه خطأ نظرا لقوة و سيطرة اللوبي الصهيوني – قوة لا حد لها. و لكن ما العمل؟ إن هذا هو عالم و ارض الله ! إننا نعيش في عالم أخلاقي و لقد كانت حكومة الابارتهايد ذات سلطة و سيطرة و قوة و لكنها لم تعد موجودة اليوم. و قد تمتع هتلر و موسوليني و ستالين و بينوشيه و عيدي أمين بقوة و سلطة متناهية و لكنهم عضوا أناملهم من الندم في النهاية.
إن الظلم و القهر لا يمكن أن يسودا و يجب على الأقوياء و ذوي السلطان أن يتذكروا الاختبار الذي يضعهم الله فيه: كيف يعاملون الفقراء و الجياع و الذين لا صوت لهم؟ و انه على هذا الأساس يصدر الله أحكامه.
يجب أن نوجه نداء جهريا لحكومة الشعب الإسرائيلي و للشعب الفلسطيني فحواها: أن السلام ممكن، السلام القائم على العدل ممكن و سوف نعمل ما في وسعنا كي نساعدكم على تحقيق هذا السلام لأنه حلم الله في الأرض و سوف تتمكنون من العيش سويا في وئام كأخوة و أخوات"

ديسموند تيتو هو رئيس الأساقفة الأسبق في كيب تاون و رئيس لجنة جنوب أفريقيا للتصالح و الحقيقة.
و قد تم إلقاء هذا الخطاب في مؤتمر " إنهاء الاحتلال" الذي انعقد في بوسطن، ماساشوستس في أبريل 2002 كما تم نشره كمقال في صحيفة الجارديان الصادرة يوم الاثنين 29 أبريل 2002 .

وقد رد جوزيف شكلا على ما سبق قائلاً: إن بعضكم منخرط بالفعل في حملات للتضامن مع فلسطين و قد يكون البعض الآخر حديث العهد بالقضية و لديه العديد من الأسئلة الأساسية و لذلك فإن لدينا العديد من المصادر الزاخرة التي يمكن أن تتولى مهمة مخاطبة مختلف الاهتمامات و أهداف التضامن. و قد عرضت راندا للعديد من أشكال التضامن : المقاطعة، اللجان المدنية التي تعمل كشاهد عيان و تحول بين الجنود و المدنيين الفلسطينيين، اللوبي الخاص بالحكومات، فرض تطبيق قانون المعاهدات الدولي.

ولكن السؤال الهام الآن هو ما الذي يمكن أن تفعله ؟

و قد وجه صحفي برازيلي سؤالا يتعلق بمشاركة الولايات المتحدة إذا، في حالة التغلب على المصالح الاقتصادية، أيد الشعب الأمريكي السياسة بأكملها.
و قد تحدث ثلاثة أعضاء من وفد الخدمة العامة للاتحاد التجاري UNISON *في المملكة المتحدة عن تجربتهم الشخصية في التضامن مع المنظمات الفلسطينية المشابهة لمنظمتهم.*

UNISON *هي حركة اتحادية تجارية تعمل بشكل تضامني مع فلسطين منذ عشرين عاما و يعتبر النظير الأساسي في ذلك هو الاتحاد الفلسطيني العام لاتحادات التجارة و تقوم* UNISON *بدعمه ليس فقط فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالعمل و إنما في تلك المتصلة بالتعليم أيضا و كذلك في إنشاء اتحاد للصحة.*

كما تقدم UNISON *أحيانا مساعدات مادية كما تدعم المشروعات التي تساعد القرويين الفلسطينيين كما يقوم الاتحاد ببعض الإجراءات لمساعدة النساء الفلسطينيات في إدارة الإنتاج عندما يتعرض الرجال للسجن و الاعتقال (يتكون ثلثا أعضاء* UNISON *من النساء) كما تقوم كذلك بتنظيم مؤتمرات و إرسال وفود بشكل منتظم إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة و النظراء من الاتحادات التجارية الإسرائيلية المتعاونة معها*[27].

و في موطنها تتولى UNISON *الدفاع عن القضية الفلسطينية في المملكة المتحدة و هو النشاط الذي امتد أيضا إلى الاتحاد الأوروبي و يعود الفضل فيه إلى أصدقاء و شركاء* UNISON .

إن عملية التأثير على ذوي السلطة من اكثر العمليات التي تسبب الإصابة بالإحباط نظرا لأنها عملية طويلة المدى لتغيير آراء الأفراد و أفكارهم. و قد تطلب الأمر الصراع لمدة عشر سنوات داخل كونجرس اتحادات التجارة الذي يمثل الغالبية العظمى لاتحادات التجارة البريطانية حتى يتمكنوا من دعوة مدير الاتحاد الفلسطيني الذي يعملون معه ليتحدث معهم و يناقش القضية.

[27] للحصول على المزيد من المعلومات حول حملة UNISON و تحركات التضامن مع فلسطين ، انظر www.unison.org.uk/international/Palestine.asp

و قد تحدث بعد ذلك مشارك آخر من شيلي موضحا انه يمثل أيضا أحد الاتحادات و انه بحاجة لمعلومات عن البضائع و السلع و المنتجات التي ترد من إسرائيل إلى دولته حتى يتمكنوا من مقاطعتها كما انه عضو بالاتحاد العام للطلاب الفلسطينيين.
و قد لاحظت ر. سينيورا انه من المثير اجتماع الطلاب و أعضاء الاتحادات التجارية معا حيث أن كل مجموعة لديها اهتماماتها الخاصة و التي عادة ما تكمل بعضها البعض.

و قد أوضحت واحدة من أعضاء اتحاد تجاري يعمل لصالح العدالة في البرازيل، بالتعاون مع CUT أن الاتحاد الذي تتبعه يتكون بشكل أساسي من النساء كما أنها جزء من آلية تنظيمية تضم العديد من الاتحادات الأخرى. تعقد تلك الاتحادات لقاءات هامة لمناقشة قضايا مثل الحرب على العراق كما يقومون باتخاذ بعض الإجراءات مع نظرائهم من فنزويلا، كولومبيا، و شيلي تعمل على توفير الأمل و التمكين كما يقومون في الوقت الحالي بالبحث عن سبل التضامن مع فلسطين.

و قد اوضحت ف كليمن : إن بعثات التضامن الدولي ISM تعمل من اجل تأييد الحركة الاجتماعية في فلسطين هذا بالإضافة إلى اتجاه المشاركون الأوروبيون بالتعاون مع ATTAC، و هي حركة تتكون من 57000 عضو تعتبر هي نفسها منهم، إلى العمل مع فلسطين على مدى عامين خاصة مع مركز الديمقراطية و حقوق العمال كنظير لها. و قد قامت مجموعة منهم هذا العام بإجراء مهمة هناك.

و قد قدم مشارك من شيلي نفسه على أنه ينتمي إلى مجموعة صغيرة جدا بدون اسم و لكنها على استعداد للمساعدة كما انه طالب في المدرسة الثانوية و لديه شبكة واسعة من المعارف و قد عرض أن يقدم المساعدة من منزله و أن يساعد مع وسائل الإعلام و الجهود المبذولة.

و قد قام وفد من مين، الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم نفسه كعضو في مجموعة قامت بتنظيم العديد من أنشطة التضامن مع فلسطين مثل مهرجانات الأفلام و المحاضرات عن فلسطين و ترغب هذه المجموعة في إرسال بعض الأفراد إلى هناك في العام المقبل في مهمة تضامن دولية.
و قد أوضح المتحدث مدى صعوبة الحديث عن فلسطين في داخل الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لان الناس هناك يخافون بشكل عام من الإفصاح عن رأيهم فيما يتعلق بهذه القضية.

و قد علق طالب من الجامعة الكاثوليكية في ساو باولو يدرس التاريخ على ضرورة توفير المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها خاصة باللغات الأمريكية الأخرى غير الإنجليزية.

و اقترح جميل دكور انه حالما توفرت لدينا القائمة الكاملة للمشاركين يمكن أن نقوم بتلخيص الأفكار و عمل حلقة اتصال بين الأفراد في أمريكا اللاتينية و خارجها.

و قد لاحظ رجل من إنجلترا أن هناك عدد اقل ممن يثيرون القضية الفلسطينية في المنتدى الاجتماعي العالمي الثالث عما كان عليه الوضع في المنتدى الثاني العام الماضي و أن هناك عدد اقل من المشاركين في كل جلسة ذات صلة بالقضية.

و قد أوضح جوزيف شكلا أن منتديات التضامن مع فلسطين قد تم تصميمها كرد فعل على الدعم المتزايد و اللافت للنظر لفلسطين في العام الماضي فقد كانت المشاركة العربية ضعيفة و متأخرة في المنتدى عام 2002 كما لاحظنا أيضا أن التضامن مع فلسطين في المنتدى الاجتماعي العالمي الثاني كان متعاطفا للغاية و لكن ليس بالضرورة له جذور و فهم عميق أو

أدوات التحليل و من ثم فإن فكرة هذا المنتدى هي في المقام الأول الخوض في كافة جوانب عملية نزع الملكية للأراضي الفلسطينية و اكتشاف علاقتها مع الأمريكتين و قد كان الهدف هو نقل تلك المعرفة بعد ذلك إلى أفعال عملية.

و من اجل هذا الهدف النهائي فإننا نحاول أن نحسن استغلال فرصة عمل اتصال بين الناس من خلال مجالات الاهتمام الخاصة بهم حتى يمكن بناء شبكات بعد ذلك. و هناك أفراد يمثلون اتحادات التجارة في المنتدى يمكنهم مشاركة تجاربهم و من اجل هؤلاء الذين لديهم احتياجات إضافية يمكن أن نرى كيف نساعدهم من خلال من نعتبرهم مصادر زاخرة يعتمد عليها متواجدة معنا في تلك الندوات.

و من هذا المنطلق يمكن أن نصل إلى عناصر خطة عمل للتضامن. و بالنسبة لمن هم في حاجة إلى معلومات باللغة الأسبانية أو البرتغالية يمكن أن تتولى مجموعة منا عملية الاتصال بالطلبة في منطقة أمريكا اللاتينية لتحديد الفجوات المعلوماتية، إنتاج و توزيع المعلومات و الترجمة كلما تتطلب الأمر.

و قد طلبت السيدة من الجامعة الكاثوليكية المزيد من المعلومات حول العمل التضامني و البيبليوجرافي المتاحة[28].

كما أضاف الصحفي أن المعلومات المتاحة لابد و ان يتم توزيعها بشكل افضل من ذلك حيث أن هناك حاجة لفهم الأسباب لتلك المشكلة و ما يمكن عمله لعلاجها.

و قد أوضح مشارك يعمل موظفا قضائيا في ريو جراند دي سول أن لديه بعض المواد الخاصة بتلك القضية و لكنه يود الحصول على بعض الخرائط كتلك المعروضة في المنتدى كما انه مهتم بشكل خاص بالحصول على المزيد من المعلومات حول المستوطنات و سيطرة إسرائيل على المياه[29].

و قد اقترحت ر. سينيورا أن الحصول على المعلومات يعد مشكلة كنقطة للبداية و أوضحت انهم كفلسطينيين يواجهون مشكلة الاتصال بالأسبانية و انهم يحاولون إقامة روابط مع الفلسطينيين الموجودين في البرازيل و الذين يمكن أن يقوموا بعملية الترجمة مباشرة من العربية إلى البرتغالية.

و لكن فيما عدا ذلك فإن هناك معلومات كافية متاحة بالفعل بلغات أخرى و لكن المشكلة تكمن فقط في عملية الاتصال و لذا يجب علينا أيضا أن نقوم بربط المجموعات ببعضها البعض لتيسير العلاقات المثمرة.

و إذا أردنا أن نبدأ حملة تتعلق على سبيل المثال بقرارات المحكمة الإسرائيلية العليا فسوف يكون من الهام أن نسجل تأييد و دعم القضاة المعروفين و الموثوق بهم على مستوى العالم . يجب أن نخرج من هنا بمجموعة من الأفكار، و نوزعها و نبدأ العمل.

[28] انظر القائمة التالية ، الملحق رقم 10.
[29] للحصول على معلومات حول كل تلك القضايا و الموضوعات ، انظر قائمة الصفحات الإلكترونية بالملحق رقم 9.

و أضافت ف. كليمن انه من الممكن جدا أن نقوم بطلب أمثال م. وارشاوسكي و جيف هالبر (من اللجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل) و مجموعة من الشخصيات الفلسطينية المعروفة للإدلاء بشهاداتهم .
كما قالت ر. سينيورا أن وجود المزيد من الأفراد من أمريكا اللاتينية الذين يذهبون إلى فلسطين سوف يتيح لهم فرصة الفهم الحقيقي للوضع و من ثم يسمح لهم بالإدلاء بشهادتهم عند العودة لبلادهم.

و قد شرحت ف. كليمن انه ليس بوسع الجميع أن يذهبوا إلى هناك و يواجهوا الجنود الإسرائيليين إلا أن هناك الكثير من العمل المكتبي الذي يمكن القيام به كما انه من الممكن أيضا إجراء زيارات لفلسطين و العودة من هناك للإدلاء بشهادة، أو صور أو أفلام و لا شك انه من المفيد الحصول على قائمة بأسماء بعض الصحفيين قبل السفر كما أن بعض الأفراد يقومون بالاتصال ببعض المراكز، المواطنين المحليين و يعلمون مشروعاتهم و من ثم يمكنهم جمع الأموال من اجل التمويل عند عودتهم لبلادهم و مساعدة الشركاء المحليين في فلسطين في تطوير مشروعاتهم فهناك الكثير من الاحتمالات.

و بالنسبة للمشاركين في مهمات التضامن الدولية فإنه من الهام أن يحصل الجميع على التدريب اللازم حتى يمكنهم توقع المشكلات و ما الذي يجب فعله في المواقف الحرجة.

و قد علق جميل دكور بقوله: إن العديد من الأفراد يشعرون بالتشاؤم هذه الأيام، و بالنسبة للمنتدى الاجتماعي العالمي المقبل فإننا نأمل أن نقوم بتنظيم نقاش اكثر اتساعا يتم تنسيق و تركيز كل ما فيه مع المنظمات المشاركة، يجب أن يضم الجميع في حدث شامل له صوت واحد.

و قد وافقت فرانسواز كليمن على التعاون فيما يتعلق بترتيبات المنتدى الاجتماعي العالمي الرابع في الهند و سوف تقوم مجموعة عمل تتألف من هؤلاء الأفراد المهتمين و الموجودين هنا في المنتدى الاجتماعي العالمي الثالث و آخرين بخدمة هذا الغرض.

و قد أوضح اياد بو ردينة انه قد التقى و مجموعة من النشطاء من بعثات التضامن الدولي ISM *في فلسطين و أن تضامنهم العملي يعد أمرا غاية في الأهمية للشعب الفلسطيني نظرا لان إسرائيل تحاول عزل الفلسطينيين و إشعارهم بالوحدة و من ثم فإنه أمر هام و معين أن يشعروا أن هناك من يأتي للتضامن معهم.*

مصادر للمتابعة الفورية [30]

مصادر لوثائق و أفلام باللغة الإنجليزية و الفرنسية indayse@maktoob.com

مواقع باللغة الأسبانية حول القضايا العربية بما في ذلك فلسطين

http://www.nodo50.org/csca/palestina

و

http://www.nodo50.org/csca/palestina/abu-sitta_21-01-02.html)

الصفحة الإلكترونية للشبكة الدولية للتضامن

www.palsolidarity.org

يرجى ممن يريد الانضمام إلى بعثات التضامن الاتصال ب
abusalib@p-ol.com) عناية السيد جورج ريشماوي

بالنسبة للمصادر الخاصة بحقوق العمال يمكن الرجوع إلى :

مركز الديمقراطية و حقوق العمال (DWRC)
: www.DWRC.org

منظمة العمل الدولية
http://www.ilo.org/public/english/

[30] للمزيد من المصادر، انظر الملحق رقم 9

ملحق1

برنامج الجلسات

26 يناير، الجلسة المسائية، **predio**11، قاعة 406

14:00-13:30 الترحيب والتقديم: جوزيف شكلا (**HIC/HLRN**)

14:40 -14:00 "المسألة اليهودية" والصهيونية السياسية: ميخائيل فارشاوسكى (مركز المعلومات التبادلية، القدس)

15:20 -14:40 انتقال السكان: اللاجئين الفلسطينيين، حق العودة وآفاق التنفيذ : قاسم عينة (منتدى التنسيق للمنظمات غير الحكومية والعاملة فى المجتمع الفلسطيني، لبنان)

16:45-16:10 التمييز المؤسسي داخل إسرائيل: القانون والمؤسسات : جميل دكور (جامعة نيويورك)

17:30-16:45 مناقشة: أسئلة وأجوبة

27 يناير الجلسة الصباحية، **predio 50** ، قاعة 504

9:10-9:00 الترحيب والتقديم: جوزيف شكلا (**HIC/HLRN**)

9:50-9:10 نزع الممتلكات المستمر: حسن برغوثى (مركز الديمقراطية وحقوق العمال، الضفة الغربية وقطاع غزة، فلسطين)

10:30-9:50 تقرير المصير الفلسطيني: عزت عبد الهادي (مركز أبحاث بيزان، رام الله، فلسطين، و شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية، بيروت، لبنان)

10:30- 11:10الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية المحتلة ، اياد أبو ردينة (معهد البحوث التطبيقية بالقدس- ARIJ بيت لحم، فلسطين)

27 يناير الجلسة المسائية، predio 50، **قاعة 504**

التضامن في العمل، التخطيط الاستراتيجي

14:30-14:00الترحيب والتقديم : جوزيف شكلا (HIC/HLRN**)**

15:00-14:30مناهضة العنصرية والتضامن: راندا سينيورة (الحق: القانون في خدمة الإنسان، رام الله، فلسطين)

17:00-15:00اقتراحات عملية للتضامن **(**شحذ أفكار)

ملحق 2

1- قرار الجمعية العامة رقم 181
2- قرار الجمعية العامة رقم 194
3- قرار مجلس الأمن رقم 242
4- **قرار مجلس الأمن رقم 338**

1- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181
(خطة التقسيم)
29 نوفمبر 1947

ب- خطوات تمهيدية للاستقلال

10- تضع الجمعية التأسيسية لكل دولة مسودة دستور ديمقراطي، وتختار حكومة مؤقتة لتخلف مجلس الحكومة المؤقت الذي عينته اللجنة. ويضم دستورا الدولتين الفصلين الأول والثاني من التصريح المذكور في القسم (ج) أدناه، ويحويان في جملة ما يحويان، أحكاماً لما يلي:

أ- تأسيس هيئة تشريعية في كل دولة تنتخب بالتصويت العام وبالاقتراع السري على أساس التمثيل النسبي، وهيئة تنفيذية مسؤولة أمام الهيئة التشريعية.

ب- تسوية جميع الخلافات الدولية التي قد تصبح الدولة طرفاً فيها بالوسائل السلمية وبطريقة لا تعرض السلام والأمن والعدل الدولي للخطر.

ج- قبول التزام الدولة بالامتناع في علاقاتها الدولية من التهديد بالقوة أو استعمالها ضد الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأية وسيلة أخرى تناقض هدف الأمم المتحدة.

د- أن تكفل الدولة لكل شخص وبغير تمييز حقوقاً متساوية في الشؤون الدينية والمدنية والاقتصادية، والتمتع بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية، بما في ذلك حرية العبادة، وحرية استعمال اللغة التي يريدها، وحرية الخطابة والنشر والتعليم وعقد الاجتماعات وإنشاء الجمعيات.

هـ- المحافظة على حرية المرور والزيارة لجميع سكان ومواطني الدولة الأخرى في فلسطين ومدينة القدس، ويخضع ذلك لاعتبارات الأمن القومي، على أن تضبط كل دولة الإقامة ضمن حدودها.

ج- تصريح

ترفع الحكومة المؤقتة في كل دولة مقترحة قبل الاستقلال تصريحاً إلى الأمم المتحدة يتضمن في جملة ما يتضمنه، النصوص التالية:

حكم عام

تعتبر الشروط التي يتضمنها التصريح قوانين أساسية للدولة، فلا يتعارض قانون أو نظام أو إجراء رسمي مع هذه الشروط أو يتدخل فيها، ولا يقدم عليها أي قانون أو نظام أو إجراء رسمي.

الفصل الثاني

الحقوق الدينية وحقوق الأقليات

1- تكون حرية العقيدة والممارسة الحرة لجميع طقوس العبادة المتفقة مع النظام العام والآداب الحسنة مضمونة للجميع.

2- لا يجوز التمييز بين السكان بأي شكل من الأشكال بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.

3- يكون لجميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة الحق في حماية القانون.

4- يجب احترام القانون العائلي، والأحوال الشخصية لمختلف الأقليات، وكذلك مصالحها الدينية بما في ذلك الأوقاف.

5- باستثناء ما يتطلبه حفظ النظام وحسن الإدارة لن يتخذ أي تدبير من شأنه أن يعيق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخبرات لجميع المذاهب، أو يجحف بحقوق أي ممثل لهذه المؤسسات أو عضو فيها بسبب الدين أو القومية.

6- تؤمن الدولة للأقلية العربية أو اليهودية القدر الكافي من التعليم الابتدائي والثانوي بلغتها، ووفق تقاليدها الثقافية. ولن ينكر حق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ما دامت تلتزم بمقتضيات التعليم العامة التي قد تفرضها الدولة. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتداوم على نشاطها على أساس حقوقها القائمة.

7- لن تفرض أية قيود على حرية أي مواطن في استعمال أية لغة في المحادثات الخاصة أو في التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات على أنواعها أو في الاجتماعات العامة.

8- لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربياً في الدولة اليهودية أو يهودياً في الدولة العربية إلا للمنفعة العامة. وفي جميع الحالات يجب دفع تعويض كامل وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا، وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه.

القرار 194

"إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل.

إن الجمعية العامة وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد:
1- تعرب عن عميق تقديرها الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته. وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة وتفانيهم للواجب في فلسطين.

2- تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة تكون لها المهمات التالية:
أ- القيام -بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم- بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم 186 (د أ-2) الصادر في 14 مايو/ أيار سنة 1948.
ب- تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.
ج- القيام -بناء على طلب مجلس الأمن- بأية مهمة تكلها حالياً قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

3- تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة -مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية- اقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

4- تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

5- تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1948، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري إما مباشرة أو مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

6- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

7- تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة -بما فيها الناصرة- والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

8- تقرر أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقاً أبو ديس وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم -بما فيها المنطقة المبنية في موتسا- وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.
- تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.
- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

- إن لجنة التوفيق مخولة بصلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

9- تقرر وجوب منح سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.
- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

10- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك اتفاقيات بشأن الوصول إلى المرافئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

11- تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.
- وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

12- تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين تحت إمرتها بما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي بصورة مجدية وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

13- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام بصورة دورية تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

14- تدعو الحكومات والسلطات المعنية جميعاً إلى التعاون مع لجنة التوفيق وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

15- ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.

3- قرار مجلس الأمن رقم 242

22 نوفمبر 1967

القرار 242

إن مجلس الأمن.. إذ يعبر عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الأوسط..

- يؤكد عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، والحاجة إلى سلام عادل ودائم تستطيع أن تعيش فيه كل دولة في المنطقة.

- يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة التزمت بالتصرف وفقاً للمادة الثانية منه.

1- يعلن أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وهذا يقتضي تطبيق المبدأين التاليين:

أ- انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها (في النص الإنجليزي: "من أراضٍ احتلتها") في النزاع الأخير.

ب- أن تنهي كل دولة حالة الحرب، وأن تحترم وتقر الاستقلال والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود مأمونة ومعترف بها متحررة من أعمال القوة أو التهديد بها.

2- ويؤكد المجلس الحاجة إلى:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين.

ت- ضمان حدود كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي عن طريق إجراءات من بينها إنشاء مناطق منزوعة السلاح.

3- يطلب من السكرتير العام أن يعين ممثلاً خاصاً إلى الشرق الأوسط لإقامة اتصالات مع الدول المعنية بهدف المساعدة في الجهود للوصول إلى تسوية سلمية ومقبولة على أساس النصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار.

4- يطلب من السكرتير العام أن يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الخاص في أقرب وقت ممكن.

4- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 338

إن مجلس الأمن..

1- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حاليا إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً، في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

2- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 (1967) بجميع أجزائه.

3- يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

تبنى المجلس هذا القرار في جلسته رقم 1747 بـ 14 صوتاً مقابل لا شيء وامتناع الصين عن التصويت.

ملحق 3
وثائق أخرى مفيدة حول فلسطين

- **نظام الانتداب في فلسطين**
- **إعلان إقامة دولة إسرائيل**

الانتداب على فلسطين

24 يوليو 1922

الانتداب البريطاني

مجلس عصبة الأمم

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للدولة العثمانية بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها تنفيذا لنصوص المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم..

ولما كانت دول الحلفاء قد وافقت أيضا على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر نوفمبر/ (تشرين الثاني) 1917 وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين، أو بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أي بلاد أخرى..

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد..

ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدبا على فلسطين..

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الأمم لإقراره..

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم طبقا للنصوص والشروط التالية..

ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة 22 المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الأمم إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم..

لذلك فإن مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي:

المادة الأولى: يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك.

المادة الثانية: تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقا لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي، وتكون مسؤولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين.

المادة الثالثة: يترتب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف.

المادة الرابعة: يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد، على أن يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الإدارة.

يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة مادامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض، ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن اليهودي.

المادة الخامسة: تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من أراضي فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية، وعدم تأجيره إلى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأي صورة أخرى.

المادة السادسة: على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة، وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية.

المادة السابعة: تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية، ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقامًا دائمًا لهم.

المادة الثامنة: إن امتيازات وحصانات الأجانب بما فيها مزايا المحاكم القنصلية والحماية التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في المملكة العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين.
غير أنه متى انتهى أجل الانتداب تعاد هذه الامتيازات في الحال برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن، إلا إذا سبق للدول التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول أغسطس (آب) سنة 1914 أن تنازلت عن حق استرجاع تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى.

المادة التاسعة: تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل النظام القضائي القائم في فلسطين ضامنا تمام الضمان لحقوق الأجانب والوطنيين على السواء. ويكون احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضمونا تمام الضمان أيضا، وبصورة خاصة تكون إدارة الأوقاف خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين.

المادة العاشرة: تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الأجنبية بشأن تسليم المجرمين مرعية الإجراء في فلسطين إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك فيما يتعلق بفلسطين.

المادة الحادية عشرة: تتخذ إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها، ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستهلاك أي مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيما بعد أو السيطرة عليها بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها. ويترتب عليها أن توجد نظاما للأراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك من بين الأمور الأخرى الراغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتكثيف الزراعة.
ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة مادامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها. غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه ألا تتجاوز الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة التي يعود بها رأس المال المستثمر، وأن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة.

المادة الثانية عشرة: يعهد إلى الدولة المنتدبة بالإشراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية، ويكون لها الحق أيضا في أن تشمل رعايا فلسطين وهم خارج حدود منطقتها بحماية سفرائها وقناصلها.

المادة الثالثة عشرة: تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤوليات المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني أو المواقع الدينية في فلسطين، بما في ذلك مسؤولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة. وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة أمام عصبة الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط ألا تحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع إدارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملائما لتنفيذ نصوص هذه المادة، وبشرط ألا يفسر شيء من هذا الصك تفسيرا يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام أو إدارة المقامات الإسلامية المقدسة الصرفة المصونة حصانتها.

المادة الرابعة عشرة: تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحديد وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين، وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لإقرارها، ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور.

المادة الخامسة عشرة: يترتب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط، ويجب ألا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة، وألا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط.
ويجب ألا تحرم أي طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة، وألا تنتقص من هذا الحق مادام ذلك مطابقا لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة.

المادة السادسة عشرة: تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المنظم من الإشراف على الهيئات الدينية والجزئية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين. ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها إعاقة هذه الهيئات أو التعرض لها أو إظهار التحيز ضد أي ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسيته.

المادة السابعة عشرة: يجوز لإدارة فلسطين أن تنظم على أساس التطوع القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد أيضا بشرط أن يكون ذلك خاضعا لإشراف الدولة المنتدبة، ولكن لا يجوز لإدارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الأغراض الآنفة الذكر إلا بموافقة الدولة المنتدبة، وفيما عدا ذلك لا يجوز لإدارة فلسطين أن تؤلف أو أن تستبقي أي قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية.
ليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين.
ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات.

المادة الثامنة عشرة: يجب على الدولة المنتدبة أن تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أي دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة) ورعايا الدولة المنتدبة أو رعايا أي دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي البضائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطائرات المدنية. وكذلك يجب ألا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون أصلها من بلاد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسلة إليها، وتطلق حرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانزيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة.
ومع مراعاة ما تقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا يجوز لإدارة فلسطين أن تفرض بالتشاور مع الدولة المنتدبة ما تراه ضروريا من الضرائب والرسوم الجمركية، وأن تتخذ ما تراه صالحا من التدابير لتنشيط ترقية المرافق الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها. ويجوز لها أن تعقد بالتشاور مع الدولة المنتدبة اتفاقا جمركيا خاصا مع أي دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في سنة 1914 داخلة في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب.

المادة التاسعة عشرة: تنضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين إلى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الأمم بشأن الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلاح والذخيرة أو بالمخدرات أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانزيت) والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية أو بالممتلكات الأدبية والفنية والصناعية.

المادة العشرون: تتعاون الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها عصبة الأمم لمنع انتشار الأمراض ومكافحتها، بما في ذلك أمراض النباتات والحيوانات بقدر ما تسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية وغيرها من الأحوال.

المادة الحادية والعشرون: يترتب على الدولة أن تؤمن وضع وتنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس القواعد المذكورة فيما يأتي خلال الاثني عشر شهرا الأولى من هذا التاريخ، ويكون هذا القانون ضامنا لرعايا جميع الدول الداخلة في عصبة الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية:
1- تعني عبارة "الآثار القديمة" كل ما أنشأته أو أنتجته أيدي البشر قبل سنة 1700 ميلادية.
2- يسن التشريع المتعلق بحماية الآثار القديمة على أساس التشجيع لا التهديد، وكل من اكتشف أثرًا دون أن يكون مزودا بالتصريح المذكور في الفقرة الخامسة وأبلغ الأمر إلى أحد موظفي الدائرة المختصة يكافأ بمكافأة تتناسب مع قيمة ما اكتشفه.

3- لا يجوز بيع شيء من الآثار القديمة إلا للدائرة المختصة ما لم تتنازل تلك الدائرة عن شرائه، ولا يجوز إخراج شيء من الآثار القديمة من البلاد إلا بموجب رخصة تصدير صادرة من تلك الدائرة.
4- كل من أتلف أو ألحق ضررا بقطعة من الآثار القديمة عن سوء نية أو إهمال يعاقب بالعقوبة المعينة.
5- يحظر إجراء الحفر أو التنقيب للبحث عن الآثار القديمة إلا بتصريح من الدائرة المختصة ويغرم المخالف بغرامة مالية.
6- توضع شروط عادلة لنزع ملكية الأراضي ذات القيمة التاريخية أو الأثرية سواء أكان نزع الملكية مؤقتا أم دائما.
7- يقتصر في إعطاء التصريح لإجراء الحفريات على الأشخاص الذين يقدمون أدلة كافية على خبرتهم في الآثار، ويترتب على إدارة فلسطين ألا تسير عند إعطاء هذه التصاريح على طريقة تؤدي إلى استثناء علماء أي أمة من الأمم من التراخيص بدون سبب مبرر.
8- يقسم ناتج الحفريات بين المكتشف والدائرة المختصة على أساس النسبة التي تعينها تلك الدائرة، فإذا تعذرت القسمة لأسباب علمية يعطى للمكتشف تعويض عادل بدلا من إعطائه قسما من الآثار المكتشفة.

المادة الثانية والعشرون: تكون الإنجليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين، وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين يجب أن تكرر بالعبرية، وكل عبارة أو كتابة بالعبرية يجب أن تكرر بالعربية.

المادة الثالثة والعشرون: تعترف إدارة فلسطين بالأيام المقدسة (الأعياد) عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين كأيام عطلة قانونية لأفراد تلك الطائفة.

المادة الرابعة والعشرون: تقدم الدولة المنتدبة إلى عصبة الأمم تقريرا سنويا بصورة تقنع المجلس يتناول التدابير التي اتخذت أثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب، وترسَل نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التي تسن أو تصدر أثناء تلك السنة مع التقرير.

المادة الخامسة والعشرون: يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجئ أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل للتطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين فيما بعد بالنسبة للأحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة، وأن تتخذ ما تراه ملائما من التدابير لإدارة تلك المنطقة وفقا لأحوالها المحلية بشرط ألا يؤتى بعمل لا يتفق مع أحكام المواد 15، 16، 18.

المادة السادسة والعشرون: توافق الدولة المنتدبة على أنه إذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من أعضاء عصبة الأمم حول تفسير نصوص صك الانتداب أو تطبيقها وتعذر حله بالمفاوضات، يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم.

المادة السابعة والعشرون: إن كل تعديل يجرى من شروط هذا الانتداب يجب أن يكون مقترنا بموافقة مجلس عصبة الأمم.

المادة الثامنة والعشرون: في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يتخذ مجلس عصبة الأمم ما يراه ضروريا من التدابير لصون استمرار الحقوق المؤمنة بموجب المادتين 13 و14 على الدوام لضمان العصبة، ويستعمل نفوذه لأن يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملتها إدارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احتراما تاما وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد أو المكافآت.

اعلان اقامة دولة إسرائيل
14 مايو 1948

إعلان دولة إسرائيل

أرض إسرائيل هي مهد الشعب اليهودي، هنا تكونت شخصيته الروحية والدينية والسياسية، وهنا أقام دولة للمرة الأولى، وخلق قيما حضارية ذات مغزى قومي وإنساني جامع، وفيها أعطى للعالم كتاب الكتب الخالد.

بعد أن نفي عنوة من بلاده حافظ الشعب على إيمانه بها طيلة مدة شتاته، ولم يكف عن الصلاة أو يفقد الأمل بعودته إليها واستعادة حريته السياسية فيها.

سعى اليهود جيلا تلو جيل مدفوعين بهذه العلاقة التاريخية والتقليدية إلى إعادة ترسيخ أقدامهم في وطنهم القديم، وعادت جماهير منهم خلال عقود السنوات الأخيرة.. جاؤوا إليها روادا ومدافعين، فجعلوا الصحارى تتفتح وأحيوا اللغة العبرية وبنوا المدن والقرى، وأوجدوا مجتمعًا ناميا يسيطر على اقتصاده الخاص وثقافته.. مجتمعاً يحب السلام لكنه يعرف كيف يدافع عن نفسه، وقد جلب نعمة التقدم إلى جميع سكان البلاد وهو يطمح إلى تأسيس أمة مستقلة.

انعقد المؤتمر الصهيونى الأول في سنة 5657 عبرية (1897 ميلادية) بدعوة من ثيودور هرتزل الأب الروحي للدولة اليهودية، وأعلن المؤتمر حق الشعب اليهودي في تحقيق بعثه القومي في بلاده الخاصة به.

واعترف وعد بلفور الصادر في 2 نوفمبر (تشرين الثاني) 1917 بهذا الحق، وأكده من جديد صك الانتداب المقرر في عصبة الأمم، وهي التي منحت بصورة خاصة موافقتها العالمية على الصلة التاريخية بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل واعترافها بحق الشعب اليهودي في إعادة بناء وطنه القومي.

وكانت النكبة التي حلت مؤخرا بالشعب اليهودي وأدت إلى إبادة ملايين اليهود في أوروبا دلالة واضحة أخرى على الضرورة الملحة لحل مشكلة تشرده عن طريق إقامة الدولة اليهودية في أرض إسرائيل من جديد.. تلك الدولة التي سوف تفتح أبواب الوطن على مصراعيه أمام كل يهودي، وتمنح الشعب اليهودي مكانته المرموقة في مجتمع أسرة الأمم حيث يكون مؤهلا للتمتع بكافة امتيازات تلك العضوية في الأسرة الدولية.

لقد تابع الذين نجوا من الإبادة النازية في أوروبا وكذلك سائر اليهود في بقية أنحاء العالم عملية الهجرة إلى أرض إسرائيل غير عابئين بالصعوبات والقيود والأخطار، ولم يكفوا أبدا عن توكيد حقهم في الحياة الحرة الكريمة وحياة الكدح الشريف في وطنهم القومي.

وساهمت الجالية اليهودية في هذه البلاد خلال الحرب العالمية الثانية بقسطها الكامل في الكفاح من أجل حرية وسلام الأمم المحبة للحرية والسلام وضد قوى الشر والباطل النازية. ونالت بدماء جنودها ومجهودها في الحرب حقها في الاعتبار ضمن مصاف الشعوب التي أسست الأمم المتحدة.

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) سنة 1947 مشروعا يدعو إلى إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل. وطالبت الجمعية العامة سكان أرض إسرائيل باتخاذ الخطوات اللازمة من جانبهم لتنفيذ ذلك القرار. إن اعتراف الأمم المتحدة هذا بحق الشعب اليهودي في إقامة دولة هو اعتراف يتعذر الرجوع عنه أو إلغاؤه.

إن هذا هو الحق الطبيعي للشعب اليهودي في أن يكون سيد نفسه ومصيره مثل باقي الأمم في دولته ذات السيادة.

وبناء عليه نجتمع هنا نحن أعضاء مجلس الشعب ممثلي الجالية اليهودية في أرض إسرائيل والحركة الصهيونية في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل. وبفضل حقنا الطبيعي والتاريخي وبقوة القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، نجتمع لنعلن بذلك قيام الدولة اليهودية في أرض إسرائيل والتي سوف تدعى "دولة إسرائيل".

ونعلن أنه منذ لحظة انتهاء الانتداب هذه الليلة عشية السبت في السادس من مايو (أيار) سنة 5708 عبرية (الموافق الخامس عشر من مايو سنة 1948 ميلادية) وحتى قيام سلطات رسمية ومنتخبة للدولة طبقا للدستور الذي تقره الجمعية التأسيسية المنتخبة في مدة لا تتجاوز أول أكتوبر (تشرين الأول) سنة 1948.. منذ هذه اللحظة سوف يمارس مجلس الشعب صلاحيات مجلس دولة مؤقت وسوف يكون جهازه التنفيذي الذي يدعى "إسرائيل".

وسوف تفتح دولة إسرائيل أبوابها أمام الهجرة اليهودية لتجميع شمل المنفيين، وسوف ترعى تطور البلاد لمنفعة جميع سكانها دون تفرقة في الدين أو العنصر أو الجنس.

وسوف تضمن حرية الدين والعقيدة واللغة والتعليم والثقافة، وسوف تحمى الأماكن المقدسة لجميع الديانات وسوف تكون وفية لمبادئ الأمم المتحدة.

إن دولة إسرائيل مستعدة للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وممثليها على تنفيذ قرار الجمعية العامة في 29 نوفمبر (تشرين الثاني) 1947، وسوف تتخذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الوحدة الاقتصادية لأرض إسرائيل بكاملها.

وإننا نناشد الأمم المتحدة أن تساعد الشعب اليهودي في بناء دولته، ونحن نستقبل دولة إسرائيل في مجتمع أسرة الأمم.

ونناشد السكان العرب في دولة إسرائيل وسط الهجوم الذي يشن علينا ومنذ شهور أن يحافظوا على السلام، وأن يشاركوا في بناء الدولة على أساس المواطنة التامة القائمة على المساواة والتمثيل المناسب في جميع مؤسسات الدولة المؤقتة والدائمة.

إننا نمد أيدينا إلى جميع الدول المجاورة وشعوبها عارضين السلام وحسن الجوار، ونناشدهم إقامة روابط التعاون والمساعدة المتبادلة مع الشعب اليهودي صاحب السيادة والمتوطن في أرضه. إن دولة إسرائيل على استعداد للإسهام بنصيبها في الجهد المشترك لأجل تقدم الشرق الأوسط بأجمعه.

وإننا نناشد الشعب اليهودي في جميع أنحاء المنفى الالتفاف حول يهود أرض إسرائيل ومؤازرتهم في مهام الهجرة والبناء والوقوف إلى جانبهم في الكفاح العظيم لتحقيق الحلم القديم.. ألا وهو خلاص إسرائيل.

إننا نضع ثقتنا في الله القدير ونحن نضيف توقيعنا على هذا الإعلان خلال هذه الجلسة لمجلس الدولة المؤقت على أرض الوطن في مدينة تل أبيب عشية هذا السبت اليوم الخامس من مايو (أيار) سنة 5708 عبرية (الموافق الرابع عشر من مايو 1948)."

<u>توقيع</u>

ديفد بن غوريون - دانيال أومستر - مردخاي بنتوف - إسحق بن زفي - إلياهو برلن - برتز برنشتين - حاخام ذيف غولد - مائير غرايوفسكي غوينباوم - إبراهام غرانوفسكي - إليوهو دوبكن - مائير فلز - زوراه واراهافيغ - هرزل شاري- راشيل كوهين - كالمان كاهان - س كوثاش- إسحق مائير ليفن - م. د. ليفنشتاين - زفي لوريا - غولدا مايرسن - ناحوم نير- راف لكس- زفي سيغال- يهودا ليب - كوهين فشمان - ديفد نلسون - زفي بنحاس - أهرون زيلخ - موشي كولورني - أ. كابلان - أ. كاتز - فيلكس روزنبلت - د. ديمبر - ب. ريبتور - موردخاي شامير بن زيون سنتيرنبرغ - بيخور شطربت - موشي شابيرا - موشي شرتوك.

ملحق 4

اللاجئون الفلسطينيون: التعريف والحماية

يمكن تصنيف المشردين واللاجئين الفلسطينيين بما في ذلك ضحايا الهدم الجبري للمنازل كما يلي:

1- لاجئو 1948: يتراوح عدد السكان الذي تم تشريدهم في بداية الأمر من 770 إلى 780 ألف[31]، زاد عددهم الآن إلى حوالي خمسة مليون شخص.
2- لاجئو 1967: عدد الذين تم تشريدهم في بداية الأمر يبلغ تقريبا350 ألف[32] وقد زاد العدد فيما بعد لأكثر من مليون شخص (على الرغم من أن ذلك ربما يتضمن عدد مزدوج بما أن 30% على الأقل من لاجئى 1967 هم لاجئون للمرة الثانية (تم تشريدهم من منازلهم في بادئ الأمر في عام 1948).
3- لاجئون (أقل نسبيا في العدد) من سنوات ما بين الحروب واللاجئون من حرب أكتوبر 1973.
4- السكان الفلسطينيون في إسرائيل "المشردون داخليا" والذين تم ترحيلهم بمقتضى قانون ملكية الغائب: المشردون في بادئ الأمر 75-80 ألف وزاد العدد حاليا ليصل إلى نحو 200 ألف شخص.
5- المجتثون وهم أشخاص مشردون داخليا تم إخلائهم من قراهم داخل إسرائيل 1948 وداخل حدود الهدنة حيث تم تدمير قراهم و/أو نزع ملكيتها دون تطبيق قانون ملكية الغائب".

الحماية الدولية للاجئي فلسطين؟

تحليل نقدي لشرح المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والذي تم مراجعته فى سبتمبر عام 2002 لوضع اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقانون اللاجئين الدولي:
منذ عام 1948، طالب اللاجئون الفلسطينيون بالحماية الدولية لتمكينهم من ممارسة حقهم في العودة إلى منازلهم وأراضيهم التي تم نزع ملكيتها بشكل غير قانوني على يد إسرائيل ولتجنب أي اضطهاد داخل أماكن اللجوء]. وهم يطالبون من منفا[هم] في الشرق الأوسط وأوربا وغير ذلك من الأماكن بحماية حقهم في حرية الحركة وتجمع الأسرة والحصول على التعليم والعمل والسكن الملائم. وكثيرا ما رفع اللاجئون الفلسطينيون نداءات يائسة إلى المجتمع الدولي للحصول على الحماية من تجدد تشريدهم بالقوة والعقاب الجماعي والتدمير الجبري لممتلكاتهم و[غير ذلك] من جرائم الحرب.
كانت مذبحة صابرا وشاتيلا (بيروت) عام 1982، وانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية وقطاع غزة (1987-1991) وعمليات الطرد الجماعي من الكويت وليبيا في أوائل التسعينات من الانتهاكات التي أدت إلى استصدار قرارات ومبادرات جديدة للأمم المتحدة بهدف تطوير الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين. إلا أن هذه المجهودات لم تسفر عن أي تحسن جوهري و استمر اللاجئون الفلسطينيون من منفاهم بالمطالبة بالحماية الدولية إزاء ما كانوا يواجهونه من هجمات إسرائيلية عسكرية جماعية ضد سكان المعسكرات المدنية في الانتفاضة الحالية (الثانية)

[31] جانيت أبو لغد "التحول الديموغرافى لفلسطين" في أبو لغد، التحول في فلسطين (افانستون، مطبعة جامعة نورث ويسترن، 1971)،119-38 ، 134
[32] جانيت أبو لغد " الطرد المستمر من فلسطين: 1965-1985" من جلين آ. بيرى، فلسطين: استمرار نزع الملكية (بلمونت MA: AAUG، 1986) 12.

خمسة عقود من الاستبعاد من نظام الحماية الدولي:

لأكثر من خمسة عقود، قدم اتفاق 1951 المتعلق بوضع اللاجئين (اتفاق اللاجئين) اطارا قانونيا عالميا من الحماية الدولية للاجئين. منذ عام 1950 قام مكتب المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابع للأمم المتحدة UNHCR بتمثيل الوكالة الدولية الأساسية المسئولة عن توفير الحماية للاجئين.

وإلى الآن لم يجن معظم الفلسطينيين سوى منافع قليلة من نظام الحماية الدولية هذا. فالمفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لا تتمتع بسلطة توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين. إن كتيب المفوضية حول إجراءات ومعايير تحديد وضع اللاجئين، وهو مرجع رئيسي لصناع السياسات والممارسين في مجال قانون اللجوء، قد نظر إلى اللاجئين الفلسطينيين أساسا في ضوء استبعادهم من سلطة المفوضية وما يصاحب ذلك من حماية (أنظر الفصل IV: بنود الاستبعاد)

اعتمد تفسير المفوضية لاتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين فيما يتعلق باستبعاد لاجئى فلسطين- وخاصة اللاجئين الذين يقيمون في مناطق التشغيل الخاصة بوكالة الإغاثة والأعمال التابعة للأمم المتحدة-على أن UNRWA تقوم بتوفير الحماية والمساندة اللازمة للاجئين الفلسطينيين. فوفقا لاتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين (المادة 1د) فان الأشخاص الذين يحصلون على الحماية أو المساعدة من وكالة قائمة تابعة للأمم المتحدة يتم استبعادهم من الاتفاقية حتى تتوقف هذه الحماية أو المساندة لأي سبب. وهذا التفسير لا يفرق بين سلطة الحماية المخولة للجنة المصالحة الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة UNCCP والتي توقفت عن تقديم الحماية في أوائل الخمسينات من جهة وبين سلطة المساعدة التي تقدمها UNRWA من جهة أخرى.

في عام 2002، قامت المفوضية بأول مبادرة تتناول الفجوات الواضحة (فجوات الحماية) الموجودة في نظام الحماية الخاص الذي توفره للاجئين الفلسطينيين إذ أن هناك فجوات جادة في الحماية اليومية للاجئين الفلسطينيين في المنفى. ومن أكثر المشكلات شدة تلك المشكلات التي تعج بها لبنان و الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وثمة فجوات كبيرة أيضا توجد في البحث عن الحلول (مثل العودة وإعادة التوطين والتعويضات) التي تتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ولا يوجد حاليا أي وكالة لها الحق الكامل في توفير الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين.

التفسير الجديد للمفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بشأن وضع اللاجئين الفلسطينيين بمقتضى قانون 1951 المتعلق بوضع اللاجئين الفلسطينيين

تم استكمال ونشر التفسير المنقح للمفوضية العليا لشئون اللاجئين بخصوص وضع اللاجئين الفلسطينيين بمقتضى قانون 1951 الخاص باللاجئين ونشره في سبتمبر 2002 (للحصول على نسخة كاملة من التفسير المنقح، أنظر المرجع الموجود بنهاية التحليل)

نواحي إيجابية:

1- تناول التفسير المنقح كل أصناف اللاجئين الفلسطينيين وليس نوع واحد من الفلسطينيين المشردين داخليا. ويوضح التفسير الحالي ثلاثة أصناف من اللاجئين الفلسطينيين الذين يشملهم اتفاق 1951:

(أ) " اللاجئون الفلسطينيون" الذين يشملهم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 (1948) والذين تم تشريدهم من ذلك الجزء من فلسطين الذي تحول فيما بعد إلى إسرائيل ولم يتمكنوا من العودة إلى هناك مرة أخرى. وتضم هذه الشريحة فلسطينيو 1948 المشردين داخليا في إسرائيل. وتحتاج مضامين هذا التفسير إلى توضيح آخر. فالكثير من الأعراف المتعلقة بوضع اللاجئين في قانون اللجوء الدولي

تضمن معاملة متساوية فقط للأجانب في دولة اللجوء. ومن ثم ربما لا يتم تطبيقها على الفلسطينيين المشردين داخليا وهم مواطنو إسرائيل.

(ب) " الأفراد المشردون" والذين اشتمل عليهم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2252 (ES-V) الصادر في 4 يوليو 1967 والذين لم يتمكنوا من العودة إلى الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967.

(ت) " اللاجئون الفلسطينيون" الذين لا يعدون ضمن لاجئى 1948 ولا ضمن الأفراد المشردين داخليا لعام 1967 والذين يعيشون خارج الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967 ولا يقدرون أو لا يرغبون في العودة مرة أخرى بسبب الخوف المبرر من الاضطهاد

2- يعترف التفسير المنقح للمفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بأن الفقرة 1د (الجملة الثانية) تعتبر أيضا " فقرة تضمين" بينما تناولت الإشارة السابقة إلى الفقرة 1د من كتيب المفوضية (فصل IV " فقرات الاستبعاد") هذه الفقرة كبند استبعاد. ووفقا للشرح الجديد فإن كل من لاجئى 1948 (شريحة أ) و لاجئى 1967(شريحة ب) يعدون من ضمن اللاجئين الذين "تشملهم الاتفاقية" بسبب انتمائهم لواحدة من تلك المجموعات (تعريف مجموع اللاجئين Group Refugee Definition). وترى المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة UNHCR أن أفراد هذه المجموعة ليسوا بحاجة إلى إثبات وجود اضطهاد شخصي لكي يحصلوا على الحماية بمقتضى اتفاقية اللاجئين لعام 1951. إلا أنه يلزم تقديم الدليل على وجود خوف مبرر من الاضطهاد (المادة 1أ من الاتفاقية، التعريف الفردي للاجئين Individual Refugee Definition) وذلك بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة عام 1967 والذين يدعون وضع اللجوء (شريحة "ج"). إن التفسير المنقح لUNHCR من شأنه أن يسهل من عملية التناغم والتناول الخاصة بطلبات الحماية التي يقيمها اللاجئون الفلسطينيون أو الأفراد المشردون إلى سلطات الدولة المحلية.

3- ينص التفسير المنقح على أن لاجئى 1948 (شريحة أ) و لاجئى 1967 (شريحة ب) يتم حمايتهم بمقتضى اتفاقية 1951 طالما أنهم يقيمون خارج منطقة عمليات UNRWA. واعتمادا على المادة 1د (الفقرة 2)، لا يحتاج هؤلاء الأفراد إثبات وجودهم خارج المنطقة بشكل جبري. ويجب أن يسهم هذا التفسير في إنهاء الجدل الثائر حول "إمكانية العودة" في إطار خدمات الهجرة المحلية والمحاكم وذلك بالنسبة للفلسطينيين وألا يكونوا مستحقين للحماية بمقتضى اتفاقية 1951 .

4- ينص التفسير المنقح بوضوح على أن أبناء لاجئى 1948 (شريحة أ) و لاجئى 1967 (شريحة ب) يستحقون الحماية بمقتضى اتفاقية 1951 حتى و إن لم يقم هؤلاء الأبناء مطلقا في منطقة عمليات UNRWA. ومن ثم تؤكد المفوضية العليا لشئون اللاجئين على وضع اللاجئين وحقوق الحماية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين والأفراد المشردين كما هو مطبق في قرارات الأمم المتحدة السابقة وممارسات وكالات الأمم المتحدة (مثل وكالة الإغاثة والأعمال التابعة للأمم المتحدة UNRWA)

نواحي سلبية:

1- يتمثل النقص الأساسي في التفسير المنقح للمفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين الذين يحتاجون إلى حماية، في غياب تفسير واضح للغة " الحماية أو المساعدة" في الإشارة إلى نظام الأمم المتحدة الخاص باللاجئين الفلسطينيين. إذ أن التفسير يستخدم جملة " حماية أو مساعدة" فقط فيما يتعلق بالـUNRWA دون الإشارة الواضحة إلى سلطة الحماية المخولة للجنة المصالحة الفلسطينية التابعة للأمم المتحدة UNCCP على الرغم من أن كلتا الوكالتين قد وُجدتا وقت صياغة اتفاقية اللاجئين عام 1951. فالـUNRWA لديها فقط سلطة المساندة مع بدائل حماية محددة. فبينما ينص التفسير التفسيري على عدم قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة أو أي قرار تابع للأمم المتحدة بتقييد نطاق سلطة UNRWA، فإنه يتضح أيضا عدم قيام الجمعية العامة أو أي قرار تابع للأمم المتحدة بتوسيع نطاق سلطة UNRWA من أجل توفير الحماية الشاملة للاجئين الفلسطينيين. بل أنه لم يتم تناول الحقيقة الذاهبة إلى أن الأمم المتحدة قد أقامت وكالة حماية خاصة للاجئين الفلسطينيين (UNCCP) وأنها توقفت عن توفير الحماية الكافية في أوائل الخمسينات إلا بشكل هامشي.

ونتيجة لذلك، لم يسهم التفسير المنقح في حل السؤال الهام: ما هي الوكالة المسئولة عن تقديم الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين؟"

1- يمثل تطبيق فقرات الإنهاء 1ج و 1هـ و 1و بمقتضى اتفاقية اللاجئين لعام 1951 فيما يتعلق بلاجئى 1948 (شريحة أ) و لاجئى 1967 (شريحة ب) إشكالية كبيرة.إذ تنص فقرة الإنهاء 1هـ على أن الحماية التي توفرها اتفاقية 1951 لا تنطبق على الأفراد الذين حصلوا على حقوق الجنسية/المواطنة في بلد آخر. وهذا التفسير يغفل حقيقة أن اللاجئين الفلسطينيين والأفراد المشردين يعدون لاجئين بمقتضى الاتفاقية وفقا للفقرة 1د والتي تنص على أن الحماية بمقتضى الاتفاقية ستنقطع فقط إذا " تم استقرار وضع هؤلاء الأفراد وفقا للقرارات المرتبطة بهذا الأمر التي تتبناها الجمعية العامة للأمم المتحدة" أي تنفيذ حل محدد وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194. ومن ثم فإن التفسير لا يتماشى مع لغة وقصد الاتفاقية في حد ذاتها. فمن الممكن أن يكون للتفسير مضامين سياسية خطيرة على اللاجئين الفلسطينيين الذين حصلوا على الإقامة/ المواطنة الدائمة في مكان آخر بينما ما زالوا يرغبون في ممارسة حقهم (العودة ، إعادة التوطين، التعويض) في سياق الحل الدائم لمسألة اللاجئين الفلسطينيين.

2- إن التفسير المنقح لا يقدم تحليلا قانونيا واضحا بشأن وضع اللاجئين الفلسطينيين بصفتهم " أشخاص لا دولة لهم". إن غياب الوضوح في هذا الشأن له مضامين سلبية فيما يتعلق بالشروط الإضافية للحماية الدولية بمقتضى اتفاقية 1961 حول خفض عدم الانتماء لدولة.
3- إن التفسير المنقح، والذي يتضمن معلومات تفصيلية حول المقاييس والمعايير التي تضعها UNRWA لتسجيل اللاجئين، لا يعكس أو يعلق بشكل مؤثر على سياسة UNRWA لتسجيل اللاجئين بالنسبة للأبناء من ناحية العصب. إن التسجيل عن طريق العصب يعد انتهاكا لمبادئ عدم التمييز والمساواة بين الجنسين التي تدعو إليها الأمم المتحدة.

يدعو مركز BADIL كل من UNHCR وUNRWA وغيرهم من وكالات الأمم المتحدة وكذلك المجتمع المدني ومنظمات مجتمع اللاجئين التابعة لها لمتابعة الجدل البنّاء حول المبادئ والآليات التي من الممكن أن تدعم نطاق ونوعية الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين مع ضرورة تحديد نطاق وحجم فجوة الحماية التي يواجهها اللاجئين الفلسطينيين وتناول كيف ومن يتحمل مسئولية سد هذه الفجوة. وهذا الجدال لا بد وأن يأخذ أيضا في الاعتبار التفسير المنقح الذي قامت به المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عام 2002 بشأن وضع اللاجئين الفلسطينيين بمقتضى اتفاقية 1951 للاجئين من أجل توضيح المسائل التي أثارها التحليل السابق.

ملحوظة: يمكن الرجوع إلى النسخة الأصلية من شرح المفوضية العليا لشئون اللاجئين في سبتمبر 2002 (ملحوظة حول إمكانية تطبيق المادة 1 د من اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين الفلسطينيين بالنسبة للاجئين الفلسطينيين") وكذلك الشرح السابق للمفوضية العليا لشئون اللاجئين للمادة 1 د ، واتفاقية اللاجئين لعام 1951 يمكن الرجوع إليهم في:

www.badil.org/Protection/Documents/Protect_Docs.htm

يمكن الرجوع إلى المعلومات المتعلقة بهذا الأمر في ملخصات مركز بديل BADIL رقم 5 (UNCCP)، ورقم 6 (UNRWA)، ورقم 7 (UNHCR) وذلك على موقع :
www.badil.org/Publications/Briefs/I&D_Briefs.htm

معلومات إضافية يوصى بالرجوع إليها:

ليكس تاكنبيرج : وضع الفلسطينيين في القانون الدولي (أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، 1998)
سوزان أكرم وجاى جودوين جيل : ملخص أميكس كوراى على الموقع:
www.badil.org/Publications/Other/Refugees/amicus.pdf

المصدر: مركز مصادر بديل BADIL للنشر المباشر، 24 نوفمبر 2002 (E/63/02)
يهدف مركز مصادر بديل إلى تقديم مجموعة كبيرة من المعلومات البديلة والحيوية والتقدمية الخاصة بمسألة اللاجئين الفلسطينيين في بحثنا للوصول إلى حل عادل ودائم للفلسطينيين المرحلين بما في ذلك تنفيذ حق الرجوع:

صندوق بريد: 728
بيت لحم ، فلسطين
البريد الإلكتروني: info@badil.org
الموقع:www.badil.org
التليفون/ الفاكس:7346–274 2(0) 972+

ملحق 5

القانون والوسائل المؤسسية للمصادرة[33]

وسائل الحصول على الأراضي الفلسطينية: نظرة فنية

فيما يلي نظرة تاريخية متسقة للأدوات التي استخدمتها الدولة الإسرائيلية والمنظمات الصهيونية التابعة للدولة لاحتلال الأراضي الفلسطينية

مؤسسات عامة سابقة على قيام الدولة :
تَمثل أول بعد من أبعاد الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين في تكوين الصندوق اليهودي الوطني (Kayren Kayemeth) والذي تم تسجيله رسميا في بريطانيا كمنظمة دولية عامة وقد نجح في شراء أول أرض في عام 1905 ثم في عام 1907 وتطور فيما بعد إلى المؤسسة الصهيونية المركزية للحصول على الأراضي في فلسطين (جيريس ، 1973). وقد تم تطوير وتوطين تلك الأراضي المكتسبة أيضا من خلال المنظمة الصهيونية العالمية/الوكالة اليهودية واللتان عملتا أيضا دوليا على تحويل الأموال والمستوطنين لأعمال الاستعمار.
وبعد 42 عام من الجهد المنظم الممول تمويلا جيدا من قبل المنظمات الصهيونية وصل إجمالي الملكية اليهودية للأرض في فلسطين في عام 1947 إلى 1.734.000 دونم أو 1.734كيلومتر مربع بما يعادل 6،6% من إجمالي الأرض. امتلك الصندوق الوطني اليهودي 933.000دونم من إجمالي أرض فلسطين المملوكة لليهود (جيريس، 1973). وتم بيع بعض هذه الأراضي للوكالة اليهودية عن طريق ملاك غائبين لم يكونوا هم الملاك الحقيقيين للأرض إلا انهم قد استغلوا موقعهم في الحكومة السابقة ليسجلوا كميات كبيرة من الأراضي بأسمائهم.
إن المؤسسات "الوطنية" الصهيونية هي جهات عامة تشكل جزءا من دولة إسرائيل كما هو منصوص عليه في التشريع الإسرائيلي في القوانين الأساسية وغير ذلك من التشريعات.وقد تقلد ضباط من المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية ومن الصندوق الوطني اليهودي مناصب موازية في جهاز الدولة ويمنح القانون الإسرائيلي المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية والصندوق الوطني اليهودي إعفاءات وتنازلات على مجموعة من الرسوم والضرائب المفروضة على الصفقات التي تتم بالنيابة عن الأفراد اليهود وهى تلك الرسوم والضرائب التي تفرض على من سواهم (ليهن ودافيس 96-99)
قبل إقامة إسرائيل بوقت طويل طالبت المنظمة الصهيونية العالمية والمؤسسة الشقيقة، الوكالة اليهودية، بأن يكون لهم وضع كجهاز عام بمقتضى القانون الدولي. وقد بدأ المؤتمر الصهيوني الأول والذي عقد عام 1897 في بازل صراحة في تحقيق هذا الوضع العام.
إن النتيجة القضائية الرئيسية لهذا الوضع كجهاز عام هو بالطبع الخضوع للقانون. ويتضح الوضع العام لهذه المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية وما يصاحب هذا الوضع من قيود قانونية منذ بداية نشاطهما في فلسطين (مثل النسخ المتعددة لتصريح بلفور في عام 1917، الاعتراف التالي من قبل مجتمع الدول، وانتداب الحكومة الفلسطينية). وقد كانت المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية الجهاز العام الرئيسي الذي يدعم مبدأ "الجنسية اليهودية" والوضع الذي يفرضه ذلك المفهوم بمقتضى قوانين وسياسات إسرائيل.

وقد ظهرت العلاقة الوثيقة بين المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية مع حكومة فلسطين (حكومة الانتداب) على هيئة حكومة ظل في فلسطين تؤدى إلى إقامة دولة إسرائيل (تقرير لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية بمايسون [1986] 100). إلا أن المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة

[33] مقتطفات من عمل ناصر أبو فرحة " ملكية الأراضي في فلسطين/ إسرائيل" (وثيقة العودة) وجوزيف شكلا " الشعب غير المرئي يعود للأضواء: المشردين داخليا في فلسطين والقرى غير المعترف بها ، دورية دراسات فلسطين ، العدد XXXI رقم 1 (خريف 2001)

اليهودية، بزعمها أن "الشعب اليهودي" هو الدائرة الوحيدة لنشاطاتها، قامت بانتهاك التزاماتها المفروضة عليها بصفتها جهة عامة، تلك الالتزامات التي تتماشى مع القوة السياسية والعسكرية النامية للمستعمر اليهودي في فلسطين (نص التقرير الأنجلو أمريكية أن "حكومة الظل اليهودية توقفت عن التعاون مع الحكومة الفلسطينية للحفاظ على القانون والنظام ولقمع الإرهاب) وقامت كل من المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية بتمويل الكثير من مجهودات الحرب ضد الدول العربية منذ خمسين عاما مضت.

إن الاتفاق الذي عقد عام 1954 بين حكومة إسرائيل والجهاز الصهيوني التنفيذي يلقى الضوء بشكل أوضح على العلاقة بين المنظمة الصهيونية العالمية/الوكالة اليهودية من جهة وحكومة إسرائيل من جهة أخرى. وتتضمن الاتفاقية الاعتراف بالصندوق الوطني اليهودي ومنظمة United Israel Appeal بصفتهما " مؤسسات المنظمة الصهيونية" كما يمنح الاتفاق الحق في تنفيذ النشاطات في إسرائيل "عن طريق الصناديق العامة" ويشير الاتفاق في فقرته الأولى إلى اعتبار الجهاز التنفيذي الصهيوني ومؤسساته جزء من حكومة إسرائيل.

تداخلت وظائف كل من المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية على مر العقود وقد ضم الجهاز التنسيقى الذي تشكل عام 1951 التنفيذيين في كل من المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لحكومة إسرائيل. إلا أن الوظائف الفعلية التي تولاها هؤلاء التنفيذيين في حكومة إسرائيل وفى الحكومة العسكرية لإسرائيل تميزت بانقسام العمل بشكل واضح. فقد شاركت المنظمتان في أعمال مشتركة لإمداد وتنظيم وتنفيذ المشروعات الخاصة بالتوطين اليهودي، وبينما تركزت عمليات المنظمة الصهيونية العالمية على المناطق المحتلة في عام 1967، تركزت أعمال الوكالة اليهودية داخل الخط الأخضر (حدود إسرائيل عام 1948-49) إلا أن الأعمال تداخلت في بعض المشروعات الخاصة بالاستيطان ومن أمثلة ذلك سلسلة مستوطنات النجوم السبعة "Seven Stars" والتي تم تنفيذها خلال تولى الجنرال اريل شارون منصب وزير الإسكان. فقد كانت عملية الدعاية والتخطيط جهدا مشتركا للمنظمتين المتكافلتين المساندتين للحكومة إلا أن هذه المستعمرات السبعة امتدت بل وقامت بإزالة الخط الأخضر.

كما أعطت كل من المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لأنفسهما مهمة تمثيل الشعب اليهودي في الخارج، إلا انه لا يوجد وسيلة تتفق مع القانون الدولي تجعل من حكومة إسرائيل، المنظمة الصهيونية العالمية/الوكالة اليهودية أو الصندوق الوطني اليهودي ممثلا لليهود الذين لا يعدون مواطنين في إسرائيل.

نهب ممتلكات اللاجئين والأفراد المشردين:

نتيجة لحرب 1948 واتفاقات الهدنة التي توصلت إليها إسرائيل مع كل من مصر والأردن، قامت إسرائيل بالسيطرة على 20.5 مليون دونم من فلسطين أي ما يمثل 78% من الأرض. وكانت الأغلبية العظمى من هذه الأراضي ملكا للمقيمين الفلسطينيين الذين تم ترحيلهم من قراهم أو الذين هربوا من منازلهم إبان الحرب.

وفى سبتمبر 1948 قامت الدولة بتعيين وصي على ممتلكات الغائبين قام باتخاذ إجراءات لتنظيم الحصول على الأراضي وتخصيصها. وفى الخامس عشر من مارس 1950 قام الكنيست بتمرير قانون ممتلكات الغائبين.

ولضمان إضفاء صفة الشرعية على هذه الغنيمة في عالم يصنف هذا التصرف على أنه جريمة حرب قام الكنيست الإسرائيلي الجديد بالنص على القانون الرئيسي: قانون ممتلكات الغائبين (1950) والذي أعطى دولة إسرائيل بشكل مستقبلي ورجعى حق مصادرة الممتلكات من هؤلاء " الغائبين" وهذا التصنيف يشمل أي فرد مما يلي:

- أي فرد توقف في الفترة ما بين السادس عشر من كيسلف 5708 (29نوفمبر 1947) ونشر التصريح الموجود في القسم 9 (د) من القانون والأمر المحلى Law and Administrative ordinance والذي نشر في 5708 (19 مايو 1948)

توقف عن وجوده كمالك قانوني لأي ممتلكات تقع في منطقة إسرائيل أو تتمتع إسرائيل بها أو تملكها، سواء بشخصه أو بالنيابة عن شخص آخر وكذلك أي شخص آخر قام خلال نفس الفترة بما يلي:

- (ا) كان مواطنا أو تمتع بالمواطنة citizen or national في أي من لبنان، مصر، سوريا، المملكة العربية السعودية، عبر الأردن transjordan العراق أو اليمن أو
- (اا) كان في أي من تلك الدول أو في أي منطقة من فلسطين خارج منطقة إسرائيل
- (ااا) كان مواطنا فلسطينيا وترك مكان إقامته المعتاد في فلسطين:

(أ) لمكان خارج فلسطين قبل 27 أف 5708 (1 سبتمبر 1948) أو

- (ب) لمكان في فلسطين سيطرت عليه في ذلك الوقت القوات التي سعت إلى منع إقامة دولة إسرائيل أو التي ناهضت إقامتها[34].

ومن هذا المنطلق القانوني فإن هؤلاء الأفراد الذين كانوا بعيدين عن ممتلكاتهم في المنطقة العامة لأي شكل من أشكال الحرب- سواء المناطق المشتبكة في القتال أم لا- خلال الفترة المذكورة سيتم مصادرة ممتلكاتهم من قبل إسرائيل وسيتم إدارتها فيما بعد بواسطة الصندوق الوطني اليهودي لمصلحة المهاجرين اليهود. وبالمثل فإن أي مالك شريك ينطبق عليه هذا التصنيف سيفقد أيضا ممتلكاته لصالح إسرائيل. وبينما تم تطبيق ذلك غيابيا على اللاجئين الموجودين خارج فلسطين المحتلة من قبل اليهود (والذين أطلق القانون عليهم لقب "غائبين") فقد أعطى هذا القانون أيضا حق نزع الملكية بشكل قانوني من هؤلاء الذين لم يقوموا مطلقا بترك حدود الدول المقامة حديثا أو هؤلاء الذين تم إعادة استيعابهم في إسرائيل كنتيجة لاتفاقيات الهدنة ومن ثم لم يدخلوا في تعداد اللاجئين "الدوليين". وهذه التصنيفات الأخيرة عرفت عجبا باسم "الغائبين الحاضرين". وعلى الرغم من الأفراد المشردين داخليا هم أيضا "غائبين حاضرين" من واقع حقيقة أن لديهم ممتلكات مصادرة بالفعل فإن هذا الوضع لم يكن منطبقا على الجميع، بل ولم يستعد سوى القليل جدا منهم ممتلكاتهم. ولتحقيق أهداف الدراسة، سوف نشير إلى الإجمالي العام للأفراد المشردين داخليا والذين وصل تعدادهم إلى ربع إجمالي عدد المواطنين الفلسطينيين لإسرائيل وهم 953.500 وإلى عدد الغائبين الحاضرين والذين يصلوا حاليا إلى 200.000.

ومن وجهة نظر القانون، فإن أي فرد غائب عن منزله أو قريته ولكنه ما زال موجودا في مناطق فلسطين التي حصلت عليها إسرائيل سيتم اعتباره " غائب" وربما كان من أشهر حالات الأفراد المشردين داخليا سكان ثلاثة قرى بالقرب من الحدود اللبنانية وهى قرى اكريت، منصورة، كفر برعيم والتي تم طرد قاطنيها بصفة "مؤقتة" من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي في أكتوبر 1948 وتم نقلهم إلى مواقع أخرى ولم يسمح لهم مطلقا بالعودة. ومن السخرية أن الدولة نزعت ملكية منازلهم وأراضيهم بمقتضى قانون ملكية الغائب على الرغم من أنهم لم يتوقفوا عن عرض قضيتهم أمام القضاء[35].

وفى سبتمبر 1953 قام الوصي على ممتلكات الغائبين بتوقيع عقد مع إدارة إسرائيل للبناء والتنمية قام بمقتضاه بتحويل ملكية كل الأراضي التي تقع تحت سيطرته إلى الإدارة على أن تحتفظ إدارة التعمير والتنمية بسعر تلك الممتلكات على صورة قرض وفى نفس الوقت نقل الوصي على ممتلكات الغائبين ملكية المنازل والمباني التجارية في المدن إلى أميدار وهى شركة إسرائيلية أنشئت من أجل توطين المهاجرين اليهود (جيريس 1973)

إلا أنه قبل تحويل الملكية إلى إدارة البناء والتنمية بثلاثة أشهر ، قام الصندوق الوطني اليهودي بإبرام عقد مع الإدارة الإسرائيلية للتعمير والتنمية تقوم الإدارة بمقتضاه ببيع إجمالي 2.373.677 دونم من أراضي

[34] صبرى جيريس " الأراضي العربية في إسرائيل" دورية دراسات فلسطين ، العددII رقم 4 (صيف 1973)، 86

[35] http://www.birem.org/

الدولة أراضي الإدارة إلى الصندوق الوطني اليهودي. وتم إتمام الصفقة بعد أن قامت الإدارة بإكمال صفقتها مع الوصي. وبعد هذه الصفقة وصل إجمالي ملكية الصندوق الوطني اليهودي لأكثر من 90% من إجمالي المناطق التي وقعت تحت سيطرة دولة إسرائيل. وهذه الممتلكات يشار إليها على أنها " أرض الوطن" المحددة لاستخدام اليهود (جيريس، 1973)

التطهير العرقي ومصادرة الأراضي:
تمثل البعد الثالث للحصول على الأراضي الإسرائيلية في فلسطين في مصادرة أراضي القرى الفلسطينية التي تسمى الآن بإسرائيل. استخدم الإسرائيليون الوسائل العسكرية والإدارية والقانونية لمصادرة هذه الأراضي ونزع ملكيتها.
بالإضافة إلى حملة التطهير العرقي التي قامت بها القوات العسكرية اليهودية في حرب 1948 في الفترة من أكتوبر 1948 إلى نوفمبر 1949 قام الجيش الإسرائيلي بإخلاء قرى الصفصاف واكريت وكفر برعيم وكفر عنان وخصاص وجواهنة وقايتياه والغباسية والماجدال والابطاط. وفى عام 1951 قام الجيش الإسرائيلي بإخلاء 13 قرية في المنطقة المثلثة. وفى أكتوبر 1956 قام الجيش الإسرائيلي بإجبار القبيلة البدوية الفلسطينية البكارة على عبور الحدود إلى سوريا. وفى أكتوبر 1959 تم إجبار بعض القبائل البدوية في صحراء نجف على عبور الحدود إلى مصر والأردن. وتم مصادرة أراضي كل هذه القرى بعد التطهير (جيريس 1973).

استغلال قانون الانتداب البريطاني

مع إقامة دولة إسرائيل يوم الخامس عشر من مايو 1948 اعتبرت تلك الأراضي كـ "أراضي دولة" إسرائيلية. وقد استغلت إسرائيل في البداية الأمر المحلى الخاص بالأراضي في فترة الانتداب البريطاني (الحصول على الأراضي للأغراض العامة) (1943) والذي منحت الحكومة الإسرائيلية بمقتضاه نفسها حق مصادرة الأراضي الخاصة مقابل تعويض بسيط. وفيما يتعلق بهذا البُعد عقب الاستقلال، تبنى الكنيست (البرلمان) قانون ممتلكات الدولة التكميلي (1951) والذي يعطى إسرائيل الحق لكي تقوم بنقل كل الممتلكات التي كانت تخص إدارة الانتداب البريطاني إليها. وبسيطرة إسرائيل على كل المناطق التي خصصت لإقامة الدولة اليهودية بالإضافة إلى 50% من المناطق المخصصة في الدولة العربية في فلسطين بمقتضى خطة الأمم المتحدة للتقسيم لعام 1947 اعتبر ما يقرب من 15.025.00 دونم "أراضي دولة" (جيريس 1973) كما قامت الدولة أيضا بتنفيذ إجراءات وتمرير عدة قوانين استخدمت لنقل ملكية الأراضي إلى الوكالات والمستوطنات اليهودية.
ومن الأدوات القانونية التي طبقتها إسرائيل لإخلاء المواطنين العرب من قراهم وأرضهم كان القانون 125 من قوانين دفاع الانتداب البريطاني (الطوارئ) والذي أبطله الانتداب البريطاني قبل ترك فلسطين في عام 1948 إلا أن الإدارة العسكرية الإسرائيلية قد احتفظت به حتى عام 1966. وقد أعطى هذا القرار القادة العسكريين حرية التصرف لإعلان أرض ما مغلقة للأغراض العسكرية. وبمجرد صدور مثل هذا الإعلان فلا يُسمح لأي فرد أن يدخل أو يغادر المنطقة دون إذن خاص. وقد تم طرد الكثير من المواطنين العرب جبريا خارج هذه القرى ولم يسمح لهم بالعودة منذ الخمسينات. وقد عرفت هذه القرى المتضررة بالـ"قرى المجتثة". وقد اعتبر سكان هذه القرى أيضا "كغائبين حاضرين" ولم يتم استخدام القرار 125 مطلقا لإغلاق المستوطنات اليهودية في إسرائيل حتى وان كانت هذه المجتمعات تقع في مناطق خطرة. وفى الواقع فإن المستوطنات اليهودية التي كانت بالقرب من هذه القرى المجتثة قد استخدمت أراضي السكان المحليين لأغراضها الخاصة.

الحجج الأمنية:
مَثل قانون الطوارئ البُعد الرابع لنزع الملكية باستخدام الحجج العسكرية للحصول على الأراضي. فقد أعطى القانون رقم 125 الضباط العسكريون حرية التصرف في إعلان بعض المناطق مناطق مغلقة يمكن للأفراد دخولها فقط بإذن من رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي. وقد اعتبر الجيش الإسرائيلي الإثنى عشر قرية الواقعة في الجليل مناطق عسكرية مغلقة وقاموا بمنع قاطنيها من العودة إليها بعد صدور أوامر الإخلاء لأغراض أمنية (جيريس 1973).
وقد منح استخدام قانون المناطق الأمنية رقم 5709 وزير الدفاع سلطة إعلان أي منطقة داخل مسافة 35 كم على طول الحدود اللبنانية وبالقرب من قطاع غزة كمنطقة أمنية مغلقة ومنحه أيضا إمكانية إصدار أوامر لقاطني تلك المناطق لإخلائها لأسباب أمنية. وبهذه الحجة تم إعلان قرى اكريت وكفر بيرم مناطق أمنية وتم إخلائها في الخامس من نوفمبر 1948. وفى الخامس والعشرين من ديسمبر 1951 دمرت قرية اكريت وصودرت أراضيها التي تبلغ15.650دونم. ودمرت قرية كفر بيرم في السادس عشر من سبتمبر 1953 وصودرت أراضيها البالغة 11.700دونم. كما تم أيضا طرد أهالي قرية الخصاص بالقرب من الحدود السورية بالكامل بمقتضى نفس القانون وذلك في عام 1949 (جيريس 1973).
ثم كان قانون استغلال الأراضي الخالية ليمنح وزارة الزراعة إمكانية الحصول واستغلال الأراضي المهملة أو التي هجرها ملاكها لضمان الاستخدام السليم والفعال. وبمقتضى المادة 24 من القانون 5709 من تلك القواعد قننت وزارة الزراعة الاستيلاء على أراضي القرى الفلسطينية المجاورة لصالح المزارع الجماعية اليهودية (الكيبوتز) (جيريس 1973)
وقد استخدمت إسرائيل هذه القوانين مع القوانين الأمنية لمصادرة الأراضي ثم يعلن الجيش منطقة ما كمنطقة عسكرية مغلقة ويمنع الفلاحين من الوصول إلى المزارع. وفى مرحلة تالية، تقوم وزارة الزراعة بإصدار أوامر المصادرة استنادا إلى زعم إهمال الملاك للمزارع (وأيضا في الحالات التي تترك فيها الأراضي مراحة عن عمد كما يمارس عادة في النظام الزراعي) ثم يقوم ضباط الجيش بإصدار تصاريح للمستوطنين اليهود القادمين الذين تعطيهم وزارة الزراعة الأراضي.
ثم كان قانون إجراءات مصادرة الممتلكات في المدن الفلسطينية 5710، المادة 3، ليمنح الحكومة حق تعيين سلطة خاصة يكون لها حق إصدار أوامر لمصادرة العقارات التي "من الممكن أن تكون لازمة لحماية الدولة والأمن العام أو لاستيعاب العائدين أو لإغاثة الجنود الذين أطلق سراحهم. وقد حدد هذا القانون في بادئ الأمر استخدام تلك الممتلكات لمدة ثلاثة أعوام. ثم قبل انتهاء المدة المحددة تم مد المدة إلى ست سنوات أخرى وقبل انتهاء العام السادس عُدل القانون لكي يعطى الحق للسلطة الخاصة لكي تمد هذه الفترة دون تحديد لو رأت السلطة أن ذلك هاما من أجل الأمن العام لإسرائيل (جيريس 1973).
يتمثل البُعد الثالث في الاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين الذين يعيشون فيما يسمى الآن باسرائيل فى نقل "ملكية" هذه الممتلكات إلى أيدٍ يهودية. في عام 1953 منح القانون 5713 وزير المالية إمكانية نقل ملكية الممتلكات التي صودرت بمقتضى القوانين السابقة على مدى خمسة أعوام سابقة إلى الإدارة الإسرائيلية للتعمير والتنمية. وتنص المادة 2 من هذا القانون على انه في حالة أن يصدر وزير المالية شهادة على ملكية ما، فإنها يجب أن تستوفى ثلاثة شروط:

1- إنها لم تكن تحت سيطرة مالكها في الأول من أبريل عام 1952
2- أنها خصصت في الفترة من 14 يوليو 1948 إلى 1 أبريل 1952 لأغراض التنمية والاستقرار أو الأمن و
3- انه ما زال هناك حاجة إلى الممتلكات في الأغراض المذكورة في النقطة 2

فلو استوفت ممتلكات ما هذه الشروط فسيتم نقلها إلى ملكية الإدارة الإسرائيلية للتعمير والتنمية (جيريس 1973).

وقد عانى مجتمع البدو الفلسطيني في صحراء النقب/نجف من خسارة مماثلة للأراضي في نفس الفترة. إلا انه بما أن المجتمع البدوي قد امتلك قطع واسعة من الأرض كحقول وكمراعى للماشية فإن إسرائيل ما زالت تشن حملة متواصلة للاستيلاء على المزيد من الأراضي عن طريق تقييد حريتهم وإجبارهم على التحضر من خلال أوامر تتعلق بالأمور الأمنية. إن عملية مصادرة الأراضي للسكان الفلسطينيين في إسرائيل عملية مستمرة حتى يومنا هذا إلا أنها تتم بمقياس أقل في الجليل وتستمر بمقياس كبير في المنطقة الجنوبية.

إن البُعد السادس (والحالي) للحصول الإسرائيلي على الأراضي كان احتلال المناطق الفلسطينية المتبقية، الضفة الغربية وقطاع غزة، في يونيو 1967. استخدمت إسرائيل نفس الوسائل لمصادرة الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فالأراضي التي تم تصنيفها على أنها غابات بمقتضى القانون البريطاني تمت مصادرتها بصفتها أراضي تابعة للدولة. وتم استخدام قانون الغائب بنفس الأسلوب في الضفة الغربية وقطاع غزة. وصودرت أراضي أخرى للاستخدام العسكري أو للأغراض الأمنية. وآخر مرحلة من مراحل نقل الأراضي التي صادرتها إسرائيل في الضفة الغربية وغزة تتم اليوم من خلال عملية أوسلو للسلام والتي يتم مناقشتها في جزء لاحق.

ملحق 6
معونة الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل

1- الولايات المتحدة الأمريكية ستمنح إسرائيل 9 مليار دولار على هيئة ضمانات قروض ومليار دولار على هيئة معونة عسكرية.
2- الوظائف الاستراتيجية للمعونة الأمريكية لإسرائيل.
3- المعونة الأمريكية: تفسر "العلاقة الاستراتيجية".
4- المعونة الأمريكية لإسرائيل: ما الذي يجب أن يعلمه دافع الضرائب الأمريكي.
5- تكلفة إسرائيل بالنسبة لدافع الضرائب الأمريكي: أكاذيب حقيقية بشأن المعونة الأمريكية لإسرائيل.

الولايات المتحدة الأمريكية ستمنح إسرائيل 9 مليار دولار على هيئة ضمانات قروض ومليار دولار على هيئة معونة عسكرية،

هاآرتز، 20 مارس 2003.

كتب ألوف بن، ناثان جوتمان (واشنطن) وموتى باسوك، مراسلو ها آرتز.

قررت الإدارة الأمريكية يوم الأربعاء بأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمنح إسرائيل 9 مليار دولار على هيئة ضمانات قروض لفترة أربعة أعوام ومليار دولار على هيئة معونة عسكرية. وما زال عرض المعونة يستلزم موافقة الكونجرس.

وقد أعلن راديو إسرائيل أن مسئولين إسرائيليين قد عبروا عن خيبة أملهم بمبلغ المليار دولار الذي سيحصلون عليه على هيئة معونة عسكرية إذ أن إسرائيل قد طلبت 4 مليار دولار.

وقد تحدثت كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي إلى وزير المالية بنيامين نيتنياهو هاتفيا لتبلغه بالقرار. وقد أعرب نيتنياهو عن شكره هو و الشعب الإسرائيلي.

وقد قررت الإدارة منح إسرائيل مليار دولار إضافية على هيئة ضمانات قروض و كانت إسرائيل قد طلبت في الأساس (8 مليار دولار) لما لسمته الولايات المتحدة الأمريكية من خطوات إيجابية من قبل خطة الطوارئ الاقتصادية التي وضعتها وزارة المالية من أجل إنعاش الاقتصاد والتي قدمتها إلى البيت الأبيض كشرط مسبق للحصول على ضمانات القروض. وفى مقابل الحصول على ضمانات القروض تطلب الولايات المتحدة من إسرائيل القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية.

وقد أرسل قادة الكونجرس هذا الأسبوع برسالة إلى الرئيس جورج بوش يطلبون موافقته على عرض المعونة الخاص الذي تسعى إسرائيل إلى الحصول عليه. و قد تمكن اللوبي الإسرائيلي في واشنطن من توظيف دعم قادة طرفي الكونجرس لمصلحة طلب المعونة. ففي خطاب مشترك كتبه كل من زعيم الأغلبية السيناتور بيل فرست وزعيم الأقلية السيناتور توم داشل ذكروا أن إسرائيل تواجه تحديات جادة في كل من النواحي الاقتصادية والأمنية و انه بالنظر إلى الانحدار الذي يواجه الاقتصاد الإسرائيلي في الأعوام الماضية فإن الولايات المتحدة الأمريكية عليها أن تقدم العون.

وقد نص الخطاب على ما يلي " نحن قلقون إزاء كون إسرائيل تواجه خطر رهن تقدمها العسكري المتميز مستقبليا إن لم يتم معالجة هذا الأمر على الفور. ونحن لا يمكن أن نسمح بحدوث ذلك"وقد أكد الخطاب أيضا على أن الاقتصاد الإسرائيلي يجب أن يمر بسلسلة من الإصلاحات الواسعة حتى يتمكن أن ينجو بنفسه من المحنة الحالية".

وقد قام متحدث البيت النائب دينيس هاسترت (R-III) وزعيم الأقلية بالبيت نانسى بيلوسى (D-CA) بإرسال خطابات مماثلة إلى بوش. إن توقيع شخصيات هامة من كلا الطرفين الحزبيين على الخطابات سيعمل بالطبع على تسهيل مرور الطلب عبر الكونجرس.

الوظائف الإستراتيجية للمعونة الأمريكية لإسرائيل
بقلم ستيفن زونيس[36]
منذ عام 1992 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعرض مبلغ 2 مليار دولار إضافية سنويا لإسرائيل على هيئة ضمانات قروض. وقد أفصح باحثو الكونجرس أنه في الفترة من عام 1974 إلى 1989 تم تحويل 16.4 مليار دولار على هيئة قروض عسكرية أمريكية إلى منح لا ترد وقد كان هذا هو الاتفاق منذ البداية. وفى الواقع فإن كل القروض الأمريكية السابقة لإسرائيل قام الكونجرس بإعفائها في نهاية الأمر وهو بالطبع الأمر الذي ساعد إسرائيل على أن تصرح بالادعاء الذي طالما أعلنته بأنها لم تتخلف مطلقا عن سداد أي قرض حكومي أمريكي.
وقد تمثلت سياسة أمريكا منذ عام 1984 في أن المساعدة الاقتصادية لإسرائيل يجب أن تعادل أو تزيد عما ترده إسرائيل من الدين سنويا للولايات المتحدة الأمريكية. وعلى النقيض من باقي الدول التي تحصل على المعونة على هيئة أقساط ربع سنوية فإن المعونة لإسرائيل منذ عام 1982 تقدم كمبلغ بالكامل في بداية العام المالي مما يجعل الحكومة الأمريكية تقترض من العوائد المستقبلية.
وربما تقوم إسرائيل بإقراض بعض هذه النقود مرة أخرى من خلال أذون الخزانة الأمريكية وتقوم بتحصيل الفوائد الإضافية. بالإضافة إلى ذلك هناك ما يزيد عن 1.5 مليار دولار في الصناديق الأمريكية الخاصة تذهب إلى إسرائيل سنويا على هيئة ا مليار دولار كمنح خاصة قابلة للاقتطاع الضرائبي و500 مليون دولار كصكوك تأمين إسرائيلية. إن قدرة الأمريكيين على تقديم ما يرقى لمستوى المساهمات القابلة للاقتطاع الضرائبي لحكومة أجنبية والذي تم من خلال الأعمال الخيرية اليهودية هو أمر لا يتوافر مع أي دولة أخرى. ولا تشتمل هذه الأرقام على القروض التجارية قصيرة أو طويلة المدى المقدمة من البنوك الأمريكية والتي ارتفعت إلى 1 مليار دولار سنويا في الأعوام الماضية.
تصل المعونة الأمريكية الإجمالية لإسرائيل إلى ثلث موازنة المعونة الخارجية الأمريكية على الرغم من أن إسرائيل تحتل فقط 001,% من إجمالي سكان العالم وتعد واحدة من الدول التي تتمتع بأعلى الدخول للفرد. فإجمالي الناتج القومي GNP لإسرائيل هو في الواقع أعلى من إجمالي الناتج القومي لكل من مصر ولبنان وسوريا والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين. فإسرائيل، والتي يصل دخل الفرد فيها إلى 14 ألف دولار، تعد الدولة رقم 16 في قائمة أغنى دول العالم ودخل الفرد في إسرائيل يعد أعلى من دخل الفرد في المملكة العربية السعودية المعروفة بغناها بالنفط وهى أقل قليلا فقط من دخول معظم دول غرب أوربا. إن مصطلح المعونة لا يصف المعونة الاقتصادية لإسرائيل على أنها معونة تنمية بل تستخدم في المقابل مصطلح "تمويل الدعم الاقتصادي" وبالنظر إلى ازدهار إسرائيل النسبي فإن المعونة الأمريكية لإسرائيل قد أصبحت محل جدل بشكل متزايد. في عام 1994 قام يوشى بيلين، نائب وزير الخارجية وعضو الكنيست بالتصريح للمنظمة الدولية الصهيونية للمرأة بأنه "لو كان وضعنا الاقتصادي أفضل من بلادكم فكيف يتأتى لنا أن نطالبكم بالعمل الخيري ؟"

المعونة الأمريكية لإسرائيل: تفسير العلاقة الاستراتيجية
بقلم ستيفن زونس
"إن علاقة المعونة الأمريكية مع إسرائيل ليست كأي علاقة أخرى في العالم" هذا ما صرح به ستيفن زونس خلال عرض CPAP في السادس والعشرين من يناير. وقد أضاف زونس وهو أستاذ مساعد

[36] دكتور زونيس هو أستاذ مساعد في قسم السياسة بجامعة سان فرانسيسكو.

في مجال العلوم السياسية ورئيس برنامج دراسات السلام والعدل بجامعة سان فرانسيسيكو أن "بشكل عام فإن برنامج المعونة الخارجية لإسرائيل هو أفضل وأكرم برنامج معونة بين أي دولتين". وقد أوضح زونس الأسباب الاستراتيجية وراء المعونة مؤكدا أنها تتمثل في الوفاء باحتياجات مصدري الأسلحة الأمريكيين" وفى الدور الذي "من الممكن أن تلعبه إسرائيل في دفع المصالح الأمريكية الاستراتيجية في المنطقة". وعلى الرغم من كون إسرائيل "دولة متقدمة، مصنعة ومتقدمة أيضا على المستوى التكنولوجي" فإنها "تتلقى معونة أمريكية للفرد سنويا تزيد عن إجمالي الناتج المحلى GDP للفرد في عدة دول عربية". إن ثلث إجمالي موازنة المعونة الأمريكية تقريبا يذهب إلى إسرائيل "على الرغم من أن إسرائيل لديها واحد على الألف من إجمالي عدد سكان العالم فقط وأنها بالفعل واحدة من أكبر الدخول للفرد على مستوى العالم".

ويذهب مسئولو الحكومة الأمريكية إلى أن هذه النقود لازمة لأسباب "أدبية وأخلاقية" بل ويقول البعض أن إسرائيل دولة "ديمقراطية تكافح من أجل بقائها". ولو كان هذا هو السبب الحقيقي بالفعل لكانت المعونة مرتفعة بشكل أكبر خلال سنوات إسرائيل الأولى وكانت قد شهدت انخفاضا كلما زادت قوة إسرائيل. إلا أن "ما حدث في الواقع هو العكس تماما". فطبقا لما ذكره زونيس فإن "99% من إجمالي المعونة الأمريكية الموجهة لإسرائيل كانت بعد حرب يونيو 1967 عندما وجدت إسرائيل نفسها أقوى من أي تجمع للجيوش العربية".

تمرير مشروع قانون المعونة الأمريكية الأجنبية لإسرائيل بالأغلبية

واشنطن:قام مجلس الشيوخ الأمريكي بالأغلبية يوم الأربعاء بتمرير مشروع قانون مخصصات العمليات الأجنبية بأصوات بلغت 96 مقابل صوتين. والنسخة الخاصة بمشروع قانون المعونة الأجنبية يماثل النسخة التي تم تمريرها مسبقا هذا العام في مجلس الشيوخ. وهى تتضمن 2.04 مليار دولار كمعونة عسكرية و720 مليون دولار كمعونة اقتصادية لإسرائيل واشتملت كذلك على الشروط الهامة التي تمكن إسرائيل من تعظيم منافع المعونة من القيام بدفع المبلغ جملة واحدة عند بداية العام المالي.

تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمساندة الهيمنة الإسرائيلية كي تتحول إسرائيل إلى "وكيل للمصالح الأمريكية في تلك المنطقة الاستراتيجية الحيوية". "فقد كانت إسرائيل عونا للولايات المتحدة الأمريكية على هزيمة الحركات الوطنية الراديكالية" وكانت "مختبرا للأسلحة أمريكية الصنع" كما تعاونت المخابرات في كلتا الدولتين و" نقلت إسرائيل الأسلحة الأمريكية إلى دول ثالثة لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية لتتمكن من إرسال الأسلحة إليها مباشرة مثل جنوب أفريقيا والكونتراس وجواتيمالا الواقعة تحت سيطرة المجلس السياسي العسكري junta وإيران. "وقد أشار زونيس إلى تعليق أحد المحللين الخاص بأن "إسرائيل وكأنها قد تحولت إلى وكالة فيدرالية أخرى جاهزة للاستخدام عندما تكون الظروف ملائمة لذلك وعندما تريد القيام بشيء دون أن يشعر أحد". وعلى الرغم من أن العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج تشهد دعما في الأعوام الأخيرة إلا أن هذه الدول "لا تتمتع بالاستقرار السياسي ولا التقدم التكنولوجي ولا بعدد أفراد القوات المسلحة الحاصلين على أعلى تدريب" كما هو الحال مع إسرائيل.

وقد أبلغ ماتى بيليد، اللواء الإسرائيلي وعضو الكنيست أبلغ زونيس أنه ومعظم الجنرالات الإسرائيليين يعتقدون أن هذه المعونة هي "أشبه بالدعم لصناع الأسلحة الأمريكيين" على اعتبار أن معظم المعونة العسكرية لإسرائيل تستخدم لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك أن شراء إسرائيل للأسلحة يؤدى إلى مزيد من الطلب على الأسلحة في الدول العربية. وفقا لزونيس "فإن الإسرائيليين قد أعلنوا من قبل في عام 1991 أنهم يؤيدون فكرة تجميد عملية تحويلات الأسلحة في الشرق الأوسط إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت تلك الفكرة".

في خريف 1993، وعندما كان لدى الكثيرين آمالا في السلام، قام 78 سيناتور بالكتابة إلى الرئيس السابق بيل كلينتون يؤكدون على بقاء المعونة لإسرائيل على "المستويات الحالية". وكان "السبب الوحيد" هو "الشراء الكثيف للدول العربية للأسلحة المتطورة" وتجاهل الخطاب أن يذكر أن 80% من

هذه الأسلحة الموجهة إلى الدول العربية تأتى من الولايات المتحدة الأمريكية ويقول زونيس "أنا لا أنكر للحظة واحدة قوة AIPAP (لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية)، ولا اللوبي المساند لإسرائيل" وغير ذلك من التجمعات. إلا أن "مجموعة الصناعات الفضائية Aerospace Industry Association والتي تدعم هذه الشحنات المكثفة من الأسلحة تتمتع بفاعلية أكبر. "وقد أعطت هذه الجمعية ضعف النقود التي قدمتها الجمعيات المساندة لإسرائيل مجتمعة لتمويل الحملات". إن "قوتها على الكابيتول هيل فيما يتعلق بالتأثير تتعدى قوة AIPAC". وقد أكد زونيس على أن قوة الدفع التي تتمتع بها السياسة الأمريكية لن تتغير إذا اختفت AIPAC. فنحن لم نكن بحاجة إلى لوبي إندونيسي لكي ندعم إندونيسيا في كبتها الوحشي لتيمور الشرقية كل هذه الأعوام" وهذه مسألة معقدة وقد صرح زونيس أننا لا نحتاج أن نكون "متآمرين" ولكنه طالب الحضور بأن يتخيلوا معه ماذا يمكن "أن يفعله التصنيع الفلسطيني، التكنولوجيا الإسرائيلية وأموال النفط الربى لتغيير الشرق الأوسط.. وماذا يعنى ذلك لصناع الأسلحة الأمريكيين؟ شركات البترول؟ مخططي البنتاجون؟ " يشير عدد متزايد من الإسرائيليين إلى أن هذه الأموال ليست في مصلحة إسرائيل. ويضيف زونيس أنه كما جاء على لسان بيليد فإن "هذا الدعم يشجع إسرائيل على اتخاذ وضع عناد وصلف فيما يتعلق بعملية السلام". بالإضافة إلى ذلك فإنه أمام كل دولار ترسله الولايات المتحدة الأمريكية كمعونة للأسلحة يجب على إسرائيل أن تقوم بإنفاق دولارين أو ثلاثة دولارات لتدريب الأفراد على استخدام الأسلحة وشراء قطع الغيار أو بمعنى آخر لكي تستفيد من المعونة. ويرى "معظم الاقتصاديين الإسرائيليين أن هذا الأمر ضار جدا بمستقبل الدولة".

وقد وصفت صحيفة ايدعوت احرونوت الإسرائيلية دولة إسرائيل بأنها "رسول الأب الروحي لأنها تتحمل كل (الأعمال الشاقة) عن الأب الروحي الذي يحاول دائما أن يظهر بمظهر صاحب الأعمال الأكبر والأكثر احتراما". ويشير الكاتب الساخر الإسرائيلي ب. ميشيل إلى المعونة الأمريكية بهذا الأسلوب فيقول "إن سيدي يعطيني الطعام الذي آكله وأعض من يأمرني بعضه وهذا ما يسمى بالتعاون الإستراتيجي". "ولمواجهة هذه العلاقة الاستراتيجية، لا يمكن أن يركز الفرد فقط على اللوبي الإسرائيلي ولكن يجب أن يتوجه أيضا إلى دراسة "القوى الأكثر اتساعا". "وحتى نتمكن من التعامل مع هذا الموضوع بالكامل" فإنه سيكون من "الصعب جدا علينا أن نفوز" في مجالات أخرى تتعلق بفلسطين.

إن "نتائج" هذا التفكير قصير المدى للسياسة الأمريكية هي نتائج "مأساوية" ليس فقط "للضحايا المباشرين" ولكن "في نهاية الأمر لإسرائيل نفسها" و"للمصالح الأمريكية في المنطقة". إن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بإرسال كميات هائلة من المعونة إلى الشرق الأوسط وعلى الرغم من ذلك "فإننا نتمتع بأمن أقل من أي وقت مضى" سواء بالنسبة للمصالح الأمريكية في الخارج أو للأمريكيين كأفراد. وقد أشار زونيس إلى "العداء المتزايد والنامي من قبل المواطن العربي العادي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية". وكما يقول زونيس فإنه على المدى البعيد فإن "السلام والاستقرار والتعاون مع العالم العربي المتسع هو أهم بكثير للمصالح الأمريكية من تحالفها مع إسرائيل".

ولا تقتصر أهمية هذا الأمر على العاملين من أجل الحقوق الفلسطينية فحسب إلا انه أيضا يهدد "الأجندة الكاملة للمعنيين منا بأمور حقوق الإنسان والذين يهتمون بأمور ضبط التسلح والقانون الدولي". ويرى زونيس قوة كامنة هامة في بناء "حركة ذات قاعدة عريضة حولها".

يعتمد النص السابق على ملحوظات جاءت يوم السادس والعشرين من يناير عام 2001 على لسان ستيفن زونيس الأستاذ المساعد في العلوم السياسية ورئيس برنامج دراسات السلام والعدل بجامعة سان فرانسيسكو.

المعونة الأمريكية لإسرائيل: ما الذي يجب أن يعلمه دافع الضرائب الأمريكي.
كتب توم مالثانير
أثناء سيرى هذا الصباح في شارع الشهداء في الخليل رأيت رسومات على واجهات المحال والمظلات. وعلى الرغم من تأخره عن الجدول الزمني بثلاثة أشهر وتخطي إمكانيات الموازنة بنسبة مائة بالمائة فقد تم استكمال تجديد شارع الشهداء أخيرا هذا العام. قال مدير المشروع أن سبب هذا التأخير والزيادة في التكلفة هو ما قام به المستوطنون الإسرائيليون في مجمع المستوطنات بيت حداسة في الخليل من تخريب للمشروع. فهم يقومون بكسر أعمدة الإضاءة في الشارع ويضربون عمال المشروع بالحجارة ويقذفون نوافذ البلدوزرات وغير ذلك من المعدات الثقيلة بالنبال ويقومون بكسر حجارة الرصف قبل وضعها وهم يقومون الآن بتشويه منازل ومحال الفلسطينيين بتلك الكتابات على الحوائط والأماكن العامة. فهؤلاء المستوطنين لا يريدون فتح شارع الشهداء للمرور الفلسطيني كما هو متفق عليه طبقا لاتفاق أوسلو 2. إن الإنفاق على مشروع التجديد يتم عن طريق أموال المعونة الأمريكية ولا شك انه يضايقني أن يتم إنفاق دولارات الضرائب التي أقوم بدفعها في تجديدات يقوم المستوطنون الإسرائيليون بتدميرها.
لا يدرك معظم الأمريكيين مبلغ عوائد الضرائب التي تقوم حكومتنا بإرسالها إلى إسرائيل. فبالنسبة للعام المالي المنتهى في 30 سبتمبر 1997 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعطاء إسرائيل مبلغ 6.72 مليار دولار أمريكي: منها 6.194 مليار دولار تحت بند مخصصات المعونة الأجنبية الخاصة بإسرائيل و526 مليون دولار من الوكالات مثل وزارة التجارة، وكالة المعلومات الأمريكية U.S. Information Agency والبنتاجون. ولا يتضمن مبلغ الـ6.72 مليار دولار ضمانات القروض ولا الفائدة المركبة السنوية والتي تصل إلى 3.122 مليار دولار تدفعها الولايات المتحدة الأمريكية على النقود التي تقترضها لتعطيها لإسرائيل. كما لا يشتمل هذا المبلغ على التكلفة التي يستحقها دافعي ضرائب كإعفاءات من ضريبة IRS والتي يمكن أن يطالب بها المانحون عندما يقومون بتقديم النقود إلى الأعمال الخيرية الخاصة بإسرائيل. (يطالب المانحون بحوالي 1 مليار دولار في تخفيضات الضريبة الفيدرالية سنويا. وهو ما يكلف دافعو الضرائب الآخرين في نهاية الأمر من 280 إلى 390 مليار دولار) وعند إضافة المنح والقروض والفوائد وخصومات الضرائب إلى العام المالي المنتهى في 30 سبتمبر 1997 نجد أن علاقتنا الخاصة بإسرائيل تكلف دافعي الضرائب الأمريكيين ما يزيد عن 10 مليار دولار.
ومنذ عام 1949 أعطت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل إجمالي 83.205 مليار دولار أمريكي. وتكاليف الفائدة التي يتحملها دافعو الضرائب الأمريكيون بالنيابة عن إسرائيل وصلت إلى 49.937 مليار دولار أمريكي مما يجعل إجمالي مبلغ المعونة المقدم إلى إسرائيل منذ عام 1949 يصل إلى 133.132 مليار دولار أمريكي. وهو ما قد يعنى أن الحكومة الأمريكية قد قدمت إلى المواطن الإسرائيلي العادي مزيدا من الأموال الفيدرالية في العام المذكور أكثر مما قدمته إلى المواطن الأمريكي العادي.

أشعر بالغضب عندما أرى المستوطنين الإسرائيليين من الخليل وهم يدمرون التحسينات الطارئة على شارع الشهداء والتي تتم باستخدام نقود الضرائب الخاصة بي. كما يغضبني أيضا أن أرى الحكومة تقدم ما يزيد عن 10 مليار دولار إلى دولة هي أكثر ازدهارا وثراء من معظم دول العالم وأنها تستخدم الكثير من هذه النقود لدعم قوتها العسكرية وقمعها للشعب الفلسطيني.

تكلفة إسرائيل لدافعي الضرائب الأمريكيين: أكاذيب حقيقية بشأن المعونة الأمريكية لإسرائيل
كتب ريتشارد هـ. كيرتيس[37]

ذكرت وسائل الإعلام الأمريكية لعدة أعوام أن " إسرائيل تحصل على 1.8 مليار دولار كمعونة عسكرية" وأن " إسرائيل تتلقى 1.2 مليار دولار كمعونة اقتصادية". وكلتا العبارتين صحيحتين ولكن بما أنه لا يتم جمعهما لإعطائنا المبلغ الإجمالي الكامل للمعونة الأمريكية السنوية لإسرائيل فقد كانت أيضا العبارتين أكاذيب- أكاذيب حقيقية.
ومؤخرا بدأ أمريكيو[الولايات المتحدة الأمريكية] يقرءون ويسمعون أن "إسرائيل تتلقى 3 مليار دولار كمعونة أجنبية أمريكية بشكل سنوي" . وهذه حقيقة إلا أنها ما زالت حقيقة كاذبة. وتتمثل الإشكالية في أنه في العام المالي 1997 فقط، تلقت إسرائيل ما لا يقل عن 525.8 مليون دولار أمريكي من مختلف الموازنات الأمريكية الحكومية زيادة عن مبلغ الثلاثة ملايين دولار التي حصلت عليها من موازنة المعونة الأجنبية وكذلك 2 مليار دولار أمريكي كضمانات قروض حكومية. ومن ثم بلغ إجمالي المنح وضمانات القروض الأمريكية المقدمة لإسرائيل في العام المالي 1997 5.525.800.000 دولارا أمريكيا. ويمكن إلقاء اللوم على وسائل الإعلام المنتشرة لعدم بحثها عن تلك الأرقام والتي تم الحصول عليها من تقرير واشنطن حول شئون الشرق الأوسط إلا أن وسائل الإعلام ليست هي المذنب الوحيد.

فعلى الرغم من أن الكونجرس قد أجاز إجمالي المعونة الأجنبية الأمريكي إلا انه لم يتم في الأغلب أي ذكر في مجلس الشيوخ أو الكونجرس إلى حقيقة أن ثلث مبلغ المعونة يتم تقديمه إلى دولة أصغر من ناحية المساحة وعدد السكان من هونج كونج . إلا أن ذلك هو ما يحدث لأكثر من جيل. بل إن أعضاء الكونجرس الذين قاموا بالتشكيك في إجمالي المبالغ الأمريكية التي تحصل عليها إسرائيل كل عام كانوا هم أعضاء اللجان القليلة صاحبة الامتيازات وهى تلك اللجان التي تقوم في الواقع بتعديل تلك المبالغ. وغالبا فإن كل أعضاء اللجان المعنية هم من اليهود، وقد حصلوا على منح قام بتنظيمها اللوبي الإسرائيلي في واشنطن العاصمة ولجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية (AIPAC) أو ربما الاثنين. وأعضاء لجان الكونجرس هؤلاء يتم الدفع لهم حتى يقوموا بالعمل لا الكلام ومن ثم فقد فعلوا الأولى ولم يفعلوا الثانية. وهو ما ينطبق أيضا على الرئيس ووزير الخارجية ومنسق المعونة الخارجية.
فهم جميعا يقومون بتقديم موازنة تتضمن المعونة لإسرائيل ويقوم الكونجرس بالموافقة عليها أو زيادتها ولكن لا يقوم أبدا بخفضها. ولا يذكر أحد في الجهات التنفيذية انه من باقي الدول القليلة المتلقية للمعونة الأمريكية حول العالم فإن جميع الدول المتلقية هي دولا نامية وهى إما تتيح قواعدها العسكرية لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية، وهم أعضاء مهمون في التحالفات الدولية التي تشترك فيها الولايات المتحدة الأمريكية، أو أنها دولا تعانى من عوائق طبيعية تعيق قدرتهم على تقديم الغذاء لشعوبها ومن هذه العوائق الطبيعية الزلازل والفيضانات والجفاف.
أما إسرائيل والتي تتمثل مشكلتها في عدم استعدادها لإرجاع أرض كانت قد احتلتها في عام 1967 في مقابل الحصول على السلام مع جيرانها فلا تنطبق عليها تلك المعايير. في الواقع فإن إجمالي الناتج المحلى GDP للفرد في إسرائيل في عام 1995 وصل إلى 15.800 دولا أمريكي وهو ما يجعلها تلي بريطانيا التي يصل المقياس المذكور فيها إلى 19.500 دولارا وإيطاليا التي يصل فيها إلى 18.700

[37] ريتشارد كيرتس هو المسئول السابق عن وكالة المعلومات الأمريكية ورئيس التحرير التنفيذي الحالي لتقرير واشنطن حول شئون الشرق الأوسط 0(واشنطن)

دولار وأعلى من ايرلندا التي يصل فيها إلى 15.400 دولارا وأسبانيا التي يصل إجمالي الناتج المحلى فيها إلى 14.300 دولارا.
ساهمت الدول الأوربية الأربع في تقديم نسبة كبيرة من المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن أحدا منها لم يقم بتشكيل جماعة عرقية للحصول على المعونة الأجنبية الأمريكية بل تقوم الدول الأربع بإرسال النقود والمتطوعين ليقوموا بالتنمية الاقتصادية وأعمال الإغاثة الطارئة في أماكن أقل حظا في العالم.
إن اللوبي الذي قامت إسرائيل ومعاونيها بإقامته في الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على كل هذا الدعم ولتحول دون مناهضته في الحوار القومي يفوق قدرات AIPAC ذات موازنة الخمسة عشر مليون وذات الـ150 موظف وأفراد جماعات الضغط المسجلين الذين يصلون إلى 5أو 6 أفراد والذين يتمكنون من زيارة كل فرد من أفراد الكونجرس على حدة مرة أو مرتين في العام. إن AIPAC يقوم بدوره بالاعتماد على مصادره من رؤساء المنظمات الأمريكية الصهيونية الرئيسية وهو جماعة عليا شكلت فقط لتنسيق مجهودات بعض المنظمات اليهودية القومية بالنيابة عن إسرائيل.
ومن تلك المؤسسات Hadassah وهى منظمة صهيونية للمرأة تقوم بتنظيم تدفق منتظم من الزائرين الأمريكيين اليهود إلى إسرائيل والكونجرس اليهودي الأمريكي، وهى منظمة تقوم بشحذ الدعم من أجل إسرائيل من قبل أعضاء الاتجاهات السائدة اليهودية التقليدية من يسار الوسط Left-of- center Jewish mainstream واللجنة اليهودية الأمريكية التي تلعب نفس الدور بين المجتمع اليهودي لجماعات منتصف الطريق ويمين الوسط Middle-of-the-road and right-of-center. كما تقوم اللجنة اليهودية الأمريكية أيضا بنشر إصدار Commentary وهى أحد الإصدارات الوطنية الرئيسية للوبي الإسرائيلي.
وربما كان من أكثر تلك المجموعات إثارة للجدل مجموعة جماعة بنعاى بريثس المناهضة لتشويه السمعة (ADL). والغرض الرئيسي لها هو حماية الحقوق المدنية لليهود الأمريكيين. إلا انه على مر الجيل السابق تحولت ADL إلى مجموعة عداء تآمرية ذات تمويل جيد للغاية وتصل موازنتها إلى 45 مليون دولار أمريكي.
وفى الثمانينيات وخلال فترة رئاسة سيمور ريتش للجماعة، والذي أصبح فيما بعد رئيسا لمؤتمر الرؤساء، وجد أن ADL قد قامت بنشر خطابين سنويين للحصول على التبرعات يحذران الآباء اليهود من التأثيرات السلبية المزعومة على أطفالهم الناشئة من زيادة الوجود العربي في الجامعات الأمريكية.
ومؤخرا أسفرت هجمات FBI على مكاتب ADL في كل من لوس انجولوس وسان فرانسيسكو عن اكتشاف شراء ADL لملفات مسروقة من إدارة الشرطة بسان فرانسيسكو وكانت المحكمة قد أمرت بتدميرها لأنها تنتهك الحقوق المدنية للأفراد أصحاب الملفات. واتضح أن ADL قد قامت بإضافة المادة التي قامت بإعدادها والحصول عليها بشكل غير قانوني إلى الملفات السرية عن طريق جامعي المعلومات التي تقوم بوضعهم ضمن الجماعات العربية الأمريكية والأفريقية الأمريكية المناهضة للعنصرية والمجموعات الداعية للسلام والعدل.
وقد قام متسللون من ADL بكتابة ملحوظات عن أسماء المتحدثين وأعضاء الجمهور المشاركين في البرامج التي تنظمها تلك المجموعات. وقام وكلاء ADL بتسجيل رخص المشاركين في البرامج ثم قاموا بتحريض موظفي قسم السيارات التالفة أو ضباط البوليس الخائنين على التعرف على أصحاب البطاقات.
ولم يتم فرض أي عقوبات على المتهمين وقد تمكن أحد المتهمين الرئيسيين من الهروب من الولايات المتحدة الأمريكية لكي يتهرب من المحاكمة. وقد تم توجيه الأوامر إلى مكتب ADL بشمال كاليفورنيا للالتزام بطلبات الأشخاص أصحاب الملفات للاطلاع على ملفاتهم إلا أن أحدا لم يزج في السجون ولم يقم أحد بدفع غرامات.
وليس من المستغرب أن يصرح أحد الموظفين المنشقين في مقال نشره في تقرير واشنطن حول شئون الشرق الأوسط أن AIPAC أيضا لديها ملفات "الأعداء" تلك. وقد تم إعداد هذه الملفات لكي يتم استخدامها من قبل الصحفيين الذين يؤيدون إسرائيل أمثال ستيفن اميرسون ومن يطلق عليهم "خبراء

الإرهاب". وكذلك لكي يقوم المنافسون المهنيون والأكاديميون والصحفيون باستخدامها ضد من يقومون باستخدام القوائم السوداء واستخدام أساليب تشويه السمعة والقذف ضدهم. وما لم يتم الإفصاح عنه مطلقا أن قسم "بحوث المعارضة" الخاص بAIPAC برئاسة ميشيل لويس ابن المستشرق الشهير في جامعة برينستون برنا رد لويس كان هو مصدر هذه المواد.

إلا أن هذا الأمور ليست الأكثر إثارة للجدل بالنسبة لAIPAC. ففي السبعينات وعندما أخفى الكونجرس المبالغ التي يمكن لأعضائه أن يحصلوا عليها زيادة عن مرتباتهم نظير التحدث أو نظير Book Royalty تسبب ذلك في وقف المبالغ التي كان يدفعها AIPAC لأعضاء الكونجرس نظير التصويت طبقا لتوصياتهم. وقد وضع أعضاء المجلس الوطني لمديري AIPAC حلا لهذه المشكلة وذلك بالعودة إلى ولايتهم وإنشاء لجان عمل سياسية (PACs).

ومعظم جماعات المصالح لديها لجان عمل سياسية PACs وكذلك العديد من الشركات واتحادات العمال والاتحادات التجارية وجماعات المصالح العامة. إلا أن الجماعات المؤيدة لإسرائيل قد توحشت وتم تسجيل ما يقرب من 36126 لجان عمل سياسية مؤيدة لإسرائيل حتى تاريخه وما لا يقل عن 50 منها كان لها نشاط في كل الانتخابات المحلية التي جرت خلال القرن الماضي.

ومن الممكن أن يقدم الناخب الفرد نحو ألفى دولارا لمرشح ما في دورة انتخابات وأن تقدم لجان العمل السياسي ما يبلغ عشرة آلاف دولار إلا أن مصلحة خاصة واحدة ذات خمسين لجنة عمل سياسية من الممكن أن تدفع لمرشح ما، يواجه خصما عنيدا إلا انه يصوت وفق توصياتها، ما يزيد عن نصف مليون دولار وهو ما يكفى لشراء كل أوقات المشاهدة التليفزيونية اللازمة لحملة انتخابات فردية في معظم أنحاء الدولة.

أما بالنسبة للمرشحين الذين لا يتطلعون إلى هذه النقود فهم بالطبع لا يريدون أن تكون هذه الأموال متاحة لمنافس حزبي في الانتخابات الأولية أو لأي معارض من أي حزب معارضة في انتخابات عامة ونتيجة لذلك فإن جميع أعضاء مجلس الشيوخ والكونجرس والبالغ عددهم 535 عضو باستثناء القليل منهم يصوتون تبعا لتعليمات AIPAC عندما يتعلق الأمر بالمعونة المقدمة لإسرائيل أو غير ذلك من أبعاد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط.

والأمر المميز أيضا فيما يتعلق بشبكات لجان العمل السياسة الخاصة بـAIPAC أن جميعها يطلق عليها أسماء خادعة. فمن بإمكانه أن يعلم أن Delaware Valley Good Government Association في فيلادلفيا، وسان فرانسيسكو للحكم الرشيد في كاليفورنيا وكاكتوس باك في أريزونا وبيفر باك في ويسكونسون وحتى ايسباك في نيويورك هي في الواقع لجان عمل سياسي متسترة تعمل لصالح إسرائيل؟

إخفاء مسارات AIPAC:

يعلم أعضاء الكونجرس في الواقع حقيقة الأمور وذلك عند تسجيلهم للمساهمات التي يتلقونها في أوراق الحملات الانتخابية التي يستلزم عليهم تقديمها إلى لجنة الانتخابات الحكومية إلا أن الناخبين يجهلون هذا الأمر. وبينما لا تقوم أي جماعات مصالح خاصة أخرى بتقديم هذه المبالغ لتمويل الحملات الانتخابية الخاصة بالمرشحين كما يفعل اللوبي الإسرائيلي إلا الجماعات الأخرى لا تتمادى إلى هذا الحد في إخفاء مسارات العمل الخاصة بها. وعلى الرغم من أن AIPAC وهى لوبي المصالح الخاصة الذي تهابه واشنطن يمكنها أن تخفى طرقها المختلفة التي تستخدمها لترغيب أو ترهيب أعضاء الكونجرس فهي لا تستطيع أن تخفى كل النتائج. فمن الممكن سؤال أي نائب من نواب الكونجرس عن الوثيقة التي يعدها مركز الأبحاث التابع للكونجرس وهو فرع من مكتبة الكونجرس ليرى أن إسرائيل تلقت 62.5 مليار دولار كمعونة أجنبية من العام المالي 1949 حتى العام المالي 1996. ومن الممكن أيضا لقاطني منطقة العاصمة أن يقوموا بزيارة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID في روسلين بفرجينيا ليحصلوا على ذات المعلومات إلى جانب الوثائق التي توضح مبالغ المعونة الأجنبية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول الأخرى كذلك. وسيرى الزائرون أنه في نفس الفترة الزمنية من عام 1949 إلى 1996 فإن إجمالي مبلغ المعونة الأجنبية الأمريكية لجميع دول أفريقيا جنوب

الصحراء وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي مجتمعة قد وصل إلى62.497.800.000 وهو تقريبا نفس المبلغ المقدم إلى إسرائيل الصغيرة.
وطبقا لمكتب المعلومات السكانية بواشنطن Population Reference Bureau فإنه في منتصف عام 1995 وصل تعداد السكان في دول أفريقيا جنوب الصحراء إلى 568 مليون نسمة وأن إجمالي المعونة الأجنبية التي بلغت 24.415.700.00 دولارا أمريكيا التي تلقوها في هذا الوقت تمثل 42.99 دولارا لكل إفريقي في جنوب الصحراء
وبالمثل فإنه بالنسبة لإجمالي عدد السكان البالغ 486 مليون فإن جميع دول أمريكا اللاتينية والكاريبي قد تلقت 38.245.400.000 دولارا وهو ما يعنى 79 دولارا للفرد.
أما نصيب الفرد من إجمالي المعونة الأمريكية المقدمة إلى إسرائيل ذات الـ5.8 مليون نسمة خلال نفس الفترة فيصل إلى 10.77548 دولارا. وهذا يعنى أنه أمام كل دولار تدفعه الولايات المتحدة الأمريكية لكل إفريقي فإنها تدفع 250.65 دولارا لكل إسرائيلي ولكل دولار تدفعه لأي فرد من نصف الكرة الأرضية الغربي خارج الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تدفع 214 دولار لكل إسرائيلي.

مقارنات مذهلة:
على الرغم مما تسببه هذه المقارنات بالفعل من صدمة إلا أنها ما زالت أبعد من الحقيقة الكاملة. فبالرجوع إلى التقارير التي يعدها كلايد مارك من مركز أبحاث الكونجرس وغير ذلك من المصادر قام فرانك كولينز، وهو كاتب حر مستقل، بتسجيل كل البنود الإضافية المخصصة لإسرائيل في موازنات البنتاجون وغيرها من الوكالات الفيدرالية للعام المالي 1993 وذلك لصالح تقرير واشنطن كما قام شوان تونج محرر أخبار تقرير واشنطن بنفس الشيء بالنسبة للعامين الماليين 1996 و1997.
وقد كشفا عن وجود 1.271 مليار دولارا إضافية في العام المالي 1993 و355.3 مليون دولار للعام المالي 1996 و525.8 مليونا للعام المالي 1997. وهذه المبالغ تمثل في المتوسط 12.2% زيادة عن إجمالي المعونة الأجنبية المسجلة رسميا للعامين الماليين وربما ليس للعامين بالكامل. ومن المنطقي أن نفترض بالتالي أن هناك 12.2% مماثلة كانت إسرائيل تتلقاها في الخفاء على مر الأعوام التي تلقت فيها معونة أمريكية.

وحتى 31 أكتوبر 1997 تكون إسرائيل قد تلقت 3.05 مليار دولار كمعونة أجنبية أمريكية للعام المالي 1997 و3.08 مليار دولار كمعونة أجنبية للعام المالي 1998. وبإضافة إجمالي العامين 1997 و1998 للأعوام السابقة بدءا من 1949 نصل إلى إجمالي 74.157.600.000 كمنح معونة أجنبية وقروض. وعلى افتراض أن إجمالي المبالغ الواقعية من الموازنات الأخرى يبلغ 12.2% في المتوسط من هذا المبلغ فإن هذا يصل بالإجمالي إلى 83.204.827.200 دولارا أمريكيا.
وهذا ليس كل شيء فإن حصول إسرائيل على كل مخصصات المعونة الأجنبية السنوية الخاصة بها في الشهر الأول من العام المالي بدلا من أن تتلقاها على شكل أقساط ربع سنوية كما هو الحال مع المتلقين الآخرين يعد ميزة أخرى صوت الكونجرس عليها لصالح إسرائيل. وبذلك يمكن لإسرائيل أن تقوم باستثمار نقودها في أوراق الخزانة الأمريكية وهو ما يعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يكون لزاما عليها أن تقوم باقتراض النقود التي تعطيها لإسرائيل، تقوم بدفع فائدة على الأموال التي تعطيها لإسرائيل مقدما بينما تقوم إسرائيل في نفس الوقت بتحصيل الفائدة على النقود. وهذه الفائدة التي تعود على إسرائيل نظير ما تتلقاه مقدما من المبالغ تضيف 1.650 مليار دولار إضافية إلى إجمالي المبلغ مما يجعل إجمالي المبلغ 84.854.827.200 دولارا. وهذا هو الرقم الحقيقي لإجمالي المبلغ المقدم لإسرائيل وهو ما يعنى 14.346 دولارا لكل رجل وامرأة وطفل في إسرائيل.
وتجدر الإشارة إلى أن هذا المبلغ لا يتضمن ضمانات القروض التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل والتي قامت إسرائيل بسحب 9.8 مليار دولار منها حتى تاريخه. وذلك يخفض معدل الفائدة التي تقوم الحكومة الإسرائيلية بدفعه على القروض التجارية بشكل كبير وهو ما يضع أعباء إضافية على دافعي الضرائب الأمريكية خاصة وان تخلفت الحكومة الإسرائيلية عن أداء أي منها. وبما أنه لا

يمكن حساب التوفير الذي يتم لصالح إسرائيل ولا التكلفة التي يتحملها دافعو الضرائب الأمريكية بشكل دقيق فهذان البندان لا يتم حسابهم في إطار هذه الدراسة. بالإضافة إلى ذلك فإن مؤيدو إسرائيل لا يكفون عن ترديد أن إسرائيل لم تتخلف مطلقا عن تسديد القروض الحكومية الأمريكية.إن حقيقة الأمر معقدة وهو أمر مقصود لإخفاء الحقيقة عن دافعي الضرائب الأمريكيين .

يتم إعفاء إسرائيل من معظم القروض التي تقدمها أمريكا لها وهى تتلقى الكثير من القروض مع الفهم المسبق أنه سيتم إعفائها منها قبل حلول وقت السداد. وبهذا الشكل فإن النقود، والتي هي في حقيقة الأمر منحا، يتم إخفائها على شكل قروض لذا فإن الأعضاء المتعاونين في الكونجرس يعفون إسرائيل من المراقبة الأمريكية التي تصاحب المنح. وبالنسبة للقروض الأخرى كان من المتوقع أن تقوم إسرائيل بدفع الفائدة وأن تبدأ فيما بعد في دفع المبلغ الأصلي. إلا أن ما يسمى بتعديل كرانستون والذي ألحقه الكونجرس لمخصصات المعونة الأجنبية منذ عام 1983 ينص على أن المعونة الاقتصادية لإسرائيل لا تنخفض مطلقا عن المبلغ الذي يطلب من إسرائيل أن تقوم بدفعه على قروضها الهائلة. وباختصار فإن أي شكل للمعونة الأمريكية لإسرائيل سواء كانت على هيئة منح أو قروض لإسرائيل فإنها لا تعود مطلقا إلى الخزانة.

وتتمتع إسرائيل بمزايا أخرى. فبينما ينتظر من معظم الدول التي تتلقى معونة عسكرية أمريكية أن تنفق هذه الأموال على الأسلحة والذخائر الأمريكية والتدريب الأمريكي فإنه بإمكان إسرائيل أن تنفق جزءا من تلك الأموال على الأسلحة التي يقوم بصناعتها المصنعون الإسرائيليون. أيضا عندما تقوم بإنفاق أموال المعونة العسكرية الأمريكية على المنتجات الأمريكية فإن إسرائيل تطلب من المشترى الأمريكي أن يقوم بشراء المكونات أو المواد من المصنعين الإسرائيليين. ولذا فبينما يقول الساسة الإسرائيليون أن مُصنعيهم ومُصدريهم يجعلوهم أقل اعتمادا شيئا فشيئا على المعونة الأمريكية فإن هؤلاء المصنعين والمصدرين في واقع الأمر تدعمهم المعونة الأمريكية. وعلى الرغم من أن ذلك يخرج عن إطار هذه الدراسة فإنه من الجدير بالذكر أن إسرائيل تتلقى أيضا معونة أجنبية من بعض الدول الأخرى. فبعد الولايات المتحدة الأمريكية تمثل ألمانيا المانح الرئيسي لكل من المعونة الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل.

إن الجزء الأكبر من المعونة الألمانية يكون على شكل تعويضات إلى ضحايا الأعمال الوحشية النازية. إلا انه كانت هناك أيضا مساعدة عسكرية ألمانية واسعة لإسرائيل خلال حرب الخليج. بل ويتم تخصيص العديد من المنح التعليمية والبحثية الألمانية إلى المؤسسات الإسرائيلية. ويصل إجمالي المساعدة الألمانية إلى الحكومة الإسرائيلية والأفراد الإسرائيليين والمؤسسات الإسرائيلية الخاصة في كل هذه المجالات إلى حوالي 31 مليار دولار أو ما يعادل 5.345 دولارا للفرد مما يجعل إجمالي ما يحصل عليه الفرد من المساعدة الأمريكية والألمانية مجتمعين حوالي 20.000 دولار لكل إسرائيلي. وبما أنه يتم إنفاق القليل جدا من الأموال العامة على ما يزيد عن 20% من المواطنين الإسرائيليين المسلمين أو المسيحيين فإن المنافع الفعلية التي يحصل عليها المواطنين اليهود في إسرائيل تعد مرتفعة بالفعل.

التكلفة الحقيقية التي يتحملها دافعو الضرائب الأمريكيين:

وعلى الرغم من كرم ذلك الوضع، فإن ما يحصل عليه الإسرائيليون بالفعل من المعونة الأمريكية أقل مما تحمله دافعو الضرائب الأمريكية لتوفيره. ويأتي هذا الاختلاف من أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها عجز سنوي في الموازنة ولذا فإن كل دولار من المعونة التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل يجب أن يتم توفيره من خلال الإقراض الحكومي الأمريكي.

وفى مقالة نشرت في تقرير واشنطن عدد ديسمبر 1991 / يناير 1992، وضع فرانك كولينز تقديرا لتكلفة الفائدة اعتمادا على معدلات الفائدة لكل عام منذ عام 1949. وقد قمت بتحديث ذلك عن طريق تطبيق معدل فائدة متحفظ يصل إلى 5 % للأعوام التالية وقمت بحصر المبلغ الذي يحسب عليه الفائدة على المنح لا القروض ولا ضمانات القروض.

واعتمادا على ذلك فان مبلغ الـ84.8 مليار دولار الذي حصلت عليه إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية على هيئة منح وقروض وسلع منذ عام 1949 كلفت الولايات المتحدة الأمريكية فائدة 49.936.880.000اضافية. وهناك تكاليف أخرى عديدة خاصة بإسرائيل يتحملها دافعو الضرائب الأمريكية. مثل معظم أو كل مبلغ الـ45.6 مليار دولار من المعونة الأمريكية الأجنبية المقدمة إلى مصر منذ أن أقامت مصر السلام مع إسرائيل في 1979 (مقارنة بمبلغ الـ4.2 مليار دولار من المعونة الأمريكية المقدمة إلى مصر في الـ26 عاما السابقة). إن المعونة الأمريكية الأجنبية لمصر والتي تصل إلى ثلثي المعونة الأمريكية لإسرائيل تصل إلى 2.2 مليار دولار في المتوسط لكل عام. كما أن هناك أيضا تكلفة سياسية وعسكرية كبيرة تتحملها الولايات المتحدة لدعمها الدائم لإسرائيل خلال فترة النصف قرن من النزاعات مع فلسطين ومع جميع جيرانها العرب. بالإضافة إلى ذلك فإن هناك ما يقرب من 10 مليار دولار على هيئة ضمانات قروض أمريكية وربما 20 مليار دولار كمساهمات معفاة من الضرائب تقدم إلى إسرائيل من قبل اليهود الأمريكيين في فترة النصف قرن تقريبا منذ إقامة إسرائيل.
وحتى مع استبعاد كل هذه التكاليف الإضافية فإن المعونة التي قدمتها أمريكا إلى إسرائيل والتي بلغت 84.8 مليارات من الدولارات منذ 1949 حتى 1998 والفائدة التي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدفعها لاقتراض تلك النقود قد كلفت دافعو الضرائب الأمريكيون 134.8 مليارات دون تعديلها على معدلات التضخم. بعبارة أخرى فإن كل فرد من الإسرائيليين البالغ عددهم 5.8 مليون إسرائيلي يكون في 31 أكتوبر 1997 قد تلقى 14.630 دولارا من الحكومة الأمريكية 1997 وذلك كلف دافعو الضرائب الأمريكيين 23.240 دولارا لكل إسرائيلي.
ومن المثير أن نعلم عدد دافعي الضرائب الأمريكيين الذين يعتقدون أنهم قد حصلوا هم وعائلاتهم من الخزانة الأمريكية على ما حصل عليه كل من اختار أن يكون مواطنا في إسرائيل. إلا انه سؤال لن يثار مطلقا في الأوساط العامة الأمريكية طالما أن الاتجاهات الإعلامية السائدة والكونجرس والرئيس يحافظون على صمتهم فإن القليل من الأمريكيين سيعلمون التكلفة الحقيقية لإسرائيل التي يتحملها دافعو الضرائب الأمريكيين.

منافع إسرائيل من المعونة الأمريكية منذ 1949 (حتى ا نوفمبر 1997)	
$74,157,600,000	منح وقروض المعونة الأجنبية
$9,047,227,200	معونة أمريكية أخرى (12.2% من المعونة الأجنبية)
$1,650,000,000	فائدة لإسرائيل من الدفع المقدم
$84,854,827,200	إجمالي المنح
$14,630	إجمالي المنافع لكل إسرائيلي
التكلفة التي يتحملها دافعو الضرائب الأمريكيين من المعونة الأمريكية لإسرائيل	
$84,854,827,200	إجمالي المنح (مما سبق)
$49,936,680,000	تكلفة الفائدة التي تتحملها الولايات المتحدة الأمريكية
$134,791,507,200	إجمالي التكلفة لدافعي الضرائب الأمريكيين
$23,240	إجمالي التكلفة الأمريكية لكل إسرائيلي

المصدر: http://www.wrmea.com/html/us_aid_to_israel.htm

الاقتصاديون يحددون التكلفة المتزايدة لإسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[38]
بقلم دافيد فرانسيس

منذ عام 1973 كلفت إسرائيل الولايات المتحدة الأمريكية نحو 1.6 تريليون دولار. ولو قسمنا ذلك على عدد السكان اليوم فستكون النتيجة 5.700 دولار للفرد.

وهذا هو ما توصل إليه توماس شتوفر مستشار اقتصادي في واشنطن. فقد جعلت تحليلات شتوفر الخاصة بساحة الشرق الأوسط والتي قام بها لعدة عقود جعلت منه شوكة دائمة في جانب اللوبي الإسرائيلي.

للمرة الأولى في عدة أعوام، حدد السيد شتوفر إجمالي التكلفة التي تحملتها الولايات المتحدة الأمريكية من جراء مساندتها لإسرائيل في نزاعها العنيف والطويل مع الفلسطينيين. وهو يرى أنه حتى هذا الوقت فإن فاتورة التكاليف تزيد عن أكثر من ضعف تكلفة حرب فيتنام.

إن إسرائيل هي المتلقي الأكبر للمعونة الأمريكية الأجنبية. فمن المقرر بالفعل أن تحصل إسرائيل على 2.04 مليار دولار كمعونة عسكرية و720 مليون دولار كمعونة اقتصادية في العام المالي 2003 كما أنها تحصل على 3 مليارات دولارات سنويا منذ عدة أعوام.

ويقدر شتوفر انه بتعديل المعونة الرسمية لسعر الدولار 2001 حسب القوة الشرائية فقد حصلت إسرائيل على 240 مليارات منذ عام 1973. بالإضافة إلى ذلك، فقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية 117 مليار من الدولارات إلى مصر و22 مليارات إلى الأردن كمعونة أجنبية في مقابل توقيعهم على معاهدات السلام مع إسرائيل.

"وبالتالي ومن الناحية السياسية إن لم يكن من الناحية الإدارية فإن هذه النفقات تمثل جزءا من عرض الدعم الإجمالي المقدم لإسرائيل" وهذا ما ذهب إليه شتوفر في المحاضرة التي ألقاها حول إجمالي التكلفة الخاصة بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والتي سمحت بإلقائها الكلية الحربية الأمريكية في مؤتمر أخير بجامعة ماين.

وتكاليف المعونة الأجنبية معروفة جيدا وربما يقول الكثير من الأمريكيين أنها أموال تم إنفاقها بشكل جيد لدعم ديمقراطية محاصرة ذات مصالح استراتيجية. إلا أن شتوفر يتساءل إذا كان الأمريكيون على

[38] http://iseeisay.editthispage.com/2002/12/11، مراقبة العلوم المسيحية ،الأربعاء 11 ديسمبر 2002. يمكن الرجوع للقصة الكاملة على الموقع: http://www.csmonitor.com/2002/1209/p16s01-wmgn.html.

علم بالفاتورة الكاملة لدعم إسرائيل إذ أن بعض التكاليف، وان لم تكن مخبئة، فإنها غير معروفة إلا للقليل.
ستثير قائمة شتوفر جدالا واسعا وقد عاونه في بحثه عدد من المسئولين الدبلوماسيين أو العسكريين الذين تقاعدوا في الأغلب والذين لا يظهرون أمام العامة لخوفهم من أن يطلق عليهم أنهم مناهضين للسامية إذا قاموا بانتقاد السياسات الأمريكية تجاه إسرائيل.

الملحق رقم 7
دليل المستهلك

تتضمن بعض حملات التضامن مقاطعة المنتجات الإسرائيلية كإجراء عملي لمعارضة الانتهاكات ضد الشعب الفلسطيني خاصة من الشركات التي تدعم الاحتلال أو تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقد تم تجميع ما يلي من حملات المقاطعة التي تشجع المقاطعة الاقتصادية للسلع والشركات الإسرائيلية

المنتجات الإسرائيلية تحمل رمز يبدأ ب 729
تحمل معظم المنتجات رمز لتمييزها ويحمل كل رمز العديد من المعلومات مثل المصنع وبلد المنشأ أو الصنع ومن الأمثلة التي ليس لها علاقة بإسرائيل
EAN 383 سلوفينيا
EAN 471 تايوان

ويوضح الرمز الذي يبدأ ب 729 أن هذا المنتج تم صنعه في إسرائيل
EAN 729 إسرائيل

المنتجات التي تحمل رمز #729

تعد كل الشركات والمصنعين الذين ينتجون سلع ويقدمون خدمات من الأراضي المحتلة بمثابة منتهكين للقانون الدولي ويمكنك أن تقوم بدورك لفرض تلك المقاطعة من خلال ضمان عدم مؤازرة أو الشراء من تلك المنشآت ومعارضة عملياتها
وفيما يلي بعض أسماء تلك الشركات

شركات الأغذية والمشروبات

وكالة A & M Greenberg للأغذية بمنطقة اتاروت الصناعية. (الضفة الغربية)
Ahva Halva and candy للحلويات بمنطقة باركان الصناعية.(الضفة الغربية)
Bar Haim Food products للمنتجات الغذائية بمنطقة ادوميم الصناعية .(الضفة الغربية)
Barkan Cellars Wine makers لصناعة النبيذ بمنطقة باركان الصناعية .(الضفة الغربية)
Barkan Sweets Candy and sweets للحلويات بمنطقة باركان الصناعية .(الضفة الغربية)
BarKat Food products للمنتجات الغذائية بمنطقة باركان الصناعية .(الضفة الغربية)
Beigel & Beigel Pretzel bakery للمخبوزات بمنطقة باركان الصناعية .(الضفة الغربية)
Better and Different Pretzel bakery للمخبوزات بمنطقة ادوميم الصناعية.(الضفة الغربية)
Cohen Brothers Butchers للجزارة بمنطقة اتاروت الصناعية .(الضفة الغربية)
شركة Eden Springs Ltd للمياه المعدنية بمنطقة كتسرين الصناعية(هضبة الجولان) .
Elyon Spices Alphei Menashe الفيه مناش .(الضفة الغربية)
Glatt Of Chicken slaughterhouse لذبح الدجاج بمنطقة اتاروت الصناعية
مصنع Golan Cheese Various cheeses لصناعة الجبن بمنطقة كتسرين الصناعية (هضبة الجولان)
مصنع Golan Dairies Milk products لمنتجات الألبان بمنطقة كتسرين الصناعية (هضبة الجولان)
Golan Wines Wine makers لصناعة النبيذ بمنطقة كتسرين الصناعية (هضبة الجولان)
مصنع Gold Pie لصناعة الفطائر بمنطقة ادوميم الصناعية (الضفة الغربية)
Hacormim Wines Winery لصناعة النبيذ بمنطقة ادوميم الصناعية (الضفة الغربية)
Hamizrah Wines Winery لصناعة النبيذ بمنطقة ادوميم الصناعية (الضفة الغربية)

Hebron Wines Winery لصناعة النبيذ بمنطقة كريات اربع الصناعية .(الضفة الغربية)

Jerusalem Granola Granola bars بمنطقة اتاروت الصناعية(الضفة الغربية)
Klufim Potato لصناعة البطاطس بمنطقة ادوميم الصناعية (الضفة الغربية)
Malosh Borekas Kobi للأغذية المجمدة بمنطقة ادوميم الصناعية (الضفة الغربية)
Migdanot Cookies and biscuits للحلوى والبسكويت بمنطقة ادوميم الصناعية (الضفة الغربية)
Negev Yam Chemicals للمنظفات بغش كاتيف (الضفة الغربية)
Of Habira Chicken للدجاج بمنطقة ادوميم الصناعية (الضفة الغربية)
Openheimer للشوكولاته والحلوى بمنطقة اتاروت الصناعية (الضفة الغربية)
Ramat Hagolan Dairy لمنتجات الألبان بمنطقة كتسرين الصناعية (هضبة الجولان)
Shamir Salads للسلاطات الجاهزة بمنطقة باركان الصناعية
Shomron Meat لمنتجات اللحوم بكرنيه شمرون
Soda Club Home لمعدات المياه الغازية بمنطقة ادوميم الصناعية
Sofrei Ltd. Food للمنتجات الغذائية والتسويق بمنطقة ادوميم الصناعية
Tel Arza Wines Winery لصناعة النبيذ بمنطقة ادوميم الصناعية
Tohikon Arts & Crafts للمنتجات اليدوية والفنية بمعاليه افرايم
Yerek Adom Food products للمنتجات الغذائية بمنطقة ادوميم

الصناعات المنزلية

Amgazit لمعدات الغاز بغوش اتزيون
Arieh Plast للأكياس البلاستيك بمنطقة معاليه افرايم الصناعية
Barkan للأثاث المعدني والخشبي بمنطقة باركان الصناعية
Benitex لمعدات المعسكرات بمنطقة ادوميم الصناعية
Daniel للأثاث بمنطقة ادوميم الصناعية
Dead Sea لمنتجات العناية الصحية وأدوات التجميل بمتسبيه شالم
Edomim Chemicals لمنتجات التنظيف المنزلي بمنطقة ادوميم الصناعية
Pereg لمكيفات الهواء بمنطقة اتاروت الصناعية
Flanero لأدوات المطبخ بغوش اتزيون
Flick لمنتجات البلاستيك بميفوهما
Halabin Industries لأدوات التجميل بمنطقة باركان الصناعية
Hogla Jerusalem لمنتجات الورق بمنطقة اتاروت الصناعية
I.S. للإضاءة بمنطقة ادوميم الصناعية
IAT للسجاد بمنطقة ادوميم الصناعية
InterCosma لأدوات التجميل بمنطقة اتاروت الصناعية
Jerusalem Knitworks للزي الرسمي بمنطقة ادوميم الصناعية
Jerusalem Pencils للأقلام بمنطقة اتاروت الصناعية
Lipski Plastics لمنتجات البلاستيك بمنطقة باركان الصناعية
Lital للأثاث بمنطقة ادوميم الصناعية
Mavrik لتلميع الأحذية بمنطقة ادوميم الصناعية
Mul-t-lock للأقفال والأبواب الآمنة بمنطقة باركان الصناعية
Ofertex للمنظفات بمنطقة ادوميم الصناعية .
RabinTex Ltd للمفروشات ومعدات المعسكرات بمنطقة ادوميم الصناعية
Sol Campingلمعدات المعسكرات بمنطقة باركان الصناعية
Streicher للملابس بمنطقة ادوميم الصناعية
Super Isra-chomللنظم الشمسية بمنطقة ادوميم الصناعية
Yardeni Locksmiths للأقفال بمنطقة باركان الصناعية
Yerushalmiلصناعة الحبال بمنطقة باركان الصناعية
Zivanit للأحذية و الصنادل بعين زيفانيت

صناعات عامة

AGS للعب الأطفال ببيت هرون
Alum-Tal لمنتجات الزجاج بمنطقة ادوميم الصناعية
Aviv للبناء باتاروت

Aviah لأجهزة الأمن بمنطقة معاليه افرايم الصناعية
Benda Plast لتعبئة الأغذية بمنطقة كتسرين الصناعية
Ben-Or للتعبئة بمنطقة باركان الصناعية
Ben-Tal Motors للسيارات بميروم جولان
Bloko Ltd لصباغة الملابس بمنطقة ادوميم الصناعية
"Builders of the Fathers Town"لمعدات البناء بكريات أربع
Carmigal للسيراميك بمنطقة ألفيه مناش الصناعية
Dar-El Printed للطباعة في ارائيل
Dotan للمصنوعات الجلدية بميفو دوتان
Edomim للأخشاب بمنطقة ادوميم الصناعية
Eshkol للنشر بمنطقة ادوميم الصناعية
Export Books Factory للنشر بمنطقة اتاروت الصناعية
FiberTech لأنابيب الفيبر جلاس بكرنيه شمرون
مصنع Gachelet للألومنيوم بمنطقة اتاروت الصناعية
Gelman للعلوم والتكنولوجيا بمنطقة اتاروت الصناعية
Golan Industries للمعادن في بني يهودا
Granit 2000 للرخام والجرانيت بمنطقة ادوميم الصناعية
H. Wegshel للنشر بمنطقة ادوميم الصناعية
Haalonim (Oaks) لمواد البناء بمنطقة ادوميم الصناعية
Hagim للنظم الإلكترونية بنفي ديكاليم
Har-Shefi للتعبئة ببيت إيل
Hasholsha Products (Jerusalem) للتعبئة بمنطقة اتاروت الصناعية
Herto Textile لصناعة النسيج بمنطقة ادوميم الصناعية
Irit للطباعة بمنطقة ادوميم الصناعية
Isra-Beton لصناعة الأسمنت بمنطقة اتاروت الصناعية
Israel United Laundries لصناعة الأسمنت بمنطقة اتاروت الصناعية
IsraVit للأعمال المعدنية والبلاستيك بمنطقة ادوميم الصناعية
Kanfei Yona Tannery لدباغة الجلود بمنطقة ادوميم الصناعية
Klima Israel Ltd لدباغة الجلود بمنطقة اتاروت الصناعية
Lasri Ltd للأعمال المعدنية بمنطقة ادوميم الصناعية
Levi للأعمال المعدنية والخشبية بمنطقة ادوميم الصناعية
Mei Zurim لتنقية المياه بغش اتزيون
Nesarim للأعمال الخشبية والتسويق
Niron لخيوط النسيج في ايمانوئيل
Optima لخيوط النسيج بمنطقة ادوميم الصناعية
Or-Lil للإلكترونيات بمنطقة كتسرين الصناعية
Oval للكمبيوتر بمنطقة باركان الصناعية
Oval لمعدات المستشفيات بمنطقة باركان الصناعية
Plastfiber لمنتجات البلاستيك بكرنيه شمرون
R. N. Ltd Judaica flk‘ بمنطقة ادوميم الصناعية
Ramat Magshimim للنظم الآلية برمات مغشميم
Readymix لصناعة الأسمنت بمنطقة ادوميم الصناعية
Remet Trom لمنتجات الألومنيوم بمنطقة ادوميم الصناعية
Ronopol لمنتجات البلاستيك بمنطقة باركان الصناعية
Shahaf (Seagull) للأعمال المعدنية بمنطقة ادوميم الصناعية
Sherut للمنتجات المُجمَلة بمنطقة باركان الصناعية
Shiloh للمنتجات التكنولوجية المجمعة بمنطقة ادوميم الصناعية
Spideshe للحشائش بغيلغال
Sprinco للوالب الصناعية بمنطقة باركان الصناعية
Star لقطع غيار السيارات بمنطقة ادوميم الصناعية
TAPI للبلاستيك بمنطقة ادوميم الصناعية .
Tzarfati للأعمال المعدنية بمنطقة ادوميم الصناعية
Victory للأختام الزيتية بمنطقة ادوميم الصناعية .

وكلاء AHAVA على مستوى العالم

AHAVA هي شركة إسرائيلية لمستحضرات التجميل تقوم بتصنيع وتسويق منتجاتها من الضفة الغربية المحتلة باستخدام معادن مستخرجة من البحر الميت وفيما يلي قائمة بوكلائها الدوليين:

استراليا

Australia Skin Factors 64 DALMENY Ave Rosebery, N.S.W. 2018 Australia. Tel: + 61 2 9663 1283 Fax: + 61 2 9663 1328 Att: Matoyla Kollaras

النمسا

Austria R.R. Stiassny Richard Neutragasse 12 1210 Wien Austria. Tel: +43 1 250490 Fax: +43 1 2504938 Att: Karin Degen stiassny@Eunet.at

بلجيكا

Belgium S.I.M. bvba - Ahava Haachtsesteenweg 378 B-1910 Kampenhout Belgium Tel: +32 16659082/3/4 Fax: +2 16659085 Att. Mark Verstockt

البرازيل

Brazil Sonia Mayumi Nacano Ivory Comercial LTDA Rua Luis Goes, San Paulo Ahava@zaz.com.br Tel: +55-11-5096 6911 Fax: +55-11-50521278 Tel: +55-11-276 7077 Fax: +55-11-5581 1871

قبرص

Cyprus Dead Sea Products 8130 Paphos 6 Athenon Ave. Att:Christos Christoforou Tel:+357 6 237 007/5 Fax: +357 6 237 775

جمهورية التشيك

Czech Republic AHAVA Czech spol.s r.o Plotni 15, 60200 Brno Tel: +420543235952-3 Fax: +420543235952-3 Att: Mr. Roman

الدانمارك

Denmark Ahava Danmark Shalom Cosmetics Skovbrynet 185 Denmark Tel: +45 9718 0988 Fax: +45 9718 0939 Att. Anny Ellgaard E-mail: shalom-ahava@get2net.dk

فنلندا

Finland Mika Vuorio KY Mekkanikonkata 3A, Helsinki 00 810 Finland. Tel: + 35 8 9 7554644 Fax : + 35 8 9 7554412 Att. Tuija Lindstrom E-mail: Mika.vuorio@mikacos.fi

فرنسا

France Laboratoire Yaxa 8 Rue Bertrand Russel 42100 St. Etienne. Cedex 02, France Tel: +33 4 77 957871 Fax: +33 4 77 953029 Att: Mr. Michel Marin

ألمانيا

Germany Ahava Beauty Vertrieb GmbH, Borsigstrasse 12 D-65205 Wiesbaden Germany Tel: +49 612212242 Fax: +49 612212267 Att: Ms. Sonja Niklas http://www.ahava.de

اليونان

Greece Elpida Papagrigoraki & Co. Ltd. 4, Oublianis, 161 21 Athens, Greece Tel: +301 7246046 Fax: +301 7240939 Att: Elpida Papagrigoraki

المجر

Hungary BIODEM LTD h-1125 Budapest Szarvas Gabor u. 8/d Mr. Ulrich Volmer Tel/Fax 36-1-200 4097 biodem@pronet.hu

اندونيسيا

Indonesia Ria Tur Kompleks Harmoni Plaza Blok A Kav 10 Jl Suryopranoto 2, Jakarta Mr. Jongky F. Januar Tel: +62-21 6386 6708 Fax: +62-21 6386 6711 Email: ria-tur@centrin.net.id

إيطاليا

Italy P.M. Chemicals s.r.l Via Monteverdi 11 20131 Milano Italy. Tel:+39 02 204871 Fax: +39 02 2049449 Att.Luigia Pozzoli

اليابان

Japan Hiyoki Co. L.t.d 3rd fl.Sendai Bldg.1-8-11, Minato, Chuo-Ku, Tokyo 104, Japan. Tel: + 81 3 32060551 Fax: + 81 3 32065484 Att: Mrs. /Mr Kusakabe

Mauritius Sharda Bunjun-Teeloku Edstltd@bow.intnet.mu Tel: + 230 464 2316 Mobile:+ 230 729 1465

هولندا

Netherlands Dorenco/AHAVA Koppelweg 108 3813 SE Amersfoort Netherlands Tel: +31 33 4799438 Fax: +31 33 4799521 Bergen/Cees van Dormael Att. Evelyn Geuts-van

النرويج

Norway Dead Sea Health Products Sveene 33, 3731 Skien, Norway Tel: +47 35594979 Fax : + 47 35594977 Att. Arvid Fosse Manager

روسيا

Russia Bio Maris Ltd 58, Novoslobodskaya St. 103055 Moscow Russia. Tel: + 7 0959612949/50 Fax: 013 7 095 9612951 Att. Igor Krivitsky igorkrivitski@netscape.net

سلوفينيا

Slovenia/(Bosnia) Astoria L. d.o.o. Trubarjeva 77 1000 Ljubljana Slovenia Tel: +38 6 61 149 1880/5 Fax: +38 6 61 149 1884 Att: Lucija Mrhar

جنوب أفريقيا

South Africa SDV Pharmaceuticals Suite 219 Postnet, Private Bag X7 Tygervalley 7536 Capetown, SA Tel: + 27 21 511 5075 Fax: + 27 21 510 6492 Att: Sandra Rath E-mail: sdv@yebo.co.za

أسبانيا

Spain Belmine Calle Camino de Valderribas 93-Portal C-68, 'Oficentro Valderribas' 28038 Madrid, Spain. Tel: +34 91 3280144 Fax: +34 91 3282970 Att: Cristina Diez

السويد

Sweden Dermobasic Haradsvagen 11, S-903 62 Umea Tel/Fax:+ 46 90 144033 Att:Ann-Kristin Sandstrom E-mail: ahava@dermobasic.com

سويسرا

Switzerland Ahava Cosmetics AG Untermull 9 CH6300 Zug Maitre. Tel: +41 56 6342001 Fax: +41 56 6342008 Att: Margarit & Gaston Maitre

تايوان

Taiwan Kingcess Trading Co.Ltd 2f-4, no.73, Ho Ping E Rd., Sec. 1 Taipei, Taiwan, R.O.C. Tel: + 886 2 23971891 Fax: + 886 2 23971895 Att: Mr. C.J. Tsai

تركيا

Turkey PINKAR Istanbul, Turkey Tel: +90 212 219 0128 Fax: +90 212 231 1610 Attn: Mr. Izzet Pinto E-mail:info@pinkar.com

الولايات المتحدة الأمريكية

U.S.A. Ahava (USA) Inc. 124 McQueen Blvd. Industrial Park Summerville South Carolina 29483 Free Toll Phone: Tel: + 1 843 875 7347 Fax: + 1 843 832 6011 Att: Brett Goldberg karen@ahava.com 1800 25 AHAVA

المملكة المتحدة

United Kingdom Ahava (U.K.) Ltd. P.O.B. 275 Cheltenham, Gl51 5YT Gloucesters U.K. Tel: +44 1 45 2864574 Fax: +44 1 45 2862580 Att: Pat Strutt. E-mail: pat@ahava.co.uk

شركات استيه لاودر ***Estée Lauder***

يعد رئيس مجلس إدارة استيه لاودر الدولية، رونالد لاودر، واحدا من النشطاء البارزين في القضايا اليهودية والصهيونية اليمينية فهو رئيس الصندوق الوطني اليهودي (JNF) والذي يعتبر وكالة إسرائيلية شبه قومية تتمثل وظيفتها الأساسية إضفاء الشرعية ودعم وتشجيع السرقة والمصادرة الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية. وقد كان حتى عهد قريب أيضا رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى.

وفي يناير 2001 كان لاودر هو المتحدث الأساسي من الولايات المتحدة في أحد التجمعات بالقدس والذي تم تنظيمه بواسطة سياسي إسرائيلي يميني يدعى ناثان شارانسكي وكان هدفه محدد في معرضة اعتبار القدس موضع أو محل تفاوض وقد خاطب لاودر 300000 متطرف إسرائيلي على أبواب الحرم الشريف قائلا انه " يمثل ملايين اليهود في العالم اجمع الذين يعارضون تضحية إسرائيل أو تنازلها عن سيطرتها على القدس ".

وفيما يتعلق بحق العودة للفلسطينيين فقد أوضح لاودر" إن سماح إسرائيل لهؤلاء الناس بالعودة سوف يكون انتحارا قوميا"وقد سافر لاودر عقب انتخاب شارون لتأييد مجرم الحرب وسياساته مؤكدا على ثقته في قدرة شارون على الحفاظ على السيطرة اليهودية على القدس

وتمتلك شركة استيه لاودر العالمية خطوط الإنتاج التالية من مستحضرات التجميل والعطور

بوبي براون	ستيلا
لا مير	جو مالون
جين	بامبل أند بامبل
استيه لاودر	بريسكريبتف
ارامس	M.A.C‘
كلينيك	اوريجينز
افيدا	

هذا بالإضافة إلى أن الشركة هي المرخص له العالمي للعطور ومستحضرات التجميل التي يتم بيعها للماركات التالية :

تومي هيلفيجر - دونا كاران - كيت سبيد

وقد مثلت كل أوروبا/ الشرق الأوسط وإفريقيا 26% من صافي المبيعات و33% من الدخل لاستيه لاودر في العام المالي 2000

انتل

كشفت انتل إسرائيل النقاب عن احدث إنجازاتها- سلسلة الرقائق 3جيجاهيرتز – في 9 مارس 2003 في ظل حملة إعلانية وتسويقية عالمية غير مسبوقة http://www.israel21c.org/

وسوف يساعد هذا الاكتشاف على تطوير أجهزة كمبيوتر محمولة أخف وزنا واكثر سرعة واصغر حجما. وفي نفس الوقت الذي تم فيه كشف النقاب عن احدث سلسلة من المنتجات في نيويورك في حضور حشد كبير من المعجبين ومن خلال حملة إعلانية لم يسبق لها مثيل بتكلفة 300 مليون دولار فإن فريق البحث والتطوير في المصنع القائم في حيفا قد اعتراه شعور خاص بالفخر.
ويعد الاكتشاف الجديد من خلاصة فكر العامين بمصنع الشركة في حيفا كما يوضح المتحدث باسم انتل إسرائيل "لقد تم صنع كل شيء في إسرائيل من الألف إلى الياء" وأضاف " لقد تم تطوير التقنية الخاصة بهذا المنتج بالكامل وكل المنتجات الأخرى وليس الرقائق فقط في إسرائيل" كما أثنى على إتقان وتفاني الفريق في العمل في المشروع قائلا "لقد عمل 700 مهندس لمدة 3 سنوات لتحقيق هذا الإنجاز"

وقد تم الحفاظ على سرية تامة خلال فترة تطوير الرقائق وقد تم تحديد اسم رمزي للمشروع "بانياس" وهو اسم أحد روافد نهر الأردن

ويتم حاليا تسويق هذا المنتج بشكل قوي للغاية في كل من الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، استراليا، وكوريا الجنوبية وقد تتعدى التكلفة العالمية للإعلان ما حددته إنتل وأنفقته في منتجات بنتيام .وتعمل إنتل في إسرائيل منذ 1974 ولديها 5200 موظف يعملون في مراكز التطوير الأربع الرئيسية في القدس، حيفا، كريات جات وبتاه تيكفا . وقد أكد دافيد بيرلماتر، نائب الرئيس والمدير العام لمجموعة إنتل للهواتف المحمولة، لجريدة الجلوبز أن المنتج الجديد يتمتع بميزة خاصة عن المنتجات المنافسة في السوق وهي الاستهلاك المنخفض للكهرباء هذا بالإضافة إلى قدرته على المعاونة في تطوير اكثر سرعة وأخف وزنا واصغر حجما.

ومن المتوقع أن يطيح المنتج الجديد بمنافسيه بسرعته الفائقة والقريبة من احدث Pentium 4 مع خفض استهلاك الكهرباء فهو رد انتل على النقد الذي تم توجيهه لPentium 4 والذي اتسم باستهلاكه الفائق للطاقة وتم اعتباره من الأجهزة التي تهدر الطاقة . كما قامت انتل مؤخرا بالكشف رسميا عن PXA800F والذي يحمل الرمز"مانيتوبا" والذي تم تطويره جزئيا في إسرائيل وتم تصميمه حتى يقوم بجذب جزء هام وأساسي من سوق الهواتف المحمولة

وقد كان الهدف من "مانيتوبا" هو الهواتف المحمولة متعددة الإمكانيات مثل PDA . وتعتقد شركات الاتصالات أن الطموح النهائي لأي عميل هو امتلاك هاتف محمول ذو إمكانيات صوتية، بيانات اتصال، إمكانيات وقدرة على التخزين وجدول أعمال بالإضافة إلى وسائل الإعلام والاتصال ، اختصارا هاتف محمول عبارة عن PDA .

وقد قدمت انتل بالفعل نماذج من مانيتوبا لبعض العملاء وتوقعت الشركة أن تظهر أولى المنتجات في منتصف 2003 وقد تم تصميم المنتج لمنتجات خاصة مثل الهواتف المحمولة متعددة الإمكانيات وشارك في تطير مانيتوبا 6 مراكز تطوير تابعة لانتل في أنحاء العالم منهم مركزان على علاقة بإسرائيل : بتاه تيكفا في كالجاري والبريا في كندا وهما المركزان اللذان مانا مصنعان لشركة DSPC الإسرائيلية واللذان ابتاعتهما انتل عام 1999 مقابل 1.6 مليار دولار أمريكي.

وطبقا لجريدة الجلوبز فسوف تقوم مراكز التطوير التابعة لانتل في إسرائيل بوضع النغمات والإمكانيات الصوتية للأجهزة الأخرى في المستقبل حيث يقوم مركز بتاه تيكفا حاليا بتطوير أجهزة خاصة بشبكات الهواتف المحمولة في حين يقوم مركز حيفا للبحث والتطوير بالعمل على تطوير الأجهزة الخاصة بالشبكات اللاسلكية وسوف يؤدي التعاون بين المركزين في المستقبل بل وربما في العام القادم إلى إنتاج أجهزة ذات قدرة على العمل في الهواتف المحمولة والشبكات اللاسلكية معا وقد بدأ مصنع حيفا بالفعل في تطوير البروسيسور الأحدث من سنترينو والذي تم منحه ا سم "دوثان"

Useful websites:

http://www.apk2000.dk/netavisen/artikler/synspunkt/2002-na0912-joint_nordic_boycott_israel.htm
http://www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/020427/2002042706.html
http://www.BoycottIsraeliGoods.org
http://www.bigcampaign.org/
http://www.boikottisrael.no/eindex.html
http://www.boycottisrael.co.uk/

http://www.boycottisrael.org/
http://www.boycottisraeligoods.org/
http://coalitionofwomen.org/home/english/events/support_campaign_to_stop_caterpillar/
http://digilander.libero.it/ahlalbait/boycott-israel.html
http://groups.yahoo.com/group/BoycottIsraeliGoods/
http://oznik.com/petitions/020407.html
http://www.badil.org/Boycott-Statement.htm
http://www.bcpr.org/
http://www.bootcat.org/
http://www.boycottisrael.org/
http://www.catdestroyshomes.org
http://www.catdestroyshomes.org/article.php?list=type&type=21
http://www.divest-from-israel-campaign.org/
http://homepage3.nifty.com/palestine/
http://www.inminds.co.uk/boycott-israel.html
http://www.islam-shia.org/boycott_israel/
http://www.jatonyc.org/caterpillar.html
http://www.jewishvoiceforpeace.org/content.jsp?content_KEY=272&t=press.dwt
http://www.justicewithpeace.org/index.php?target=campaigns&mycampaign=PALESTINE/ISRAEL
http://www.labournet.org.uk/so/47boycottisrael.html
http://www.labournet.net/world/0205/kasrils1.html
http://www.labournet.org.uk/so/48israel.htm
http://luberon100gauche.lautre.net/article.php3?id_article=108
http://www.matzpun.com/
http://www.monabaker.com/ontheboycott.htm
http://www.muhajabah.com/boycott.htm
http://www.paxchristiusa.org/pc_israel_palestine_more.asp?id=699
http://www.petitiononline.com/bin/petition.html
http://www.petitiononline.com/mod_perl/signed.cgi?bin&251
http://www.petitiononline.com/stopcat/
http://www.redress.btinternet.co.uk/boycott.htm
http://www.redress.btinternet.co.uk/boycott2.htm
http://www.scottishpsc.org.uk/Campaigns/cmp_BIG.html
http://www.sevde.de/boycott_israel_campaign.htm
http://www.shamar.org/emet/analysis/boycott.htm
http://www.stopcat.org/about.html
http://www.surau.ladang.net/modules.php?name=Boycott_Israel
http://vredessite.nl/middenoosten/2002/boycott.html
http://www.zmag.org/content/showarticle.cfm?ItemID=6898
https://israel.indymedia.org/newswire/display/3655/index.php

ملحق 8
" الاختيارية" والأداة القانونية "للجنسية اليهودية"[39]

هناك جهود مبذولة لتبرير التفرقة التي يواجهها السكان العرب الأصليين، والتي لا تتماشى مع "الصبغة الديمقراطية" لدولة إسرائيل، على أنها أعمال عفوية وهذه الجهود تساعد على تحويل الانتباه عن الطبيعة المؤسسية لتلك الظاهرة. فقد تضمن إعلان إقامة دولة إسرائيل تأكيدا متناقضا على يهودية الدولة مع النص على أن جميع المواطنين لديهم "الحقوق الاجتماعية والسياسية" المتساوية. إلا أن هذا النص الخاص بمناهضة التفرقة، مثله مثل الإعلان ذاته، لا يتمتع بأي قوة أو تأثير قانوني في إسرائيل فما تمنحه الأدوات القانونية الرئيسية بالنسبة لوضع وحقوق المواطنين ما هو إلا سلسلة من القوانين الأساسية التي تحل محل الدستور أو مشروع قانون الحقوق.

تشكل الإشارات الدينية للمنح الإلهي الخاص "بأرض الميعاد" لأبناء إسرائيل حجر زاوية في ادعاء دولة إسرائيل لحقها في أرض فلسطين تاريخيا وذلك بالنيابة عن الشعب اليهودي ككل. وبالتالي فإن مفهوم التفوق اليهودي و"الاختيارية" يشكل أساس علاقة إسرائيل بالسكان الفلسطينيين الأصليين. وهذا ما تم صياغته في القانون الإسرائيلي المدني والذي يمنح حقوقا كاملة لطبقة من السكان قدر لهم أن يكونوا "المواطنون اليهود" . لذا فإن المفهوم الإسرائيلي القانوني الخاص "بالجنسية الإسرائيلية" يمثل المحك الأساسي الذي يحدد العلاقات بين جماعات المواطنين الإسرائيليين. وعمليا على أرض الواقع فإن "الجنسية" هي الأساس الذي يحصل (المواطنون اليهود) بمقتضاه على حقوق استخدام الأرض والمنافع من المؤسسات "القومية" والتي تقدم العديد من أنواع الخدمات الحكومية التي تغطى استخدام الأراضي والتخطيط والتنمية والإسكان. إن المواطنين الإسرائيليين الذين لا يتمتعون "بالجنسية اليهودية" يحرمون رسميا من بعض الحقوق والمزايا الرئيسية بما في ذلك الحق في تنمية المجتمعات على أسس متساوية مع المواطنين الآخرين.

إن وضع "الجنسية اليهودية" يمثل أيضا المحك الرئيسي للهجرة المصمم من أجل إضعاف وإحلال وجود الشعب الفلسطيني في أرض فلسطين التاريخية. ومن ثم فإن الفلسطينيين يحرمون من البعد القومي الخاص بهم المتمثل أساسا في حق الفرد في مكان يعيش به. إن القانون والأيديولوجية الإسرائيلية تلغى "جنسية" الشعوب الأصلية وتفصلهم السياسات التكميلية عن صلتهم بموطنهم بدولتهم بينما يتم استبدالهم بمستوطنين تضفي عليهم الدولة وضعاً مدنياً أعلى.

بمقتضى القانون الإسرائيلي فإن أي فرد مستحق للجنسية اليهودية بإمكانه الحصول على هذا الوضع المتميز وعلى الحقوق الكاملة على أساس (1) ادعائه الديانة اليهودية و (2) الوصول إلى الدولة. وفى المقابل فإن أي فرد في دولة إسرائيل لا يتمتع بوضع الجنسية الشاملة لا يمكنه التمتع بهذا الوضع الرفيع للحقوق والمنافع الكاملة حتى وان كانت إسرائيل محل ولادة هذا الفرد.

وقد أصبحت هذه الحقيقة القانونية أكثر وضوحا في الدعوى التي نظرتها المحكمة العليا الإسرائيلية والتي أقامها جورج تامارين ضد حكومة إسرائيل (1971) حيث قام الإسرائيلي اليهودي بالتظلم من أجل تسجيل تحويل جنسيته رسميا من "يهودي" إلى "إسرائيلي" وقد رفضت المحكمة طلبه على أساس أنه "لا يوجد أمة إسرائيلية منفصلة عن الأمة اليهودية... والتي تتكون ليس فقط من الأفراد المقيمين في إسرائيل ولكن أيضا من يهود الشتات"[40]. ولذلك فإن وضع الجنسية في إسرائيل لا يرتبط بالنشأة في مكان محدد أو الإقامة في منطقة كما هو العرف في القانون الدولي. وفى المقابل فإن الصفة الدينية الأساسية للنظام القانوني الإسرائيلي تجعل من المقياس العرقي أساس التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

---

[39] المصدر: تجميع بعض الأجزاء من وثائق حول المؤسسات الإسرائيلية "الوطنية" بقلم جوزيف شكلا

[40] قام رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا في ذلك الوقت شيمون اجرانات بتفسير حكمه بأنه في حالة قبول تظلم تماورين فان ذلك "سيكون إنكارا للأساس الذي قامت عليه دولة إسرائيل" نيويورك تايمز. 21 يناير 1972، 14، كما ذكر في عمل أوسكار كراين، المتاهة المستحيلة: من هو اليهودي في دولة إسرائيل (نيويورك، دار نشر Bloch 1976)

نقطة جوهرية: "القرى غير المعترف بها"[41]:
قامت اللجنة الوزارية Markowitz Interministerial Commission بوضع خطة عمل براجماتية للإخلاء والإزالة في أغسطس 1986. وقد كانت هذه الخطة الضربة القاضية لحق الحصول على مكان للإقامة في القطاع العربي وخاصة في "القرى غير المعترف بها" حيث جاءت تتويجا للأعمال السابقة وربما غير المتناسقة الخاصة بمجهودات "تخطيط التنمية"، فقد حددت Markowitz مساكن العرب في كل إسرائيل، خاصة تلك الموجودة حاليا في المناطق البعيدة، حددتها كأهداف رئيسية للإزالة والمصادرة ونقل السكان. وقد أجبرت قوات تنفيذ تلك الخطة المواطنين العرب الريفيين على مواجهة الإزالة التدريجية والكلية في مجملها على أساس أن بنائها غير قانوني. والأساس القانوني الذين يرجعون إليه هو قانون التعمير والبناء لعام 1965 والذي وضع آلية تعتبر مجتمعات بأكملها "غير معترف بها" بسبب اختفائها من أي خطط رئيسية رسمية منذ عام 1984.
وبتحديد الأدوات اللازمة لاستكمال المحاولات السابقة الخاصة بالاستغلال الديموغرافى فقد أكد ماركوفيتز على المادة 1أ من قانون التخطيط والتعمير السابق الذكر والذي يمنع أي مركز من توصيل المياه والكهرباء أو شبكات التليفون إلى المباني غير المرخص بها. وهذا بالطبع أعطى أساسا لحرمان المواطنين العرب المقيمين في منازلهم الموجودة في "القرى غير المعترف بها" والمناطق المجاورة "غير المعترف بها" للقرى والمدن العربية المعترف بها والتي أشار ماركوفيتز اليها جميعا على أنها "المناطق الرمادية". واستكمالا لهذا الإهمال الضار شنت حملة صارمة لإزالة أي منشآت تم بنائها بعد عام 1985 وتمنع أي إصلاحات وتُمكن أي موظف في أي لجنة تخطيط من استصدار أوامره لإزالة منازل المواطنين العرب والمباني الأخرى وفرض غرامات عقابية بما في ذلك تكاليف الإزالة ذاتها.
ولا تتمتع أي من هذه القرى بوضعية السلطة المحلية ولا يوجد لأي منها أي خطة ولم يتم استصدار أي تصريح للبناء بها فكل القرى تعتبر غير قانونية وجميعها عرضة للإزالة بمقتضى أي قرار إداري. ولم يتم إنجاز سوى القليل جدا من أعمال التنمية بها وتم بالفعل تنفيذ العديد من أوامر الإزالة. وتوجد بالفعل أسوأ ظروف للإسكان في إسرائيل في تلك القرى غير المعترف بها إلا أن مسئولي وزارة الداخلية قد اصدروا أوامرهم بإزالة كل مرجع أو إشارة خاصة بالقرى غير المعترف بها من تقارير مسوح خطة المقاطعات للمنطقة الشمالية والتي تضمنت وصفا للوضع الحقيقي[42].
وبسبب هذا الوضع الغامض فإنه لا يوجد بشكل متعمد أي إحصاء للقرى غير المعترف بها. وهناك ما لا يقل عن 249 "قرية غير معترف بها" في إسرائيل معظمها في النجف إلا أن 72 على الأقل منها تقع في وسط وشمال إسرائيل (المثلث العربي والجليل على التوالي) وتشير التقديرات إلى أن إجمالي عدد السكان يزيد عن 70.000 منهم 10.000 من المتضررين يعيشون في القرى الشمالية ويعيش الباقي في منطقة النقب.
وتمثل كل من القرى غير المعترف والمناطق المجاورة غير المعترف بها للمدن العربية موطنا لعدد قليل من السكان ويشير مسح حديث للقرى غير المعترف بها في النقب إلى أن تلك القرى يتراوح حجمها من 50 إلى 800 منزل.

[41] مقتطفات من عمل جوزيف شكلا "الشعب غير المرئي يعود لدائرة الضوء: المشردين داخليا في إسرائيل و "القرى غير المعترف بها" دورية الدراسات الفلسطينية عدد XXIرقم 1 (خريف 2001)

[42] لقاء مع الأستاذ هيوبرت لويون، جامعة تكنيون، حيفا، (فبراير 1993)

دعا تقرير ماركوفيتز الصادر في عام 1986 إلى الإزالة الفورية لـ5419 منزل ملكا للسكان العرب الأصليين وتم إضافة 5761 منزلا بشكل رسمي إلى تلك القائمة في العامين التاليين. والآن فقد تضاعف هذا العدد عدة مرات (فعلى سبيل المثال يوجد 30.000 منزل في النقب وحدها[43]) إن منازل القرى غير المعترف بها الشمالية هي في الأغلب (83.6%) مبنية من الخرسانة أو الطوب.

القرى " غير المعترف بها" في النقب	
أعداد المنازل	أعداد المحليات
50	**64**
51–100	**18**
101–350	**17**
351–800	**5**

المصدر www.assoc40.org :

أما منازل قرية النقب فهي بشكل عام أشكال أقل جوهرية منها الخيام (25%)، أكواخ (50%) وبعضها منازل مبنية من الخرسانة أو الطوب (25%) 60% منها لديها أسقف من الزنك أو الاسبستوس. وما زاد الوضع سوءا أن السياسة التي تم تطبيقها منذ عام 1986 تعتبر سكان هذه القرى، والذين يعدون مسلوبي القوة، تعتبرهم مجموعة من "المنتهكين" [44]

لا يوجد في إسرائيل أي معايير موضوعية لتضمين القرى أو المناطق المبنية الأخرى في نطاق الخطط التشريعية إلا بموافقة مجالس تخطيط المقاطعات والمجالس الإقليمية. إلا أنه عند تنفيذ التخطيط الواقعي يتضح من مثال القرى غير المعترف بها أن أي معيار هو معيار شخصي وينطوي على تمييز. فمجالس التخطيط المحلية والتي تقتصر على اليهود (ذات العضوية الشاملة للوكالة اليهودية) قد استبعدت تلك القرى من جميع خطط التنمية الرسمية ومن ثم اعتبرت تلك القرى خارج الخطط التشريعية. إن حجم المجتمعات وأقدميتها وصفتها القانونية عادة ما تعد من ضمن معايير التخطيط اللازمة لتضمين التوطين الإنساني في الخطط القانونية إلا أن جميع المناطق اليهودية المبنية في إسرائيل قد وجدت في وقت لاحق على بناء القرى غير المعترف بها وبعضها يعد ذات أعداد سكان قليلة. على سبيل المثال فإن مستوطنة لاقون والتي تم إقامتها بحكم المجلس الإقليمي ميسجاف يقطنها عائلتين فقط وتتوفر لها جميع الخدمات العامة ووسائل الراحة المتاحة. أما قرية الجليل العربية أم طنان فيقطنها ألفى مواطن ولا تتمتع لا بالاعتراف ولا بالخدمات المناسبة. ووفقا لما توصلت إليه Association of Forty فإن هناك حاليا 155 قرية يهودية تم بنائها دون اعتراف في الخطط التشريعية إلا أن هذه المستوطنات الصغيرة والتي تعد غير قانونية من الناحية النظرية تتمتع بكل الخدمات اللازمة التي تصاحب الوضع المدني المتميز للسكان على أساس كونهم يهود. وأياً كان المعيار المزعوم لحجم وأقدمية التجمع فإن القرى الريفية "المعترف بها" أو أي منطقة أخرى مبنية تحتفظ بحق البقاء اعتمادا فقط على صفة اليهودية التي يتمتع بها السكان المقيمين بها مؤخرا.

وداخل الخط الأخضر (حدود إسرائيل الدولية والتي وضعت طبقا لاتفاقيات الهدنة المبرمة عامي 1949-1984) فإن تخطيط إسرائيل يوفر الأساس الرسمي لإزالة نحو 176 قرية فلسطينية تاريخية وبعض التجمعات السكنية الصغيرة في المرحلة الحالية من نقل السكان[45].

وكما نشرت لجنة ماركوفيتز (1986) فإن عدة خطط وضعتها الوكالة اليهودية/ المنظمة الصهيونية العالمية وخطة النجوم السبعة يتم حاليا تنفيذها من قبل وزارة الإسكان في حكومة آرييل شارون. أنظر أيضا "إزالة المنازل الفلسطينية والأشكال الأخرى للسلطات الإسرائيلية" (واشنطن ، EAFORD- USA 1990)

---

[43] اليوم، يذكر مسئولي وزارة الداخلية عدد 30 ألف من المنزل العربي "غير القانونية" في النقب وحدها.اليزا أربيل "قام البدو ببناء عدد 30 ألف من المنشآت غير القانونية، هذا ما ذكره وزير الداخلية لها آرتز (النسخة الإنجليزية) (4 مايو 2001)

[44] www.assoc40.org

[45] كما قامت بنشره لجنة ماركوفيتز (1986) فان العديد من الخطط الموضوعة من قبل الوكالة اليهودية/ المنظمة الصهيونية العالمية وخطة النجوم السبعة يتم تنفيذها حاليا تحت قيادة اريال شارون وزير الإسكان. أنظر أيضا "إزالة السلطات الإسرائيلية للمساكن الفلسطينية والمنشآت الأخرى" (واشنطن، EAFORD- USA 1990)

وقد أفادت لجنة برلمانية في عام 1966 أن العدد الحقيقي "للقرى غير المعترف بها" في النقب وحدها يبلغ إجماليا 1440 قرية وأن عدد السكان المركب يبلغ 64 ألف مما يمثل 50% من السكان العرب الفلسطينيين من أصل بدوي (ca. 1200000) وتبلغ الملكية الحقيقية لأراضيهم نحو 800 ألف إلى مليون دونم وهذه الملكية متنوعة وتتعرض لتفسيرات مختلفة. إلا انه من الممكن أن نستنتج أن هذه الأراضي هي اليوم عبارة عن مزيج من الأراضي المملوكة شخصيا من قبل الأفراد وهي أراضي قد قامت إسرائيل بنقل السكان إليها بالقوة أكثر من مرة وزعمت رسميا أنها "أراضي دولة"[46]. ورداً على شتى أشكال الملكية الخاصة والنزاعات القانونية حول المصادرات المطالب بها يسعى المخططون في إسرائيل إلى اعتبار إجمالي هذه الأراضي الفلسطينية ممتلكات "قومية" يهودية.
تمت إزالة بعض هذه المجتمعات بالفعل والباقي في الطريق إلى الإزالة أو على جدول الإزالة. وقد تم تعريض السكان الفلسطينيين للضرب لنقلهم إلى مناطق أخرى مخططة (7 منها في الشمال و16 في الجنوب) والتي تسمى "نقاط تجمع"[47] في مفهوم التخطيط الإسرائيلي. وهم يفتقرون إلى وجود البنية التحتية الكافية أو أي تأمين للملكية أو القاعدة الاقتصادية. ومن الناحية الوظيفية فإن هذه المناطق معدة لأن تكون معسكرات عمالية إضافية بحجة تخطيط التنمية الحديث. ووفقا لجدول تنفيذ خطة عمل ماركوفيتز فإنه من المقرر إقامة سبعة تجمعات لعدد 120 ألف من السكان العرب في النجف. هذا بالمقارنة بعدد 180 مستوطنة إسرائيلية تتمتع بكافة الخدمات وهذه المستوطنات قامت المؤسسات الوطنية بتخطيطها وبنائها وتوفير الخدمات بها في نفس المنطقة لتوطين 280 ألف يهودي.

الموجة السائدة: خطة شارون ذات الـ1.75 مليار دولار وإزالة القرى غير المعترف بها- حتى 2007[48]
قامت حكومة شارون بالموافقة على الخطة الخمسية الجديدة ذات الـ1.75 مليون دولار أمريكي. وهذه الخطة هي استراتيجية شاملة لنقل البدو من "القرى غير المعترف بها" من أراضيهم وتركيزهم في سبعة مناطق.
وعلى الرغم من وجود هذه الخطة منذ وقت طويل إلا أنها اليوم لديها موازنة ووقت محدد لتنفيذها: وهو العام الحالي 2003. وتتضمن الاستراتيجية إطارا قانونيا، وتتضمن توكيلات لمحامين للدفاع عن ادعاءات الدولة الخاصة بالاستخدام أو البناء غير القانوني، وتتضمن أيضا الاستراتيجية التوسع في قدرات قوات الشرطة المسلحة التي تقوم بالدفاع عن النجف وتقوم بتنفيذ عملية تدمير المنازل كما تتضمن تخصيص الأموال لأية تعويضات تكون لازمة. وتشتمل النقاط الأساسية للخطة على ما يلي:

1. إقامة قسم شرطة خاص وقوات عسكرية مصاحبة لذلك لتنفيذ الخطة.
2. تمكين الدوريات الخضراء (أو الدوريات السوداء) عن طريق تخصيص المزيد من الأموال والأفراد من أجل مصادرة الأراضي. وتكون وحدة الشرطة المصاحبة للقوة العسكرية مسئولة عن الدوريات في النجف وتنفيذ إزالة المنازل.
3. التسجيل النهائي والكامل لأراضي القرى غير المعترف بها على أساس أنها أراضي حكومية
4. تعمل كل من وزارة العدل وهيئة أراضي إسرائيل وهيئة البدو (وهى إدارة مدنية للحكومة خاصة بالمجتمع) مع بعضهم البعض من أجل تحديد ملكية الأراضي بادعاء

---

[46] وفقا لما جاء في تقرير لجنة MK David Mena فإن مساحة الأرض المتنازع عليها بين السكان العرب للنجف والدولة تبلغ 800 ألف دونم. وفى نفس التقرير صرح مصدر لوزارة العدل أن هذه المنطقة تغطى مليون دونم بينما قدر الباحث دكتور يوسف بن دافيد أن 50% من سكان قرى النقب غير المعترف بها يعيشون في أراضي مسجلة لهم وأن 45% منهم يعيشون على أراض قد أجبرتهم السلطات على الانتقال إليها وأن 10% منهم يعيشون على "أراضي الدولة" أنظر أيضا www.assoc40.org

[47] تقرير اللجنة الوزارية بخصوص الإنشاء غير القانوني في المنطقة العربية " (لجنة ماركوفيتز) (القدس 1986)

[48] نشرة منظمة حقوق الإنسان العربية (HRA)، الناصرة، 23 يناير 2003

أنها ممتلكات حكومية في شتى الأحوال. ومن ثم فعلى مالك الأرض أن يثبت أمام المحكمة ملكيته للأرض.

5. تمنح هذه الخطة الحكومة حق تعيين الخبراء القانونيين والمحامين لتولى مهام الدفاع أمام الدعاوى الخاصة بالأراضي الحكومية الجديدة المقامة من السكان البدو.
6. أن أي أموال أو تعويضات للأراضي يتم إعطائها سيتم فرضها بمقتضى القانون الإسرائيلي وقرارات الحكومة وهيئة أراضي إسرائيل
7. تقوم المجالس الإقليمية اليهودية لرامات هوفاف وبنى شيمون بإعطاء الأفراد اختيار المزارع على أراضي لا تقع ضمن سلطاتهم المحلية وهى أراضي تتبع حاليا القرى غير المعترف بها
8. تقوم الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ الخطة بشكل رجعى بدءا من 2002/8/4 وتنفيذ قانون التخطيط والبناء الذي تم تمريره في نهاية العام الماضي. وهذا القانون لا يغطي أي قرى غير معترف بها ومن ثم فإن كل واحدة منها تعد غير قانونية بما في ذلك القرى القديمة التي تم إقامتها قبل إقامة دولة إسرائيل وقبل إصدار قانون التخطيط
9. يتم إقامة المراكز المحلية للمناطق السبعة ويتم تسجيل عناوين البدو وفقا لتلك التجمعات الجديدة. وهناك خطة لإزالة بعض المناطق البدوية المقامة مؤخراً وتركيزهم في منطقة ميريت.

لا يمكن إغفال أهمية هذه الخطة إذ أن تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها يعنى تدمير المنازل وإخلاء 700 ألف من السكان دون أي بدائل سكنية. وقد قررت الحكومة إقامة قوة شرطة عسكرية لتنفيذ عمليات التدمير وساندت تلك القوة عن طريق القوانين التي تم تمريرها بالفعل في الكنيست وعن طريق فريق قانوني يدافع عن الخطة.

ونحن نرى هذه الخطة بمثابة إعلان الحرب على المجتمع البدوي للقرى غير المعترف بها حتى مع ترحيب المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها للنجف (RCUV) بأي اعتراف للقرى. وقد قامت الحكومة لأول مرة بوضع خطة شاملة لتسوية مشكلة تهديد القرى غير المعترف بها مع وضع خطط ومواعيد للتنفيذ ولتخصيص الموازنة وتوزيع الوظائف على كل من مكاتب الوزارة والمكاتب الحكومية. ولم يتم مطلقا مناقشة الخطة مع أي من السكان أو ممثليهم أو مع RCUV. فالشعب البدوي وممثليه لا يدعمون هذه الخطة.

ويطالب RCUV والمنظمة العربية لحقوق الإنسان HRA المجتمع الدولي وشتى الأعراف السياسية ولجنة المتابعة العليا للفلسطينيين في إسرائيل (وهى الجهة الشاملة للسكان الفلسطينيين في إسرائيل) والمنظمات غير الحكومية للعمل سويا من أجل محاربة تنفيذ تلك الخطة.

كما يدعو RCUV و HRA الأطراف المعنية للتصدي لبناء 14 مستوطنة يهودية تم البدء في إقامتها في مارس 2003. ومن المقرر إقامة المستوطنة الأولى وهى مستوطنة جيفات بار على قرية أراكيب والتي تم ترحيل سكانها لفترة 6 أشهر في عام 1953 وبناء المستوطنة هو استكمال الخطة الموضوعة لإزالة القرى البدوية غير المعترف بها والخطة تهدف إلى استبدال السكان الأصليين للأرض بمستوطنين إسرائيليين يهوديين.

ملحق 9
مصادر لمزيد من المعلومات

المنظمة	وصفها	الاتصالات
مركز عدالة القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل.	**منظمة خدمات قانونية أنشئت عام 1996 للدفاع عن السكان الفلسطينيين الأصليين في إسرائيل ضد أي تمييز يمارس ضدهم. ويتمتع مركز عدالة بخبرة واسعة في المقاضاة للدفاع عن حقوق السكان وقضايا الإخلاء والإزالة وهو عضو من أعضاء التحالف الدولي للموئل.**	**المكتب الرئيسي:** **صندوق بريد 510** **شفيع عمر 20200** إسرائيل هاتف1610-950 4(0) 972+ فاكس3140-950 4(0) 972+ مكتب نجف: 28ريجير،حجرة،35بئرسبع، إسرائيل هاتف0740–665 8(0) 972+ فاكس0853–665 8(0) 972+ بريد إلكتروني adalahorg@hotmail.com
اللجنة الأمريكية العربية لمناهضة التمييز (ADC)	**أنشئت اللجنة العربية الأمريكية لمناهضة التمييز في عام 1981 لمناهضة التمييز الاجتماعي والتفرقة ضد السكان العرب في الولايات المتحدة الأمريكية وأيضا من أجل توفير صوتا هاما في الجدال الثائر بشأن السياسة الخارجية وتقوم ADC بتشغيل شبكة من الأعضاء في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا**	زياد أصالى، الرئيس zasali@adc.org خليل ى جاهشان نائب المدير التنفيذي ومدير شئون الحكومة 4201 جادة كونيكتيكت NVV واشنطن العاصمة 20008 تليفون2990-244 (202) فاكس3196-244 (202) بريد إلكترونيadc@adc.org : الموقعhttp://www.adc.org :
الضمير	**جمعية دعم السجناء وحقوق الإنسان. وهى أيضا تقوم بتناول النشاطات الاجتماعية وتوفر المعلومات العامة بشأن مجموعة من قضايا حقوق الإنسان. والكلمة تعنى بالعربية** Conscience	**مكتب رام الله:** **خالدة جارار، المدير** **مبنى الإسراء، الدور السابع** **شارع الإسراء، رام الله** **صندوق بريد: 17338، القدس** تليفون:0446-296 2(0)972 الفاكس: 0447-296 2(0)972 بريد إلكتروني addameer@planet.edu **مكتب غزة:** **خايل أبو شمالة، مدير** **شارع عمر المختار** **صندوق بريد: 5045 مدينة غزة** **هاتف وفاكس:** 284 / 2826660 8(0) 972

0661 بريد إلكتروني aldameer@pis.com		
صندوق بريد 31417 القدس91313 بريد إلكتروني-aic@alt : info.org ميشيل فارشاوسكى، المدير فريد جابرfarid@alt-info.org سيرجيو ياهنى-sergio@alt info.org مكتب بيت لحم: مبنى مراقة. باب الزقاق (على شارع الخليل) **هاتف وفاكس** 2777558/9 972(0)2 مكتب القدس: 34 بن يهودا (برج المدينة) جناح 512 هاتف:1159–624 2(0)972+ 1424–624 (0)2 972+ فاكس: 3151–625 2(0)972+ الموقع: http://www.alternativenews.org/	**يتضمن مركز المعلومات البديلة طاقم عمل من الفلسطينيين والإسرائيليين يقومون بإعداد تحليلات نقدية وتوفير معلومات عامة حول السياسات الإسرائيلية والأيديولوجية الصهيونية وهى تقوم بإصدار نشرة داخلية شهريا**	**مركز المعلومات البديلة AIC**
صندوق بريد:23215 عمان 11115 الأردن تليفون وفاكس 962(0)6 462-2515 بريد إلكتروني: aman@nets.com.jo info@amanjordan.org الموقع http://www.amanjordan.org	**مركز المصادر الإقليمية العربي حول العنف الذي يمارس ضد المرأة. ويوفر موقع أمان الأردن والحاصل على الجائزة، مصادر معروفة ونادرة خاصة بحقوق الإنسان باللغة العربية ومتوفرة للتحميل**	**أمان الأردن**
c/o Middle East IS منظمة العفو الدولية جون راى jray@amnesty.org 1 شارع ايستون لندن, WC1 0DW إنجلترا	**قسم إقليمي للسكرتارية الدولية لأكبر حركة لحقوق الإنسان والمسئولة عن الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية.**	**منظمة العفو الدولية، الأراضي الفلسطينية المحتلة.**

بريد إلكتروني-admin-pa@amnesty.org amnestyp@palnet.com الموقع : http://web.amnesty.org		
المدير : محمود زيدان صندوق بريد 215 الناصرة 16101 إسرائيل هاتف 1923–656 6(0) 972+ فاكس 4934–656 6(0) 972+ بريد إلكتروني hra1@arabhra.org الموقع: http://www.arabhra.org	**الجمعية العربية لحقوق الإنسان تتناول شئون التفرقة وحقوق الإنسان الخاصة بالسكان الفلسطينيين في إسرائيل وهى تقوم بعمل الدراسات التي تسعى إلى شحذ الرأي العام وتقوم بتوفير خدمات قانونية حرة ولديها دائما لجنة من المحامين تقوم بدراسة القضايا وتقوم برفع التظلمات التي المحكمة العليا الإسرائيلية**	**الجمعية العربية لحقوق الإنسان HRA**
فاروق أبو عيسى، الأمين العام 15 شارع اتحاد المحامين العرب جاردن سيتى القاهرة مصر هاتف +20(0)2 796-3931 +20(0)2 795-2486 فاكس +20 (0)2 354-7719 بريد إلكتروني: helasmar@alu.org	**اتحاد المحامين العرب هو مؤسسة مقامة من أجل الربط بين المحامين ونقابات المحامين في العالم العربي. ويشارك الاتحاد بصفة دائمة في أنشطة الدفاع الدولي والتضامن في دعم فلسطين.**	**اتحاد المحامين العرب**
دكتور غازى فلاح إدارة الجغرافيا والتخطيط جامعة أكرون أكرون OH 44325–5005, USA هاتف:+1 330 972-8831 فاكس:+1330972-6080 بريد إلكتروني tawg@uakron.edu الموقع: http://gp.fmg.uva.nl/ggct/awg/	**شبكة من الأكاديميين المتخصصين في الجغرافيا والتخطيط المادي والعمارة والخبرات المرتبطة بذلك. وهم يقومون بنشر مقالاتهم في صحيفة** Arab World Geographer **ومن الممكن أن يكونوا مصدراً للدعم والمساندة التكنولوجية.**	**الجغرافي العربي العالمي**
دكتور جاد إسحاق شارع كاريتاس صندوق بريد 860 بيت لحم، فلسطين هاتف:277-6966 2(0) 972+	**يقوم بدراسة المشكلات البيئية والزراعية ومشكلات المياه والتكنولوجيا ومصادرة الأراضي والمستوطنات والمعهد عضو من أعضاء** . HIC	معهد الدراسات التطبيقية-القدس-**ARIJ**

فاكس:1889-274 2(0) 972+ 274-7815 2(0) 972+ فاكس: :696-277 2(0)972 بريد إلكتروني all@arij.pl.org الموقع http://www.arij.org		
واكيم واكيم هاتف: 1407-444 6(0) 972+ 4569-992 4(0) 972+ محمود قايل صندوق بريد 330 شافع عمر 20200 إسرائيل هاتف: 6514-321 5(0) 972+	**تقوم بعمليات التأييد الاجتماعي والدفاع عن السكان الفلسطينيين في إسرائيل والذين تم تشريدهم في عام 1948 وما بعدها من أجل استعادة حقوقهم والممتلكات التي صادرتها إسرائيل.**	**جمعية الدفاع عن حقوق المشردين داخليا.**
صندوق بريد 5212 بئر سبع إسرائيل هاتف 0289–623 7(0) 972+	**مركز للمعلومات والدفاع والمساندة القانونية والتدريب والتنمية الاجتماعية لمجتمع البدو الفلسطينيين في إسرائيل. وقد واجهت الجمعية تدهورا في الأعوام العديدة السابقة وتم حجب معظم برامجها..**	**جمعية مساندة والدفاع عن حقوق البدو في إسرائيل.**
محمود أبو الحايجة، المدير عين هود، بالقرب من نير اتزيون، 30808 إسرائيل تليفون 8362381 4(0) 972+ 8362382 2(0) 972+ فاكس 8362379 4(0) 972+ بريد إلكتروني: assoc40@assoc40.org	**أنشئت على يد سكان القرى غير المعترف بها ومن يؤيدونهم في عام 1988. الاحتفال الأربعين بإسرائيل + الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وجمعية الأربعين توفر المساندة الفنية وتأييد التنمية والاعتراف بالمجتمعات "غير المعترف بها" وهى تشارك في المنتديات الدولية لحقوق الإنسان. وهى منظمة نشطة في منتديات الأمم المتحدة وفى الشبكات الدولية وعضو في HIC** .	**جمعية الأربعين**
صندوق بريد 1172 أورانج CT 06477 الولايات المتحدة الأمريكية فاكس:1123–832 717 1+ بريد إلكترونيprrc@mail.com موقع: http://al-awda.org	**شبكة خدمات تقوم بتوفير المعلومات وتأييد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. والعودة هي الاسم المختصر لتحالف فلسطين لحق العودةPRRC وهى أيضا تقوم بتنظيم المناسبات العامة والتعبئة الاجتماعية للدفاع عن حق اللاجئين في العودة.**	**العودة Al-Awda**
انجريد جاسنار جارادات، مدير صندوق بريد 726 بيت لحم فلسطين تليفون: 7346-274 2(0) 972+	**"يسعى بديل إلى توفير مصادر المعلومات والتحليلات البديلة والهامة والتقدمية بشأن مسألة اللاجئين الفلسطينيين وذلك من أجل الوصول إلى حل عادل ودائم لمسألة اللاجئين الفلسطينيين اعتمادا على حق العودة". وهى تشارك في التأييد الدولي**	**مركز بديل للإقامة الفلسطينية وحقوق اللاجئين Badil Resource Center for**

Palestinian Residency & Refugee Rights	**بما في ذلك التعاون مع جهة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وتقوم بنشر التقارير ونشر نشرة ربع سنوية وهى المجدل . والمركز عضو في HIC**	+972 (0)2 277-7086 فاكس: +972 (0)2 274-7346 بريد إلكتروني: badil@palnet.com info@badil.org موقع::http://www.badil.org
جمعية البيت للدفاع عن حقوق الإنسان في إسرائيل **Al-Beit Association for the Defence of Human Rights in Israel**	**هدفها دعم الحق في الإسكان المتساوي وحرية الإقامة للسكان الفلسطينيين في إسرائيل وتعليمهم لمناهضة العنصرية الإسرائيلية في فلسطين. وهي عضو في HIC**	دكتور يورى دافيس صندوق بريد 99، ساخنين 20173، إسرائيل فاكس: 972(0)6 674-7028 محمول: 972(0)5 352-3822 بريد إلكتروني: uridavis@actcom.co.il
بين السطور **Between the Lines**	**مشروع للفلسطينيين والإسرائيليين الراديكاليين والتقدميين.** **"ينبع هذا المنظور من الموقف الشمولي الذي يعارض الطبيعة الصهيونية اليهودية الشاملة لدولة إسرائيل والنظام السلطوي الذي نشأ في المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. وكلاهما يحصلان على الدعم والقدرة على الاستمرار من مؤسسات العولمة العالمية ومن النظام العالمي الجديد اللذان يشكلان عدوان للفلسطينيين (في كل من فلسطين 48 و67) والشعوب العربية وكذلك للمقهورين داخل المجتمع الإسرائيلي من ضمنهم الميزراهيم والنساء.**	دكتور تيكفا هونيج بارناس وتوفيق حداد ، مساعد محررينcoeditors صندوق بريد 691، القدس، هاتف: 5630060 2(0) 972+ 2966311 (0)2 972+ بريد إلكترونيbtl@palnet.com موقع: http://www.between-lines.org:
لجنة بيرم **Bir`em Committee**	**كفر بيرم هي قرية عربية ومسيحية تقع على مسافة أربعة كيلومترات جنوب الحدود اللبنانية الإسرائيلية. وفى عام 1948 ضرب الجيش الإسرائيلي بوعد عودة الفلسطينيين إلى منازلهم خلال أسبوعين عرض الحائط. واليوم هم لا يزالون في الانتظار.**	صندوق بريد 44603 حيفا إسرائيل هاتف:5276-866 4(0)972+ فاكس:9628-869 4(0)972+ بريد إلكتروني: committee@birem.org
بيت سيلم: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ***B'Tselem*: The Israeli Information**	**مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. تم إنشاؤه عام 1989 وبيت سيلم هو مركز معلومات مستقل وجهة مراقبة على حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ويسعى إلى توفير المعلومات للشعب الإسرائيلي ودعم الرأي والجدل العام داخل إسرائيل كما يسعى إلى تعليم الشعب الإسرائيلي المقاييس العالمية لحقوق الإنسان**	جيسيكا مارتل، مدير 8 شارع هاتاسيا، الدور الرابع تالبيوت القدس، 93420 خلال إسرائيل هاتف:5599-673 2(0)972+ فاكس:9111-674 2(0)972+ بريد

Center for Human Rights in the Occupied Territories	**ويوصى ويضغط لإحراز التغييرات في السياسة.**	إلكتروني mail@btselem.org موقع: http://www.btselem.org
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان **CIHRS Cairo Institute for Human Rights Studies (CIHRS)**	**يلعب CIHRS دورا هاما في المنطقة كهيئة دراسات كما يساند حقوق الإنسان بشكل عام.**	بهى الدين حسن، مدير تنفيذي 9 شارع رستم، الدور السابع، شقة رقم 35 جاردن سيتى القاهرة مصر صندوق بريد: 117 مجلس الشعب 11516 القاهرة- مصر هاتف:1112–795 2(0)20+ فاكس:4200–795 2(0)20+ بريد إلكتروني: cihrs@soficom.com.eg موقع: :http://www.cihrs.org
مركز الدراسات البدوية والتنمية **Center for Bedouin Studies and Development**	**هدفه: دفع وإجراء البحث في التاريخ والميراث البدوي، والعمل على تشجيع وتطوير ودفع البرامج التعليمية والطبية والاجتماعية الجديدة المصممة من أجل تسهيل عملية النقل الثقافي والاجتماعي، وتوفير خدمات الدعم لكل الكليات والإدارات في الجامعة بغرض تعظيم فعالية البرامج القائمة والجديدة المرتبطة بالمجتمع البدوي.**	ألين القرناوى، مدير جامعة بن جوريون صندوق بريد 653 بير سبع 84105 ، إسرائيل هاتف +972 (0)7 647-2859 فاكس +972 (0)7 646-1876 بريد إلكتروني beduin@bgumail.bgu.ac.il ncrd@river.bgu.ac.il موقع: www.bgu.ac.il/bedouin
مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية-شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية **Center for**	**ملحوظة: قام بنشر دراسة مشتركة مع مركز نجف للتنمية الإقليمية في أغسطس 2000 تسمى استراتيجية تنمية حضرية للمجتمع البدوي.**	162 شارع مونتاجو، الدور الثاني بروكلين نيويورك 11201 هاتف:9145-237 718 1+ فاكس:9147-237 718 1+ بريد إلكتروني: rights@cesr.org escr-

Economic & Social Rights, ESR-Net		net@cesr.org
لجنة التضامن مع القضية العربية **Comité de Solidaridad con la Causa Árabe**	**شبكة دولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** **موقع باللغة الأسبانية متعلق بالقضايا العربية بما فيها قضية فلسطين.**	http://www.nodo50.org/csca/palestina http://www.nodo50.org/csca/palestina/abu-sitta_21-01-02.html
قسم فلسطين **DCI–Palestine Section**	**منظمة الدفاع العالمية عن الأطفال/ تم تأسيس القسم الفلسطيني في عام 1992 وهو يعمل على مراقبة وتقديم التقارير بشأن حقوق الإنسان والظروف المعيشية للأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة.**	صندوق بريد 55201 القدس البيرة/ مكتب رام الله شارع الخلفاء مبنى السارتاوى، الدور الثانى هاتف +972 (0)2 240-7530 فاكس + 972(0)2 240-7018 البريد الإلكتروني dcipal@palnet.com مكتب الخليل: بالقرب من مستشفى عليا هاتف وفاكس +972 (0)2 222-0106 الموقع: http://www.dci-pal.org :
قسم الجغرافيا **جامعة بن جوريون** **Department of Geography Ben Gurion university**	**مركز أكاديمي متخصص في التخطيط والظروف المعيشية للبدو وغيرهم من الفلسطينيين في إسرائيل والمركز عضو في HIC**	Oren Yiftachel, chairman أورين يافتآشل بئر سبع، إسرائيل، 84105 هاتف +972 (0)8 647-200 فاكس+972 (0)8 647-2821 بريد إلكتروني yiftach@bgumail.bgu.ac.il موقع: http://www.bgu.ac.il/geog/index.html
مركز الديمقراطية	**أنشئ في عام 1993، وهدفه الرئيسي تنظيم**	حسن برغوثى، مدير عام

صندوق بريد 876 رام الله ، فلسطين هاتف +972 (0)2 295-2608/2718 فاكس +972 (0)2 2952985 بريد الكترونى dwrc@natvision.net.il محمود دهمان، مدير مكتب غزة بريد الكترونى-dwrc@p-i-s.com موقع:http://www.dwrc.org	**المجموعات المُهمشة وإضفاء سمة الديمقراطية على جهاتها التمثيلية وتشجيع المهارات التنظيمية وتشجيع مشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. وتتألف وحداتها الرئيسية الثلاث من وحدة حقوق الإنسان والمساندة القانونية، وحدة القضاء على الفقر والبطالة ووحدة التدريب والتعليم + برنامج شبكات**	**وحقوق العمال DWRC, Democracy and Workers Rights Centre**
www.electronicIntifada.org	**مصدر إلكتروني عن الانتفاضة يواجه الإعلام الإسرائيلي ويعمل مؤسسه علي أبو نيمة كمراقب إعلامي**	**الانتفاضة الإلكترونية Electronic Intifada**
ولدرز بلاد، 8 H 1403 DK كوبنهاجن الدانمارك هاتف:45(0)3 269-8888 فاكس:45(0)3 269-8901 مارك شاد بولسن، مدير تنفيذي هاتف:+45 (0)32 69 89 10 بريد إلكتروني: msp@euromedrights.net ساندارين جرينير ، منسق 17 شارع دى لوندر 1050 بروكسل، بلجيكا هاتف وفاكس 32 (0)2 513-3797 بريد إلكتروني: sgrenier@euromedrights.net	**شبكة تقوم بربط المنظمات الأوربية ومنظمات البحر المتوسط ببرامج حقوق الإنسان**	**شبكة حقوق الإنسان الأوربية المتوسطية Mediterranean Human Rights Network— MHRN**
1761 N St. NW واشنطن العاصمة 20036 هاتف:+1 202 835-3650 فاكس:+1 202 835-3651 بريد إلكتروني: الرئيس: pcwilcox@fmep.org	**تقوم بإصدار التقارير الخاصة بنشاطات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتقوم (شهريا) بنشر نشرة الاستيطان الإسرائيلي.**	**مؤسسة السلام في الشرق الأوسط Foundation For Middle East Peace**

محرر/ محلل الموقع: jeff@fmep.org الموقع: http://www.fmep.org/info.html#1		
شافع عمر، الجليل : الموقع http://www.gal-soc.org/	**المجتمع العربي القومي لخدمات الصحة والبحث.**	**مجتمع الجليل** **Galilee Society**
Postfach 2024 37010جوتندن، ألمانيا هاتف:060-499 551(0) 49+ فاكس:028-58 551(0) 49+ بريد إلكترونيinfo@gfbv.de موقع: http://www.gfbv.de	**يقوم بعمل فعال في مجال المعلومات العامة وتكوين مجموعات المصالح والدفاع في المنتديات الدولية التي تتعامل مع الشعوب الأصلية وجميع الشعوب التي تواجه خطرا يهدد وجودها.**	**Gesellshaft für Bedrohte Völker**
أدام كيلر، يورى أفنرى المتحدثين صندوق بريد: 3322 تل أبيب 61033 إسرائيل هاتف::1732–552 3(0)972+ فاكس:110–527 3(0)972+ الموقع: http://www.gush-shalom.org	**منظمة سلام- جوش شالوم هي حركة صهيونية تحررية. تعتبر اتفاق أوسلو خطوة أولية إلا أنها تطالب بإقامة دولة فلسطينية مستقلة كشرط لإقامة السلام الحقيقي.**	**Gush Shalom**
4 شارع أبو عبيدة، القدس 97200 هاتف: +972 (0)2 626-4438/2 +972 (0)2 628-3555 فاكس: +972(0)2 627–6317 بريد إلكتروني: mail@hamoked.org.il	**مجالات النشاط: الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الإقامة والدفاع القانوني، ومناقشة ظروف السجون وحقوق المعتقلين وإعادة توحيد العائلات وحرية التحرك.**	**هاموكِد: مركز للدفاع عن الفرد** **HaMoked: Center for Defence of the Individual**
راندا سينيورا، المديرة 31 شارع ماين، رام الله، صندوق بريد 1413 ، رام الله هاتف: 972 (0)2 295-6421/4646 فاكس 972 (0)2 295-4903 بريد إلكتروني: haq@baraka.org موقع:	**الحق هو منظمة لحقوق الإنسان تم تأسيسها في عام 1979 وهى تقوم بنشر التقارير (بما في ذلك الملخص السنوي) حول وضع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وتقوم بإجراء الأبحاث القانونية ولديها قاعدة معلومات بشأن حقوق الإنسان والقضايا القانونية وتقوم بتوفير الخدمات القانونية الخاصة بالمجتمع الفلسطيني كما أن لديها مكتبة رائعة. الحق هي أحد الأعضاء المؤسسين لحركة حقوق الإسكان الفلسطينية.**	**الحق: القانون في خدمة الإنسان** **al-Haq: Law in the Service of Man**

http://www.alhaq.org:		
هانى مجلى، مدير منطقة الشرق الأوسط بريد إلكتروني megallh@HRW.org 350 الجادة الخامسة الدور 34 نيويورك NY 10118-3299 الولايات المتحدة الأمريكية تليفون +1 (212) 290–4700 فاكس +1 (212) 736–1300: بريد إلكتروني hrwnyc@hrw.org موقع: http://www.hrw.org/mideast:	**برنامج إقليمي متخصص لمراقبة حقوق الإنسان، يقع مقر منظمة حقوق الإنسان الدولية في نيويورك.**	**مراقبة حقوق الإنسان/ الشرق الأوسط** **Human Rights Watch/Middle East**
كمال ناصر ، المدير التنفيذي تليفون:650-524-1650+ بريد إلكتروني kamal@humanityonhold.com أليسون فاير، متحدث بريد إلكتروني: alison@humanityonhold.com الموقع http://www.humanityonhold.coml	**الإنسانية في الانتظار هي منظمة غير ريعية تسعى لإنهاء ومنع انتهاك حقوق الإنسان في الشرق الأوسط. الهدف: تذكير المجتمع الدولي بالتزامه لمناهضة الوحشية والظلم وعدم الإنسانية . ولديها مدخل إلى وثائق الأمم المتحدة والصور والجاليريهات والمقالات الخاصة بالأمم المتحدة ...الخ .**	**الإنسانية في الانتظار** **Humanity on Hold**
صندوق بريد 793 بيت لحم، الضفة الغربية، فلسطين هاتف وفاكس +972 (0)2 277–6444 بريد إلكتروني ibda'@hotmail.com	**يعمل على الحفاظ الثقافي ويقدم برامج من مقره في مجتمعات اللاجئين في منطقة بيت لحم.**	**مركز ابداعة الثقافي** **Ibda'a Cultural Center**

موقع: : www.acrossborders.org		
للاتصال: جيف هالبير 37 ريهوف تيفيريا القدس تليفون: 8252–624 2(0) 972+ فاكس: 2815–566 2(0) 972+ بريد إلكتروني : halper@iol.co.il موقع:http://www.icahd.org	**اللجنة الإسرائيلية لمناهضة إزالة المنازل هي مجموعة تتكون من مواطنين إسرائيليين يهتمون بأمر هدم المنازل ومصادرة الأراضي في المناطق الفلسطينية المحتلة. ولديها إجماع صهيوني يساري تحرري وقد تعاونت مع المجتمعات والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية LCD وهى عضو في HIC**	**لجنة إسرائيلية لمناهضة إزالة المنازل ICAHD** **Israeli Committee against House Demolitions— ICAHD**
هاتف 5792–352 129(0) 44+ بريد إلكتروني: info@inminds.com موقع: http://www.inminds.com/boycott-israel.html	**تقوم بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية ولديها الكثير من النشاطات المبتكرة. تحتفظ بمعلومات حديثة عن الشركات التي تتعامل مع و/ أو تساند إسرائيل والاحتلال الإسرائيلي** .	**عقول مبتكرة** **Innovative Minds**
14 شارع الجاهدة، منزا 1، 1004، تونس العاصمة، تونس هاتف: +216.(0)1 767-003 +216.(0)1 767-889 فاكس: +216 (0)1 750-911 بريد إلكتروني aihr.infocenter@gnet.tn موقع: http://www.aihr.org.tn	**تم تأسيسه في عام 1989 بمبادرة من المنظمة العربية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب والعصبة التونسية لحقوق الإنسان ويتمتع بوضع استشاري في ECOSOC وفى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وهو عضو مراقب في اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة العربية. هدفه الأساسي هو دعم مبادئ وثقافة حقوق الإنسان. ولهذا الغرض فإن معظم نشاطاته تتألف من التوعية بحقوق الإنسان في المنظمات غير الحكومية وكذلك في المجتمع المدني ككل من خلال الإصدارات المختلفة.**	**المعهد العربي لحقوق الإنسان AIHR** **Institut Arabe des Droits de l'Homme – IADH / Arab Institute for Human Rights – AIRH**
أمير مخول، منسق صندوق بريد 9577 حيفا 31095، إسرائيل هاتف:862-1713 4(0) 972+ فاكس:864-2557 4(0) 972 + بريد إلكتروني: ittijah@ittijah.org موقع:http://www.ittijah.org	**وهى شبكة التنسيق الوطنية التي تعمل على التنسيق بين 44 منظمة محلية للدفاع والخدمات داخل الخط الأخضر.**	**اتجاه: اتحاد الجمعيات الأهلية العربية** **Ittijah: The Union of Arab Community-based Associations**

محمد أبو حرثية القدس، فلسطين هاتف: +972 (0)2 295-5756 محمول +972 (0)5 582-7249 بريد إلكتروني: jchr@shabaka.net	**منظمة جديدة تعنى بأمر الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المدينة المقدسة المحتلة وفى منطقة القدس الشرقية. وهى عضو في HIC**	**مركز القدس لحقوق الإنسان والعدالة** **Jerusalem Center for Human Rights and Justice**
2 شارع الأخطل صندوق بريد 67808 97200 القدس تليفون: +972 (0)2 627–5335/6 +972 (0)2 627–3982 فاكس: +972(0)2 627–3516 بريد إلكتروني jcser@mail.com jcserz@palnet.com الموقع: http://www.jcser.org	**مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية تم تأسيسه عام 1997 من قبل محامى وأعضاء المجتمع الفلسطيني في القدس لتوفير المساندة القانونية والتمثيل للسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية المعرضون للسياسات التمييزية من قبل السلطات الإسرائيلية.**	**مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية** **JCSER** **Jerusalem Center for Social and Economic Rights (JCSER)**
صندوق بريد: 20295 القدس فلسطين هاتف:+972(0)2 626–4089 فاكس:+972(0)2 628–8448 بريد إلكتروني lrc@planet.com.web موقع: http://www.lrcj.org	**يقوم بمراقبة وتقديم التقارير حول نشاطات المصادرة والإزالة وغير ذلك من نشاطات الاستعمار وهو عضو في HIC**	**مركز أبحاث الأراضي والإسكان** **Land and Housing Research Center**
عيسى سمندر، مدير المنارة، شارع القدس صندوق بريد 2205 رام الله ، الضفة الغربية ، فلسطين هاتف: +970 (0)2 298–0322 فاكس: +970 (0)2 298–0322/1 محمول: +970 (0)5 246–3686	**تقوم بربط ومساعدة السكان الريفيين في الدفاع عن سرقة الأراضي وتقوم بعمل المسوح وتقوم بتخطيط استخدام وتنمية الأراضي وهى عضو في HIC**	**لجنة الدفاع عن الأراضي (عامة)** **Land Defense (General) Committee**

بريد إلكتروني: ldc@p-ol.com		
مبنى قادومى محطة الرام صندوق بريد 20783 القدس، فلسطين هاتف: 972(0)2 583-3430/530 فاكس: 972(0)2 583-3317 بريد إلكتروني law@lawsociety.org موقع: http://www.lawsociety.org	**LAW هي منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان تم تأسيسها في عام 1990 من قبل مجموعة من المحامين الفلسطينيين لدعم حقوق الإنسان وتقوية مبادئ حكم القانون وللدفاع عن الحقوق الفلسطينية وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان وتصريحات الأمم المتحدة. تقوم بإجراء الأبحاث وتقديم النصائح القانونية الخاصة بالقضايا المتعلقة بالأراضي والبيئة وما إلى ذلك وتقوم بمراقبة حقوق الإنسان ونشر التقارير والنشرات وحقوق الشعوب. وهى نشطة على المستوى الدولي في الأمم المتحدة وغيرها من منتديات المنظمات غير الحكومية. وهى عضو من أعضاء HIC.**	**المجتمع الفلسطيني لحقوق الإنسان والبيئة** **LAW: Palestinian Society for Human Rights and the Environment**
مروى قاسم، مدير صندوق بريد 5138 مدينة غزة، فلسطين هاتف: +970 (0)8 284–8557 فاكس: +972 (0)8 284–8337 mashrq@palnet.net	**منظمة لحقوق المرأة في قطاع غزة متخصصة في تعليم حقوق الإنسان وتعديل القانون بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الشريعة الإسلامية.**	**مشرقيات** **Mashraqiyat**
المكتب الرئيسي: **صندوق بريد: 2714 الشارع الرئيسي ، معسكر جبلاية قطاع غزة فلسطين** **هاتف:**245-3555 8(0)8 972 **فاكس:**245-3554 8(0)8 972 مكتب غزة: شارع عمر ابن عبد العزيز مدينة غزة فلسطين هاتف وفاكس +972 (0)8 282-0447 +972 (0)8 282-0442 بريد إلكتروني: mezan@palnet.com mezan@hally.net info@mezan.org **الموقع:**www.mezan.org	**مركز لحقوق الإنسان يقع في معسكر اللاجئين في جبلاية وهو متخصص في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع ربط ذلك بالنشاطات والشبكات الدولية . وهو عضو في HIC.**	**الميزان** **Al-Mezan**
باربرا لوبين، المدير	**تحالف أطفال الشرق الأوسط هو منظمة غير**	**تحالف أطفال الشرق**

الموقع: http://www.mecaforpeace.org/	**حكومية تعمل من أجل السلام والعدل في الشرق الأوسط وتقوم بالتركيز على فلسطين وإسرائيل ولبنان والعراق**	**MECA الأوسط** **Middle East Children's Alliance (MECA)**
جافار فرح، المدير 16 شارع بن يهودا صندوق بريد 4471 ،، حيفا ، 31043 هاتف: +972 (0)4 852–8063 بريد إلكتروني: mosawa@rannet.com:	**مركز للدفاع ومساندة المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل وهو عضو** HIC	**مركز مساواة** **Mossawa Center**
شارع الاسرال ، مبنى سيد حيفا الدور الأول صندوق بريد 1845 رام الله فلسطين تليفون: +972 (0)2 295–1108 فاكس: +972 (0)2 296–0285 بريد إلكتروني: muwatin@muwatin.org	**المعهد الفلسطيني لدراسة الديمقراطية هو مشروع لمنتدى الفكر العربي وهو واحد من أقدم المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية والقدس.**	**مواطن** **Muwatin**
379 شارع بريكستون لندن SW9 7DE, UK تليفون: +44 (0)207 978-9498 فاكس: +44 (0)207 738-6265 بريد إلكتروني: minority.rights@mrgmail.org موقع: http://www.minorityrights.org/	**مجموعة حقوق الأقليات الدولية لديها أربع أنشطة رئيسية: البحث ونشر التقارير وغيرها من المعلومات الخاصة بالأقليات حول العالم وهى تعمل على الدفاع (وإقامة جماعات المصالح) عن حقوق الأقليات بالأمم المتحدة في أوربا مع الحكومات وغيرها وتعمل أيضا على تعليم الأطفال والمدرسين بشأن قضايا الأقليات من أجل مجابهة العنصرية والانحياز كما تعمل مع المنظمات والنشطاء الذين يشتركون في أهداف بناء التحالفات ومناقشة الأفكار وتطوير المهارات ودعم حقوق الأقليات حول العالم. وقد تم تأسيس مجموعة حقوق الأقليات الدولية منذ 25 عاما ولديها صفة استشارية مع الأمم المتحدة** ECOSOC	**مجموعة حقوق الأقليات الدولية** **Minority Rights Group International**
احمد السيد، مدير غرفة 1 شارع فندق عودة، رام الله صندوق بريد 38002 ، كفر عقب القدس: هاتف:	**يقدم المعهد المساعدة الطبية والمادية والقانونية للسجناء السياسيين الفلسطينيين والسجناء السابقين وعائلاتهم كما يعنى عناية خاصة بالتحسين المباشر لأحوال الاعتقال والسجون وحماية الحقوق القانونية وحقوق الإنسان للمعتقلين. يقوم المعهد بنشر نشرة**	**معهد مانديلا للسجناء السياسيين** **Mandela Institute for Political**

+972 (0)2 295–5756 فاكس: +972 (0)2 295–6468 بريد إلكتروني: mandela@baraka.org موقع: http://www.mandela.org	**حول شئون السجناء Samid (باللغة الإنجليزية تصدر بصفة منتظمة).**	**Prisoners**
محمود سلامات المدينة القديمة، القدس، فلسطين هاتف: +972 (0)2 628–2815 فاكس: +972 (0)2 628–8971 بريد إلكتروني: NIDALC@palnet.com	**يهتم مركز نضال بالتنمية الاجتماعية والدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس. وهو عضو في HIC**	**مركز نضال لتنمية المجتمع** **Nidal Center for Community Development**
رونى بن افرات البريد الإلكتروني oda@netvision.net.il الموقع: http://www.hanitzotz.com/challenge/	**تقوم بإصدار مجلة التحدي وهى مجلة تصدر كل شهرين تركز على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في السياق العالمي. وهى تنشر في يافا على يد العرب واليهود. وهى تقدم بعض التحليلات السياسية والتحقيقات واللقاءات وتقارير المشاهدة ودراسات النوع والفنون وما إلى ذلك.**	**منظمة العمل الديمقراطي** **Organization for Democratic Action**
رياض حماد البريد الإلكتروني info@pcwf.org http://www.pcwfund.org/	**منظمة خيرية للإغاثة**	**صندوق رعاية الأطفال الفلسطينيين** **Palestine Children's Welfare Fund (PCWS)**
http://www.palestinefacts.org/	**خدمة الموقع على الإنترنت تعنى بتوفير المعلومات الكاملة والدقيقة حول الخلفية التاريخية والعسكرية والسياسية للصراع الدائر بين دولة إسرائيل وعرب فلسطين فالوضع معقد وله كثير من الجذور المتشابكة والعميقة وباستخدام مصادر هذا الموقع الكبير والمتنامي يمكن للمُطلع أن يعرف المزيد من المعلومات عن مجريات الأمور وأسبابها والمعلومات في هذا الموقع مقسمة إلى أقسام حسب الحقبة التاريخية**	**حقائق فلسطين** **Palestine Facts**
جودة عبد الله جمال، نائب المدير العام	**تساند العمال الفلسطينيين تحت الاحتلال من خلال التنمية وتقديم المساندة الفنية في إصلاح الأراضي**	**لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية**

صندوق بريد 25128، القدس، فلسطين هاتف: +972 (0)52 869–560 فاكس: +972 (0)2 583–1898 بريد إلكتروني-judeh@pal-arc.org موقع: http://www.pal-arc.org	**والري وغير ذلك من الخدمات العملية. ولدى تلك اللجان برامج متعددة للتدريب والبحث وأيضا لتمكين المرأة الريفية. اهتمت PARC خلال الانتفاضة بتوجيه جهودها إلى الإغاثة الطارئة في المجتمعات البعيدة والضعيفة في الضفة الغربية. عضو من أعضاء HIC**	**Palestinian Agricultural Relief Committees (PARC)**
راجى سورانى، مدير 29 شارع عمر المختار صندوق بريد 1328 مدينة غزة فلسطين هاتف/ فاكس: +972 (0)8 282–4776 +972 (0)8 282–5893 +972 (0)8 282–3725 بريد إلكتروني pchr@pchrgaza.org موقع: http://www.pchrgaza.org	**تم تأسيس المركز في عام 1995 على يد مجموعة من المحامين الفلسطينيين ونشطاء حقوق الإنسان للقيام بالمهمة التالية: حماية حقوق الإنسان ودعم حكم القانون وفقا للمقاييس الدولية، العمل على خلق وتطوير المؤسسات الديمقراطية وإيجاد مجتمع مدني نشط والعمل على دعم الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، مساندة الجهود الرامية إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة الحقوق التي لا يمكن تجاهلها فيما يتعلق بتقرير المصير والاستقلال وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.** **يعمل المركز من خلال التوثيق والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ويعمل على توفير المساعدة القانونية وتقديم الاستشارات إلى الأفراد والمجموعات ويقوم بنشر مقالات البحث. كما يقدم المركز أيضا التعليقات على مشروعات القوانين الفلسطينية ويشجع على تبنى التشريعات التي تعمل على مزج المعايير الدولية لحقوق الإنسان مع المبادئ الديمقراطية الرئيسية. وبسبب ما تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلية من قيود غير قانونية على الحركة فإن معظم نشاطات PCHR's تتركز في قطاع غزة.**	**المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان** **Palestinian Centre for Human Rights**
موقع-http://www.palestine-net.com/	**خدمة إلكترونية تتكون من صفحات على الإنترنت من مواقع أخرى لتغطية الأسئلة العامة حول فلسطين وأخبار فلسطين والجغرافيا والتاريخ والسياسية والثقافة والتعليم والأعمال، الخ...**	**شبكة فلسطين** **Palestine-net**
موقع http://www.arts.mcgill.ca/mepp/PRRN/prfront.html	**هو مشروع غير حزبي يهتم بنشر الأفكار والمعلومات البحثية في محاولة لدعم التعاون البحثي والبحث في أمر السياسة والتفكير المبتكر بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين. وهذه الشبكة العاملة**	**شبكة أبحاث اللاجئين الفلسطينيين** **Palestinian Refugee**

	بين الجامعات تتألف من اتحاد الجامعات للدراسات العربية (Montreal) **بالتعاون مع اتحاد الدراسات العربية** McGill **وشبكة الفنون الإلكترونية** Arts Computing Network **وبدعم من مركز الأبحاث الدولي للتنمية وجامعة التنمية الدولية الكندية ووكالة المركز.**	**Researchnet**
دكتور مهدى ف. عبد الهادي، الرئيس دينيس التايلى، مدير البرنامج 18 شارع حاتم الطائي وادي الجوز، القدس الشرقية صندوق بريد 19454 القدس هاتف: +972 (0)2 626–4426 فاكس: +972 (0)2 628–2819 بريد إلكتروني passia@palnet.com موقع: http://www.passia.org	**مجتمع أكاديمي مستقل يعمل على البحث ونشر الدراسات المختلفة حول المسألة الفلسطينية والأبعاد الوطنية والإقليمية والدولية لها. يعمل** PASSIA **أيضا على دعم وتنظيم الحوار الداخلي الفلسطيني والحوار الفلسطيني الأجنبي. وتتألف المفكرة السنوية الخاصة به من تاريخ فلسطين وشعبها واتصالات بالكثير من المنظمات والمؤسسات الفلسطينية.** .	المجتمع الفلسطيني الأكاديمي لدراسة الشئون الدولية**PASSIA** **Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs—PASSIA**
الموقع http://www.peacenow.org/shalom_achshav موقع: http://www.peacenow.org/programs/settlement	**السلام الآن تم تأسيسه في عام 1978 من قبل أفراد** IDFs **يعمل برنامج مراقبة المستوطنات كمراقب لنشاطات الاستيطان وخاصة مراقبة نمو سكان المستوطنات.**	**السلام الآن- مراقبة المستوطنات** **Peace Now – Settlement Watch**
باسم عيد، مدير عام صندوق بريد 19918 القدس الشرقية 91198 هاتف +972 (0)2 582–3372/3 فاكس: +972 (0)2 582–3385 محمول: :+972(0)5 025-85 بريد إلكتروني Bassem@phrmg.org موقع: http://www.phrmg.org	**تم تأسيس مجموعة مراقبة حقوق الإنسان الفلسطينية لمراقبة أداء السلطة الوطنية الفلسطينية. خلال الانتفاضة حولت** PHRMG **اهتمامها إلى نشاطات الاستيطان في الضفة الغربية خاصة التهديدات الجسمانية التي تمارس ضد الفلسطينيين سعيا للوصول إلى تدخل الشرطة والقبض على منفذي الانتهاكات**	**مجموعة مراقبة حقوق الإنسان الفلسطينية** **Palestinian Human Rights Monitoring Group—PHRMG**

c/o PARC صندوق بريد 2232 رام الله فلسطين هاتف: +972 (0)2 296–3847 فاكس +972 (0)2 296–3848 بريد إلكتروني pngonet@p-ol.com موقع http://www.pngo.net مراقبة فلسطين صندوق بريد 1351 رام الله، فلسطين هاتف: +972 (0)2 298–5372 فاكس +972 (0)2 298–5917 بريد إلكترونيhdip@hdip.org موقع : http://www.palestinemonitor.org	**شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية هي مجموعة تطوعية من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية التي تعمل في عدة مجالات. وهم يشتركون في رؤية مشتركة تسعى إلى تنمية ودعم المجتمع المدني الفلسطيني. وتسعى المنظمة غير الحكومية الفلسطينية PNGO إلى مساندة وترسيخ ودعم المجتمع المدني الفلسطيني على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وتقوم الشبكة بأداء خدماتها دون أي تفرقة على أساس العرق أو الدين أو الجنس.** **مراقبة فلسطين: تقوم PNGO بتشغيل موقع PM كجزء من دار مقاصة المعلومات المقام حديثا ويحمل نفس الاسم. وهى تقدم الاستجابات الخاصة بالتطورات المحلية من منطلق المجتمع المدني خاصة موضع الأزمة الحالية في الأراضي الفلسطينية في الاعتبار. ويقدم الموقع أيضا خدمات للعامة كي يقوموا باتخاذ موقف إزاء عدة أمور ويقوم بعرض الحقائق والإحصائيات حول انتهاكات حقوق الإنسان.**	**المنظمة الفلسطينية غير الحكومية PNGO**
كارين هاياسود29/2 صندوق بريد 10002 بئر سبع، إسرائيل هاتف: +972 (0)8 628–3043 فاكس: +972 (0)8 628–3315 بريد إلكتروني: mqupty@hotmail.com موقع: http://www.arabhra.org	**تعمل على التعبئة السياسية وتقدم تخطيطا بديلا حقيقيا وتتولى أيضا مهام الدفاع باستخدام نظام المحكمة وتعمل على رفع الوعي العام من خلال وضع القرى غير المعترف بها على الأجندة السياسية وتعمل على دعم الديمقراطية.**	**المجلس الإقليمي لقرى البدو الفلسطينيين غير المعترف بها نجف Regional Council for Palestinian Beduin Unrecognised Villages Negev**
دكتور نظمي الجويبيه/ مدير شارع نابلس، الشرفا صندوق بريد 212 رام الله فلسطين هاتف: +972 (0)2 240–6887 +972 (0)2 246–9256 فاكس:	**أسس المركز عام 1992 وهو متخصص في البيئات المبنية والحفاظ على الحضارة الحضرية والمنشآت في فلسطين المحتلة . وهو عضو ف HIC**	**مركز رواق للحفاظ على التراث المعماري Riwaq Centre for Architectural Conservation**

+972 (0)2 240–6986 بريد إلكتروني riwaq@palnet.com موقع http://www.riwaq.org		
ساری حنفی ، مدير hanafi@p-ol.com شارع جافا ، صندوق بريد 2456، رام الله فلسطين هاتف:8442–298 2 (0)972+ فاكس298N6598 2 (0)972+ موقع: http://www.shaml.org	**تم تأسيسه عام 1995 ويقوم بإجراء الأبحاث والندوات التي تربط المجتمعات الفلسطينية داخل وخارج فلسطين.**	**مركز شمل للشتات الفلسطيني واللاجئين** **Shaml Palestinian Diaspora and Refugee Centre**
هيوبرت لا يوون، أستاذ مساعد حيفا 3200، إسرائيل هاتف:4047–829 4 (0)972+ فاكس:4617–829 4 (0)972+ بريد إلكتروني hubert@tx.technion.ac.il	**مركز أكاديمي بالـTechnion (الجامعة التكنولوجية) في حيفا، إسرائيل ويتخصص رئيس كلية العمارة وتخطيط المدن هيوبرت لاو يوون في "الأيديولوجية والتخطيط" والمشاركة العامة في التخطيط والتخطيط للمجتمعات للبدو وفي العواقب المكانية للسياسة العامة (عدم التساوي في شئون الإسكان) - تاريخ التخطيط وتطبيقات الحاسب المتقدمة في التخطيط. وقد قدمت الكلية والطلاب مساندة تكنولوجية هامة للمجتمعات العربية الفلسطينية وللمنظمات غير الحكومية داخل إسرائيل.**	**جامعة Technion** **كلية العمارة وتخطيط المدن** **Technion University Faculty of Architecture and Town Planning**
Eisenhowerlaan 136 لاهاى 2517 KN صندوق بريد 85878 / 2508 CN لاهاى هولندا هاتف:3318-360 70(0)31+ فاكس:3346-360 70(0)31+ بريد إلكتروني unponl@unpo.org موقع http://www.unpo.org	**تم تأسيس المنظمة في عام 1991 وهى تتكون اليوم من أكثر من 50 عضو يمثلون أكثر من 100 مليون فرد. وهى منتدى دولي للأمم المحتلة وللشعوب الأصلية وللأقليات وحتى للأغلبيات المقهورة التي تناضل حالياً من أجل استعادة دولهم الضائعة والحفاظ على هويتهم الثقافية وحماية حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية الأساسية وحماية البيئة الطبيعية.**	**منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة** **Unrepresented Nations and Peoples Organization—UNPO**
تقاطع الضاحية مبنى الهيرباوى الدور الثالث صندوق بريد 54262 القدس 91516 من إسرائيل هاتف/ فاكس	**تم تأسيسه عام 1991، وهذه المنظمة غير الحكومية التي يقع مقرها في القدس تعمل على دعم الوضع القانوني والاجتماعي للمرأة الفلسطينية**	**مركز المرأة للمساعدة والاستشارة القانونية** **Women's Center for Legal Aid and Counseling—**

+972 (0)2 234–2172 هاتف +972 (0)2 234–7438 بريد إلكتروني wclac@netvision.net.il موقع: http://www.WCLAC.org		**WCLAC**

حركة التضامن الدولية
International Solidarity Movement ISM

ما هي حركة التضامن الدولية ؟

حركة التضامن الدولية هي حركة بزعامة فلسطينية تضم نشطاء فلسطينيين ودوليين يعملون على زيادة الوعي بالصراع من أجل الحرية الفلسطينية ومن اجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ونحن نقوم باستخدام وسائل عدم العنف وأساليب العمل المباشر للمقاومة من أجل مجابهة وتحدى القوات والسياسات الإسرائيلية غير القانونية.

طيني في مواجهة العنف

والاحتلال الإسرائيلي من أجل النضال المسلح الشرعي. إلا أننا نعتقد أن وسائل عدم العنف من الممكن أن تكون سلاحا قويا في مواجهة الظلم ولذا فنحن نلتزم بمبادئ المقاومة غير العنيفة.

- **نحن ندعم الحق الفلسطيني في مواجهة الاحتلال كما هو منصوص عليه في القانون الدولي،**
- **نحن ندعو إلى الإنهاء المباشر للاحتلال والالتزام والتنفيذ المباشر لكل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الأمر**
- **نحن ندعو إلى التدخل الدولي المباشر من أجل حماية الشعب الفلسطيني وضمان التزام إسرائيل بالقانون الدولي.**

وبسبب عدم احترام الحكومة وقوات الاحتلال الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطينية وحياة الإنسان الفلسطيني فان هناك احتياج لمزيد من التواجد الدولي من أجل مساندة المقاومة الفلسطينية غير العنيفة . ويتعرض النشطاء الفلسطينيون الذين يعملون أو يعارضون بمفردهم إلى العقاب الشديد من قبل القوات الإسرائيلية وقد تضمنت وسائل العقاب الضرب والحبس لمدد طويلة والتعرض للأذى الشديد بل والتعرض للموت. ولذا فإن النشطاء الدوليين يعدون مصدرا هاما للفلسطينيين من

حيث تواجدهم في حد ذاته وأيضا من حيث كونهم شهودا على ممارسات الإهانة والظلم اليومية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي.

بالإضافة إلى النشاطات التي يتم اتخاذها في المناطق الفلسطينية المحتلة (OPT) فان حركة التضامن الدولية تقوم بتنظيم حملات من العمل المباشر غير العنيف والتي يدعى المدنيون الدوليون للمشاركة فيها لفترة محددة من الزمن.

وقد تم تنظيم أول حملة في أغسطس عام 2001 وقد لبى 50 من المدنيين الأجانب، من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية أساسا، الدعوة للعمل والمشاركة في الشهادة والاحتجاج على وحشية الاحتلال وعلى مظاهر الظلم التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين. ثم عاد هؤلاء النشطاء إلى أوطانهم لينقلوا ما قاموا به من أعمال وما شاهدوه.

ثم كانت الحملة الثانية لحركة التضامن الدولية في الفترة من 16 إلى 31 ديسمبر 2001 حيث شارك ما يزيد عن 70 من النشطاء الدوليين في الحملة ضد الاحتلال والتي تم التركيز فيها على المدن والقرى الهامة في فلسطين المحتلة التي تنشط فيها أعمال المقاومة غير العنيفة. وقد تضمنت الحملة زيارات تضامن للقرى التي كانت القوات الإسرائيلية قد ضربتها مؤخرا بالدبابات وطائرات الهليكوبتر وطائرات F-16.

وكان من المقرر أن تبدأ حملة حركة التضامن الدولية الثالثة يوم التاسع والعشرين من شهر مارس عام 2002. إلا أن القوات الإسرائيلية قد اجتاحت رام الله في هذا اليوم أعادت احتلال المدينة. ولاحقا في نفس الأسبوع أعادت القوات الإسرائيلية الكرة في كل مدينة فلسطينية في الضفة الغربية (باستثناء أريحا) وبدأت أسابيع من فرض حظر التجوال والاحتلال العسكري الشامل. وقد استمر النشطاء الدوليون في الوصول وبنهاية شهر أبريل كان المئات من المدنيين الأجانب قد وصلوا إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة ليساهموا في توصيل الغذاء ومصاحبة سيارات الإسعاف والطواقم الطبية وتكوين دروع بشرية في المدن والقرى وفى معسكرات اللاجئين. وقد قام نشطاء حركة التضامن الدولية بكسر حظر التجوال وبانتهاك الأوامر الإسرائيلية الخاصة بالمناطق العسكرية المغلقة (أي المناطق المدنية الفلسطينية) للمساعدة في المجهودات الإنسانية والوصول قبل منظمات الإغاثة وحماية وجودها خلال الغارات والهجمات الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك فان نشطاء حركة التضامن الدولية كانوا عادة أول من يبدأ في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تتم ضد الفلسطينيين من خلال إجراء المقابلات وتوثيق أعمال التدمير.

ويتم تخصيص الأيام القليلة الأولى من الحملات إلى التوجيه والتدريب على أعمال عدم العنف. ويتم إمداد النشطاء بالمعلومات العملية واللوجيستية والقانونية. كما يتم أيضا تشكيل هياكل العمل والمجموعات المتآلفة وتحديد المسئوليات ومناقشة الاستراتيجيات والمنهجية. وبالنظر إلى الطبيعة الحساسة والمتقلبة للوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة فمن الهام أن يتم تزويد النشطاء بالمعلومات وإعدادهم ذهنيا كي يكونوا فاعلين في إنجاز الأهداف المحددة مسبقا والمساهمة في المهمة الشاملة الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين من خلال استخدام وسائل وإستراتيجيات عدم العنف.

ما هو العمل الذي نقوم به؟

يسهم تواجد النشطاء الفلسطينيين في الحفاظ على كرامة الشعب الفلسطيني ويقلل من العنف والاضطهاد الذي يتعرض له الفلسطينيون على يد الجيش والمستوطنين الإسرائيليين. ويشارك النشطاء الدوليون في أشكال متعددة من أعمال المقاومة غير العنيفة والمباشرة.

*** توثيق وبيان أعمال الإهانة والظلم التي يتعرض لها الفلسطينيون بشكل يومي.**

*** مصاحبة الفلسطينيين الذين يقومون بانتهاك حظر التجوال المفروض على مدى الأربع والعشرين ساعة من أجل الحصول على الغذاء والمياه.**

*** مصاحبة الأطفال إلى المدارس والمرضى إلى المستشفيات خلال أوقات حظر التجول ومساندة الفلاحين الفلسطينيين للعمل في أراضيهم**

*** مصاحبة الفلسطينيين الذين يحاولون المرور من خلال حواجز الطرق سيرا على الأقدام أو في سيارات الإسعاف.**

- **توصيل الغذاء والمياه والإمدادات الطبية إلى المناطق المعزولة والمجتمعات الواقعة تحت الحصار**
- **حماية المنازل من التدمير.**

بيان المهمة (ديسمبر 2001)

حملة ضد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ومن أجل إحلال سلام عادل وقابل للتطبيق

عاش الفلسطينيون لعقود تحت الاحتلال غير القانوني. ومن خلال قرارات الأمم المتحدة، طالبت أمم العالم مرارا إسرائيل باحترام القانون الدولي ووقف المعاملة الوحشية للفلسطينيين وإنهاء احتلال أراضيهم. وقد تمكنت إسرائيل تحت حماية حليفتها وراعيتها القوية ، الولايات المتحدة، من الاستمرار في الاحتلال وبناء المستوطنات غير القانونية وإنكار حقوق الإنسان الأساسية جدا واتباع السياسات التي تهدف إلى إزالة الفلسطينيين من أوطانهم.

ويصرح كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون وإدارة بوش بأنه لا يمكن أن يكون هناك مفاوضات في ظل العنف. وهذا صحيح. إلا انهم لا يعترفون بأن: الاحتلال هو العنف. وانه يجب إنهاء الاحتلال قبل إحراز أي تقدم حقيقي نحو العدل وأن العدل هو الأساس الوحيد للسلام الحقيقي.

وقد تمثل رد الفعل الفلسطيني على مدى عدة أعوام في بعض محاولات الصراع المسلح (وهذا حق لهم) إلا أن رد الفعل في الأغلب تمثل في الاحتجاجات السلمية والمظاهرات والدعاوى التي تقدم أمام المحاكم الإسرائيلية. إن الأغلبية العظمى من الفلسطينيين مسالمون ولا يبغون سوى أن يعاملهم الإسرائيليون بعدل واحترام وأن يعيشوا معهم في سلام كجيران. وعلى الرغم من أن إسرائيل تشير إلى الأعمال العارضة للعنف الفلسطيني على أنها مشكلة مستعصية فانه من الواضح أن الاحتلال في حد ذاته هو عبارة عن أعمال مستمرة ومنتشرة للعنف الجماعي في المنطقة.

ونظرا لما آل إليه العنف الإسرائيلي الذي يمارس ضد المدنيين في فلسطين من مزيد من السوء ونظرا لزيادة قهر الاحتلال فان الكثير من الحلفاء الدوليين للقضية الفلسطينية يريدون أن يقوموا بما هو أكثر من مجرد كتابة الخطابات والقيام بالتظاهر وتقديم البرامج وتكوين وفود للتضامن أو القيام بإرسال المساعدات الإنسانية. فهم يريدون أن يقوموا بما هو أكثر من ذلك لوقف الهجمات الإسرائيلية على الجوار والشعب الفلسطيني باستخدام القنابل والرصاص أو بإغلاق الطرق وفرض حظر التجول وهم أيضا يريدون توقف الولايات المتحدة الأمريكية عما تقوم به من مكافأة إسرائيل بشكل كبير على وحشيتها وقيامها بحماية احتلال إسرائيل لفلسطين. فهم يريدون القيام بعمل مباشر يعارض الاحتلال ويجبر إسرائيل على الانسحاب من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

ولو وافق ذلك وصفا لمشاعرك فهذه دعوة لك أيضا.

تكونت حملة دولية للمواطنين محبي السلام في أغسطس 2001 مستخدمة نفس الأساليب المؤثرة للعمل غير العنيف والتي سارت على درب المهاتما غاندى والأركبيشوب ديسموند تيتو ودكتور مارتن لوثر كينج وغيرهم من ممارسي المقاومة غير العنيفة الفعالة.

وهذه دعوة للمشاركة في هذه الحملة ودعمها ماديا أو المشاركة في مجهوداتنا للتأثير على الإعلام الإخباري.

تهدف حركة التضامن الدولية إلى القيام بأربعة أشياء:

- **كشف الظروف الرهيبة التي يعيشها الفلسطينيون بسبب الاحتلال وحمايتهم من العنف الجسدي الذي يتعرضون له على أيدي الجنود والمستوطنين الإسرائيليين. ونحن نعمل تحت قيادة نشطاء السلام الفلسطينيين ونعمل على دعم مقاومتهم للاحتلال وتقديم الدعم إلى جماعات نشطاء السلام الإسرائيليين وغيرهم.**
- **التأثير على وسائل الإعلام الإخبارية الدولية للتركيز على عدم قانونية ووحشية الاحتلال ومن ثم تغيير الرأي العام ليطالب باحترام إسرائيل للقانون الدولي وأن تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تمويل إسرائيل بمليارات الدولارات كل عام.**
- **تجنيد المتطوعين من الدول الأخرى لكي يتولوا مهمة المقاومة غير العنيفة للاحتلال.**
- **إقامة حملات توضيح وكشف للحقائق في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من أجل ممارسة ضغوط اقتصادية على إسرائيل بنفس الأسلوب الذي مارس به المجتمع الدولي الضغوط على جنوب أفريقيا خلال فترات الحكم العنصري.**

قام النشطاء الدوليون بالفعل بالقيام بدور فعال لجذب الأنظار إلى الاحتلال وحماية الفلسطينيين الذين يحاولون الاحتجاج على الممارسات الوحشية لإسرائيل بشكل سلمى. وعادة ما تقوم القوات العسكرية الإسرائيلية بالرد على المظاهرات السلمية للفلسطينيين بإطلاق الغاز المسيل للدموع والرصاصات المطاطية وأحيانا الذخيرة الحية لتفريق الحشود.

على سبيل المثال: فان "شيدما" قاعدة عسكرية إسرائيلية تسببت في إحداث معاناة كبيرة للشعب المسالم لبيت ساحور خلال فترة الثلاثة شهور الأولى للانتفاضة حيث تم تدمير أكثر من 200 منزل ومصرع والدتان وشاب صغير وإصابة العشرات. وفى الثامن والعشرين من عام 2000 قام المئات من الفلسطينيين والإسرائيليين وغيرهم من باقي مختلف الجنسيات بتنظيم مسيرة سويا حيث طالبوا بالإخلاء الفوري للقاعدة العسكرية وتفكيكها. وقد منع وجود أفراد من جنسيات أخرى القوات العسكرية الإسرائيلية من استخدام العنف. ويجدر في هذا الصدد تقديم الشكر الخاص إلى لويزا مورجانتينى عضو البرلمان الأوروبي (إيطاليا) ومنظمة السلام الإيطالية Associazione per la Pace على مشاركتهم في هذا الحدث وغيره من النشاطات الدولية.

وينطبق نفس الشيء على المظاهرات التي تقام عند نقاط التفتيش وحواجز الطرق واللتان تعدان أهداف هامة للعمل لأنهما تمثلان أمثلة حية على إزعاج الاحتلال للحياة اليومية للفلسطينيين حيث يتم منع آلاف الأفراد من الوصول إلى أعمالهم وتجارتهم ومن الحصول على الخدمات الرئيسية بل وحتى الحصول على العلاج الطبي العاجل. ويقوم المراقبون الدوليون بمنع الجنود الإسرائيليين من ممارسة أعمال التحرش الدائمة والممارسات الوحشية التي يقومون بها فقط عندما يكون الفلسطينيون متواجدين. وقد تم تشكيل منظمة "مراقبة نقاط التفتيش الدولية" بسبب نجاح هذا التكتيك.

وعادة ما يشارك أفراد من جنسيات أخرى في تفكيك حواجز الطرق بأيديهم وقد نجحوا فى حماية أعداد كبيرة لا حصر لها من الفلسطينيين من التعرض للايذاء أو القتل.

كما تهتم أيضا حركة التضامن الدولية بخلق الدعم الدائم والمستمر لمجهودات العدل هناك وذلك عن طريق تشجيع الأفراد المشاركين من جنسيات أخرى على التطوع في البرامج الدائرة الخاصة بالعصيان المدني وتطوير البنية التحتية الاقتصادية الفلسطينية والعمل بطرق أخرى من أجل إحلال العدل في فلسطين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنهاء دعم الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الاحتلال وتحقيق المصالحة بين حكومة وشعب إسرائيل من جهة وجيرانهم الفلسطينيين من جهة أخرى.

تتمثل القواعد الرئيسية لعدم العنف الخاصة بحركة التضامن الدولية فيما يلي:

- **لن نحمل السلاح**
- **لن نقوم بإحضار أو استخدام الكحوليات أو المخدرات الا للأغراض الطبية**
- **نحترم شتى الاتفاقيات الخاصة بالقيام بالنشاطات.**

لمزيد من المعلومات، قم بزيارة الموقع http://www.palsolidarity.org/

استخدام جرارات كاتربيلر في عمليات التطهير العرقي

ليس هناك مكان مثل المنزل: قصة أحد جرارات كاتربيلر

سوف تقوم جرارات كاتربيلر المسلحة طراز D-9 أمريكية الصنع والتي تزن ستون طناً بتدمير اثنان وأربعون منزلاً وما بين 600-700 دونم من الأراضي الزراعية ومسجداً ومدرسة ابتدائية تضم 132 طفلاً حيث أعلنت إسرائيل عن اعتزامها تدمير مدينة الدبا بأكملها.

إن هذه الواقعة ليست الأولى من نوعها حيث استخدمت جرارات كاتربيلر لأغراض التطهير العرقي بشكل متعمد عدة مرات. وبالنظر إلى الصورة إلى اليسار يمكننا رؤية جنود إسرائيليين يتابعون أحد جرارات كاتربيلر يقوم بهدم منزل لأسرة فلسطينية بقرية دير رازه بالضفة الغربية وذلك يوم الأربعاء 22 يناير 2003، وقد أسفرت هذه الحادثة عن تدمير ثلاثة منازل وكوخين بتلك القرية القريبة من إحدى المستوطنات اليهودية. إن الواقعتين المذكورتين تعدا من بين العديد من الوقائع الأخرى التي استخدمت بها جرارات كاتربيلر لأغراض التطهير العرقي الأمر الذي يمثل خرقا للقانون الدولي وانتهاكا لاتفاقيات جنيف.

ووفقاً لما جاء بموقع مؤسسة كاتربيلر على شبكة الإنترنت فان كاتربيلر لها مسئولية اجتماعية [49] يوضحها النص التالي"إن البعد الاجتماعي للمسئولية الاجتماعية يستدعي منا ذكر تأثير كاتربيلر على النظم الاجتماعية التي نحيا ونعمل بها. إن كاتربيلر تقر بقبولها للمسئوليات المترتبة على مفهوم المواطنة العالمية.أينما قمنا بأعمال أو استثمار لمواردنا حول العالم فإن التزامنا نحو تحقيق النجاح ماديا يأخذ في الاعتبار مراعاة الأولويات الاجتماعية".

كذلك يجسد الموقع الخاص بمؤسسة كاتربلر ميثاقاً للتكامل كما هو وارد بالموقع.

وتحاول الشركة الدفاع عن نفسها على الموقع الخاص بها على شبكة الإنترنت فيما يتعلق بافتقادها للسند القانوني لقيام قوات الشرطة باستخدام المعدات التابعة لها بشكل فردي، ولكن بالرجوع إلى ما أقرت به الشركة من حيث مسئوليتها الاجتماعية وحرصها على تحقيق التكامل و كذلك بالنظر إلى الجوانب القانونية المتعلقة بتسهيل عمليات جرائم الحرب فأن مثل الدفاع المذكور للشركة عن نفسها يعد بمثابة مبرر شديد البساطة للخروج من هذا المأزق.

حملة "تحالف إنهاء الاحتلال" لوضع نهاية لتورط شركة كاتربيلر في السياسة العسكرية الإسرائيلية الهادفة لتدمير المنازل.

يسعى تحالف إنهاء الاحتلال إلى توعية الرأي العام الأمريكي بحجم العنف المستخدم في الاحتلال الحالي للضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية وكذلك للدفاع وحشد الرأي العام من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. إن السياسة الإسرائيلية لتدمير منازل الفلسطينيين تعد واحدة من أكثر الجوانب اللاأخلاقية وغير القانونية للاحتلال وعليه فنحن نعتقد أن الانضمام لهذه الحملة لدفع مؤسسة كاتربيلر لوقف بيع جرافاتها للجيش الإسرائيلي سوف يسرع بإتيان النتائج المرجوة. إن أسباب انضمامنا لهذه الحملة تشمل ما يلي:

1. الحصول على إدانة وشجب الرأي العام لمؤسسة كاتربيلر نفسها إزاء قيام القوات الإسرائيلية باستخدام جرافاتها لأغراض تدمير منازل الفلسطينيين ومن ثم إقناع المؤسسة بوقف بيعها للقوات العسكرية الإسرائيلية.
2. حشد رأي الإدارة الأمريكية والكونجرس من أجل إصدار محاذير للاستخدام المزدوج للجرافات وكذلك منع الجيش الإسرائيلي من استخدام حصيلة الضرائب الأمريكية بالدولار لشراء الجرافات حتى تتوقف الحكومة الإسرائيلية عن سياستها الرامية لتدمير منازل الفلسطينيين.

[49] أنظر موقع كاتربيلر
http://www.caterpillar.com/about cat/social responsibility/social responsibility.html

الخطوة الأولى : حملة تحالف إنهاء الاحتلال لإعداد الخطابات من أجل التواصل مع مؤسسة كاتربيلر

قبل أن نتمكن من دعوة الآخرين للتواصل مع مؤسسة كاتربيلر وطرح قضية تورطهم مع إسرائيل في سياسة تدمير منازل الفلسطينيين فإننا نحتاج إلى توصيل اهتماماتنا وآرائنا إلى المؤسسة ذاتها. وعليه تتضمن الخطوة الأولى من حملتنا قيام أعضاء التحالف بإعداد خطاب إلى السيد جلين بارتون Mr. Glen Barton رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للمؤسسة، ومن أجل مساعدتك للقيام بهذه المهمة فقد أضفنا الصفحات الثلاث التالية والتي تتضمن خلفية عن القضية، وعليه فحين تهم بإعداد خطاب برجاء وضع النقاط الآتية نصب أعينك:

1. كن إيجابياً وقم بالتأكيد على حقيقة أنك تكن مزيداً من الاحترام والإعجاب بمؤسسة كاتربيلر وهو السبب الأصلي الذي يجعل من تورطهم مع الجيش الإسرائيلي أمراً جد مؤسفً.
2. قم بالتأكيد على حقيقة أنك تعيش بولاية إلينوي وهي البلد الأصلية للمؤسسة ومقرها الرئيسي حول العالم.اطرح مدى الانعكاس السيئ على الولاية حين يشاهد الفلسطينيون وغيرهم حول العالم الجرارات التابعة للمؤسسة وهي تهدم منازل الفلسطينيين.
3. استخدم الوثائق الخاصة بالمؤسسة والتي تحدثت فيها عن مسئوليتها الاجتماعية في عرض قضيتك وقم بالإشارة إلى عدم قانونية السياسة الإسرائيلية.
4. قم بتحديد مطلب معين "قطع العلاقات التجارية بين مؤسسة كاتربيلر والحكومة الإسرائيلية لحين وقف سياسة هدم المنازل التي تنتهجها الحكومة المذكورة".
5. احفظ جميع المراسلات التي أرسلتها واجعل التحالف على علم في حالة ورود أي استجابة لك .

السياسة الإسرائيلية لهدم المنازل

قامت إسرائيل منذ بداية الاحتلال في 1967 بهدم الآلاف من منازل الفلسطينيين بالضفة الغربية وغزة والقدس العربية الشرقية تاركة عشرات الآلاف من الأشخاص مشردين ومعدمين يعيشون في حالة من الهلع والصدمة. إضافة إلى ذلك فهناك الآلاف من قرارات الهدم التي اتخذت ولم تنفذ بعد مما يعني توقع هذه الأسر الفلسطينية هدم منازلهم في أي لحظة حيث تصدر السلطات الإسرائيلية العشرات من قرارات الهدم الجديدة كل شهر.

عمليات هدم المنازل موضحة بالأرقام:

7000 يمثل هذا الرقم عدد منازل الفلسطينيين التي دمرت على يد السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية منذ بداية الاحتلال في 1967.

30000 يمثل هذا الرقم عدد الفلسطينيين الذين أصبحوا في حالة من التشرد والبؤس والخوف والهلع من جراء السياسة الإسرائيلية الرامية إلى تدمير المنازل.

2650 يمثل هذا الرقم عدد المنازل التي دمرت في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة منذ بداية *الانتفاضة* الثانية في سبتمبر 2000 دون احتساب المنازل التي تهدمت من جراء الاقتحام الإسرائيلي للضفة الغربية في أبريل 2002.

7300 يمثل هذا الرقم عدد المنازل الفلسطينية الموجودة في القدس الشرقية والتي تعتبرها السلطات الإسرائيلية "غير قانونية" ومعرضة لخطر الهدم، منذ يناير 2002

هل السياسة الإسرائيلية لهدم منازل الفلسطينيين قانونية؟

إن الغالبية العظمى من عمليات تدمير المنازل التي تمت بالأراضي المحتلة تنفذ لتحقيق أغراض إدارية إسرائيلية ولا يمكن تبريرها في إطار القانون الدولي حيث تنص اتفاقية جنيف الرابعة في المادة 53 على ما يلي:
أن قيام أي قوة محتلة بتدمير أية ممتلكات حقيقية أو شخصية مملوكة للأفراد أو جماعية مملوكة للأشخاص أو للدولة أو غيرها من الهيئات العامة أو إلى المنظمات الاجتماعية أو التعاونية أمراً محظوراً باستثناء أن يكون هذا التدمير ذو أهمية مطلقة للعمليات العسكرية.

تقوم إسرائيل عادة بهدم منازل أسر المشتبه في تورطهم بالعمليات الإرهابية، وعلى الرغم من ذلك فإن المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على ما يلي:

لا يمكن معاقبة أي شخص محمي إزاء أي جرم لم يقم/تقم شخصياً بارتكابه، وعليه يحظر القيام بالعقوبات الجماعية وغيرها من الإجراءات المشابهة من أعمال الإكراه والإرهاب. كذلك فإن الانتقام الموجه ضد الأشخاص المحميين أو ممتلكاتهم يعد أيضاً محظوراً.

وفيما يلي بعض الملاحظات التي وضعتها الحملة الإسرائيلية لمناهضة عمليات هدم منازل الفلسطينيين:

أن الدافع وراء عمليات هدم هذه المنازل سياسي بحت كما أنه يعد خرقاً لمواثيق حقوق الإنسان على الرغم من الواجهة القانونية التي تصبغها النظم المفصلة لقوانين التخطيط والتشريعات والإجراءات على عملية هدم المنازل. إن الهدف من هذه العمليات هو إجبار ثلاثة ملايين شخص هم سكان الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة على العيش بمناطق مكدسة وفقيرة وغير متصلة بما حولها. ومن ثم العمل بكفاءة على هدم الفرصة مقدما أمام بناء كيان فلسطيني والتأكد من إحكام إسرائيل لسيطرتها على مقاليد الأمور حتى ولو حصل الفلسطينيون على جزء من استقلالهم السياسي مما سيدفعهم على المدى البعيد إلى مغادرة البلاد بأكملها.

الدور الذي تلعبه مؤسسة كاتربيلر في سياسة إسرائيل الرامية إلى هدم منازل الفلسطينيين

إن الجيش الإسرائيلي يفتخر بعلاقته بمؤسسة كاتربيلر والدور الذي تلعبه في سياسة هدم المنازل، وفي هذا الصدد يمكنك الرجوع إلى موقع تحالف إنهاء الاحتلال:

http://www.eto.home.att.net/homedestroer.html
http://www.eto.home.att.net/destruct2.html

إن جرارات كاتربيلر من طراز D–9 قد استخدمت أيضاً في الغزو العسكري الإسرائيلي الأخير على الضفة الغربية ووفقاً لما جاء بمجلة *Time Magazine* "لقد بدأت طائرات الهليكوبتر المهاجمة التحليق حول أسطح المواقع الفلسطينية، إلا أن اكثرً الأسلحة التي استخدمتها إسرائيل كفاءة كانت غير تقليدية وهي الجرافات العملاقة المسلحة طراز D–9 والتي يبلغ ارتفاعها 20 قدم وتزن أكثر م 50 طن. أن

مجرفة هذه الجرافات وحدها يمكنها أن تسحق سيارة في خطوة واحدة. وفي فترة لاحقة بدأت عشرات من هذه الجرافات
العمل لإخلاء الطرق لمرور الدبابات والأجسام المفخخة ذات القوة التفجيرية الغاشمة وهنا يدلي الفلسطينيون بقيام القوات الإسرائيلية بالقيادة فوقهم وقذف القنابل المنطلقة من الصواريخ"[50]

[50] مات ريس ، "معركة جنين" ، مجلة *Time Magazine* من موقع http://www.time.com/time/2002/jenin/story.html